

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية في القاهرة
قسم اللغويات

(تأصيل البنى في تحليل البنا)

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

(المتوفى سنة ٧٩٤هـ)

دراسةً وتحقيقاً

حققه، وعلق عليه

محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح

المدرس في قسم اللغويات
في كلية اللغة العربية بالقاهرة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن

تبعهم بإحسان إلى يوم الدين:

أما بعد،،،،،

فهذا أثر من آثار الإمام بدر الدين الزركشي (ت سنة ٧٩٤هـ) التي صنفها في علم النحو، شرح فيه أبيات البناء الثلاثة من البيت الخامس عشر إلى البيت السابع عشر في ألفية الإمام جمال الدين ابن مالك (ت سنة ٦٧٢هـ)، وأجاب فيها عن اعتراضات أوردتها عليه بعض النحويين كأبي حيان وغيره، وأجاب عن ذلك كله إجابات وافية شافية، بأسلوب واضح، ولغة عالية، وحجة قوية.

وقد وقع نظري على مخطوطة منها في معهد المخطوطات بالقاهرة، فرأيتهما بخط المصنف - رحمه الله تعالى - ونظرت فيها فألفيتها مفيدة جدية بالتحقيق والدراسة، وصحّ مني العزم - بحمد الله تعالى - على تحقيقها، ووقفني الله تعالى في العثور على نسخة أخرى منها محفوظة في معهد المخطوطات أيضاً، وكلتا المخطوطتين مصورتان عن نسختين مودعتين في دير الأسكوريال في أسبانيا.

وتكمن أهمية هذه الرسالة في أنها لعالم كبير، وإمام جليل، له مشاركات في شتى العلوم كالحدِيث والفقه والأصول واللغة، وهو الإمام الزركشي، ثم إن النسخة الأولى بخط المؤلف نفسه، وتكشف عن جانب مهم في حياة هذا الإمام، وهو جهوده النحوية التي لم يصلنا منها شيء، اللهم إلا ما نثره نثرًا في كتابه (البحر المحيط في الأصول).

ومما دفعني إلى تحقيق هذه الرسالة أيضًا أن أحدًا من المحققين السابقين - فيما أعلم - لم يقدّم بتحقيقها ودراستها، والتعليق عليها، ولم يعطها حقها من النظر والتحقيق.

وقد قسمت هذا البحث قسمين:

القسم الأول: قسم الدراسة. **والقسم الثاني:** قسم التحقيق

وقد اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة الإمام الزركشي، وجاء في مطالبين:

المطلب الأول: التعريف به، من حيث اسمه، ونسبه، ومولده، وألقابه، ورحلته، وشيوخه، وتلاميذه، ووفاته.

المطلب الثاني: حياته العلمية وآثاره، تحدثت فيه عن ثقافته الواسعة، وصفاته وأخلاقه، وآثاره المطبوعة والمخطوطة.

المبحث الثاني: كتاب (تأصيل البنى) للزركشي، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مادة الكتاب ومنهجه.

المطلب الثاني: مصادره في كتابه.

المطلب الثالث: توثيق نسبة الكتاب إلى الزركشي ثم بعد ذلك تحدثت في المبحث الثالث عن: وصف النسختين المعتمدتين في التحقيق ومنهج التحقيق ونماذج من المخطوطتين.

القسم الثاني: وهو قسم التحقيق، وجاء فيه نصُّ الرسالة محققاً، ثم أتبعته بالفهارس الفنية، فصنعت فهرساً للآيات القرآنية، وآخر للشعر والرجز، وفهرساً للكتب والأعلام والجماعات الواردة فيها، ثم جاء بعد ذلك فهرس المصادر والموضوعات.

وأما عن التحقيق فقد سرت فيه على وفق مناهج التحقيق التي أقرّها شيوخه وأعلامه، كما حرصت على تتبع مسائل الكتاب وشواهد في كتب النحو والعربية المختلفة للوصول إلى أقرب صورة أرادها المصنف لكتابه. وفي الختام - أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم. وأن يكون مقبولاً لديه، وأن ينفع به، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح

في شوال ١٤٢٧هـ / نوفمبر ٢٠٠٦م

القسم الأول: الدراسة

المبحث الأول: ترجمة الإمام الزركشي^(١)

المطلب الأول: التعريف به

أ - اسمه ونسبه ومولده

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر، بدر الدين الزركشي الشافعي^(٢)، وذهب بعض من ترجم له إلى أنه محمد بن بهادر بن عبد الله^(٣)، والصحيح هو الأول، كما أثبتته الزركشي نفسه بخطه في أول هذه الرسالة^(٤).

(١) ترجمته في المصادر الآتية، وهي مرتبة ترتيباً زمنياً:

- إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ٣/١٣٨ - ١٤٢، طبعة وزارة المعارف الهندية - تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان - دائرة المعارف العثمانية.
 - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (ت سنة ٨٥٢هـ) ٤/١٧-١٨، حققه محمد سيد جاد الحق - دار الكتب الحديثة - مصر.
 - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت سنة ٨٧٤هـ) ١٢/١٣٤، ط دار الكتب المصرية.
 - نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان للخطيب الجوهري علي بن داود الصيرفي (ت سنة ٩٠٠هـ) ١/٣٥٤، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٧٠م.
 - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي (ت سنة ٩١١هـ) ١/٣٦٦، ط دار الكتب العلمية سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
 - طبقات المفسرين للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت سنة ٩٤٥هـ) ٢/١٥٧-١٥٨، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة - مصر ط ١ سنة ١٩٧٢م.
 - شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي (ت سنة ١٠٨٩هـ) ٦/٣٣٥، دار الفكر للطباعة والنشر.
 - الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للشريف محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ) ص ١٩٠ دار البشائر ط ٤ سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
 - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (ت سنة ١٩٥٦م) - القسم السادس ١١/٣٦٤ - ٣٦٧، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٥م.
 - الأعلام لخير الدين الزركلي (ت سنة ١٩٧٦م) ٦/٦٠-٦١، دار العلم للملايين - بيروت ط ٦ سنة ١٩٨٤م.
 - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٩/١٢١ - ١٢٢، ١٠/٢٠٥ - مكتبة المثنى - بيروت.
- (٢) انظر: نزهة النفوس والأبدان ١/٣٥٤، وحسن المحاضرة ١/٣٦٦، وطبقات المفسرين للداودي ٢/١٥٧، والرسالة المستطرفة ١٩٠، ومعجم المؤلفين ١٠/٢٠٥. وهناك عالم آخر يشترك مع بدر الدين الزركشي في اسمه واسم أبيه ولقبه، ولكنه يختلف عنه في المذهب والوفاة، وهو شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (ت ٧٧٢هـ)، وله شرح على مختصر الخرق في مذهب الإمام أحمد بن حنبل، حققه عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، ونشرته مكتبة العبيكان بالرياض ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

(٣) انظر: الدرر الكامنة ٤/١٧، وإنباء الغمر ٣/١٣٨، وشذرات الذهب ٦/٣٣٥، والأعلام ٦/٦٠.

(٤) وقد ذكر ابنه محمد - أيضاً - أن اسمه: (بدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله الشهير بـ (الزركشي)). ولا شك أن ابنه أقرب الناس إليه وأعلمهم به [انظر: سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٦]، ومما يدل على ذلك ويعضده: أنه هكذا جاء في مقدمة البحر المحيط للزركشي [انظر: البحر ١/٥]، ولعل (بهادر) كان لقباً لأبيه، ثم اشتهر به بعد ذلك حتى غلب عليه.

ولد في مصر سنة ٧٤٥هـ، وأصله من الأتراك، وكان أبوه مملوكًا لبعض أكابرهم^(١)، فتعلم في صغره صناعة الزركش^(٢)؛ فنسب إليها ولُقّب بها.

ب - ألقابه

اشتهر الزركشي بعدة ألقاب، منها: (الزركشي) نسبة إلى صناعة الزركش التي تعلمها في صغره، ومن ألقابه أيضًا: (المنهاجي)؛ لأنه حفظ (منهاج الطالبين) للإمام النووي، وهو صغير^(٣)، كما لُقّب بـ (المصنف)؛ لكثرة تصانيفه^(٤)، وبـ (الشافعي) نسبة إلى مذهب الإمام الشافعي^(٥).

ج - رحلته وشيوخه

نشأ الزركشي مُحبًّا للعلوم الشرعية، فأخذ ينهل منها، وبدأ يتردد على المشايخ والعلماء في مصر، ولازم الشيخين، جمال الدين الإسنوي^(٦) وسراج الدين البلقيني^(٧) الذي كانت ملازمته له أشد، فحفظ (منهاج الطالبين) للإمام النووي وهو صغير، ثم حفظ غيره من المختصرات والمتون^(٨)، ثم رحل إلى بلاد الشام يطلب علوم الحديث الشريف، والتقى بأكابر المحدثين والعلماء، ولازم الشهاب الأذري^(٩)، ثم رحل إلى الشيخ الصلاح بن أبي عمرو^(١٠)، والإمام ابن أميلة^(١١)، كما تلمذ لعلماء كثيرين، منهم: جمال الدين ابن هشام المصري^(١٢)، الذي ذكره الزركشي في جملة مشايخه، فقال في (البحر المحيط): "وسمعت شيخنا أبا محمد ابن هشام - رحمه الله"^(١٣). ومنهم - أيضًا - الحافظ مغلطاي^(١)، وأبو الفداء ابن كثير^(٢). وابن الحنبلي الشافعي^(٣).

(١) انظر: الدرر الكامنة ١٧/٤ - ١٨.

(٢) الزراكشة: من أرباب الصنائع، والفعل (زركش)، ويقال: (زركش الثوب)، أي: صبغه أو لَوّنه [انظر: مصطلحات صبح الأعشى لمحمد قنديل البقلي ص ١٦٩، طبعة مصورة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب].

(٣) انظر: إنباء الغمر ١٣٨/٣.

(٤) انظر: النجوم الزاهرة ١٣٤/٢، وشذرات الذهب ٣٣٥/٦.

(٥) انظر: طبقات المفسرين ١٥٨/٢، والأعلام ٦٠/٦.

(٦) هو أبو محمد عبد الرحيم الإسنوي الفقيه الشافعي شيخ الشافعية بالديار المصرية، توفي سنة ٧٧٢هـ [انظر: الدرر الكامنة ٤٣٦/٢، وبغية الوعاة ٩٢/٢].

(٧) هو عمر بن رسلان الكتاني، عالم المائة الثامنة، توفي سنة ٨٠٥هـ [انظر: شذرات الذهب ٥١/٧ - ٥٢].

(٨) انظر: الدرر الكامنة ١٧/٤.

(٩) هو أحمد بن حمدان الأذري، نسبه إلى أذرعات الشام، كان شيخ المذهب الشافعي، توفي سنة ٧٨٣هـ [انظر: شذرات الذهب ٢٧٨/٦، والدارس للنعمي ٥٦/١].

(١٠) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم المقدسي، كان مسند عصره، وهو آخر من كان بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم تسعة أنفس بالسماع المتصل بشرط الصحيح، توفي ٧٨٠هـ [انظر: الدرر ٣٩٢/٣ - ٣٩٣، وشذرات الذهب ٢٦٧/٦ - ٢٦٨].

(١١) هو عمر بن حسن بن فريد بن أميلة المراغي الحلبي، مسند العصر، توفي سنة ٧٧٨هـ [انظر: الدرر ٢٣٥/٣ - ٢٣٦، وشذرات الذهب ٢٥٨/٦].

(١٢) وهو عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري، النحوي الكبير، صاحب التصانيف الباهرة، مثل: مغنى اللبيب، وأوضح المسالك، وشذور الذهب، (توفي سنة ٧٧٤هـ).

(١٣) البحر المحيط ٣٣٨/٢، وذكره أيضًا في ٢٩٥/٢، ٣٢٩، ٢٧٢، ٣٠٩.

د - تلاميذه

كثر تلاميذ الزركشي الذين أخذوا عنه، ونهلوا من معينه؛ وذلك لإمامته، وشهرته الواسعة لتصدره في خانقاه كريم الدين ولتوليه الإفتاء فيها، وكان من أشهر من أخذ عنه: شمس الدين البرماوي، محمد بن عبد الدائم بن عيسى، لزم الزركشي ومهر به، وكان الإمام الزركشي يعظمه ويقربه، وأذن له في إصلاح مصنفاة، وتوفي سنة ٨٣١هـ^(٤).

ومنهم: كمال الدين محمد بن حسن الشُّمِّي المالكي الإسكندري تقدم في علم الحديث، وصنف فيه^(٥) ومنهم أيضاً: نجم الدين عمر بن حجي الدمشقي الشافعي، توفي سنة ٨٣٠هـ^(٦).

د - وفاته

توفى - رحمه الله تعالى - بالقاهرة في يوم الأحد ثالث شهر رجب سنة ٧٩٤هـ، ودفن بالقرافة الصغرى^(٧)، وكان عمره تسعة وأربعين عامًا.

المطلب الثاني: حياته العلمية وأثاره

أ - ثقافته الواسعة

كان الزركشي فقيهاً أصولياً محدثاً محرراً، كما كان أديباً مفسراً، فاضلاً في ذلك كله^(٨) فقد تنوعت ثقافته، فكان موسوعياً مشاركاً في سائر العلوم، وكان في جميع ذلك رشيق الأسلوب، جميل العبارة، كما كان ينظم الشعر^(٩).

(١) هو مغلطاي بن قليج البكجري الحافظ، كان إماماً حافظاً بارعاً في فنون الحديث، توفي سنة ٧٦٢هـ [انظر: هدية العارفين ٤٦٧/٢ - ٤٦٨].

(٢) هو عماد الدين إسماعيل بن كثير، الإمام المحدث المفسر الحافظ، صاحب (البداية والنهاية) توفي سنة ٧٧٤هـ [انظر: الدرر الكامنة ٣٩٩/١، وشذرات الذهب ٢٣١/٦].

(٣) هو أحمد بن جمعة، شهاب الدين أبو العباس الأنصاري الحلبي، المعروف بـ (ابن الحنبلي الشافعي)، ولي خطابة جامع حلب مدة عشرين سنة، (توفي سنة ٧٧٤هـ) [انظر الدرر ٢٧٧/٣ - ٢٧٨].

(٤) شذرات الذهب ١٩٧/٧.

(٥) شذرات الذهب ١٥١/٧.

(٦) الضوء اللامع ٧٨/٦، والشذرات ١٩٣/٧.

(٧) انظر: إنباء الغمر ١٤٢/٣، وحسن المحاضرة ٣٦٦/١، وطبقات المفسرين ١٥٨/٢.

(٨) انظر: طبقات المفسرين ١٥٨/٢.

(٩) انظر: إنباء الغمر ١٤٢/٣.

ب - صفاته وأخلاقه

كان منقطعاً إلى الاشتغال بالعلم، لا يشغله عنه شيء لا تجارة ولا صناعة^(١)، قال عنه تلميذه شمس الدين البرماوي: كان لا يشتغل بالدنيا، وكان له أقارب يكفونه أمر ديناه^(٢). وقال ابن حجر: "كان منقطعاً في منزله، لا يتردد إلى أحد إلا إلى سوق الكتب، وإذا حضره لا يشتري شيئاً، وإنما يطالع في حانوت الكتبي طول نهاره، ومعه ظهور أوراق يعلق فيها ما يعجبه، ثم يرجع فينقله إلى تصانيفه"^(٣). ودرّس الزركشي، وأفتى، وولي مشيخة خانقاه كريم الدين بالقرافة الصغرى^(٤)، وأقبل على التصنيف، فكتب بخطه ما لا يُحصى لنفسه ولغيره^(٥)، وكان خطه ضعيفاً جداً قلَّ من يحسن استخراجَه^(٦).

ج - آثاره المطبوعة والمخطوطة

على الرغم من عمره القصير، الذي لم يناهز الخمسين عاماً، فقد صنف وألّف في فنون عديدة، فهو صاحب التصانيف الفائقة المفيدة، والفنون الرائعة البديعة؛ ولذلك لُقّب بـ (المصنف)، فألّف في الفقه والأصول والحديث والتفسير والبلاغة والنحو والأدب، وسارت بمؤلفاته الركبان، وطبقت شهرتها الآفاق. وهذه المصنفات منها المطبوع ومنها المخطوط:

(١) ومن مؤلفاته المطبوعة:

- ١- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، حققه الأستاذ سعيد الأفغاني - طبعة المكتب الإسلامي - دمشق ١٩٧١م.
- ٢- إعلام الساجد بأحكام المساجد، حققه أبو الوفا مصطفى المراغي - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٩٦٥م.
- ٣- البحر المحيط في أصول الفقه، بتحقيق مجموعة من المحققين، نشرته وزارة الأوقاف بالكويت ١٤٠٩هـ/ ١٩٩٨م.
- ٤- البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٥٧م.
- ٥- تأصيل البنى في تعليل البنى، وهو هذا الكتاب الذي أقوم بتحقيقه إن شاء الله تعالى.

(١) انظر: طبقات المفسرين ١٥٨/٢.

(٢) انظر: شذرات الذهب ٣٣٥/٦.

(٣) الدرر الكامنة ١٨/٤.

(٤) انظر: طبقات المفسرين ١٥٨/٢.

(٥) انظر: إنباء الغمر ١٣٩/٣.

(٦) وقد عانى كثيراً من سوء خطه الأستاذ سعيد الأفغاني حين نشر رسالته التي بخطه: (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة)، فنكر في ص ٤: "أن أحداً لا يستطيع حل كتابتها، وهي بخط سقيم غامض جداً، وانظر: ثقافة المفهرس لمحمود محمد الطناحي ص ٢٢٤.

- ٦- تصنيف المسامع بجمع الجوامع، حققه سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع، في مؤسسة قرطبة، القاهرة سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ٧- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، وهو شرح علي صحيح الإمام البخاري، مطبوع على هامش (كشف المشكل لابن الجوزي)، بتحقيق محمد حسن إسماعيل - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ٨- خبايا الزوايا، تحقيق عبد القادر عبد الله العاني، نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- ٩- سلاسل الذهب في الأصول، حققه محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي - نشرته مكتبة ابن تيمية - القاهرة ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
- ١٠- لُقطة العَجَلان وبلّة الظمآن في أصول الفقه والحكمة والمنطق، نشره جمال الدين القاسمي الدمشقي في مطبعة والدة عباس في القاهرة ١٩٠٨م.
- ١١- المنثور في القواعد، تحقيق تيسير فائق، وأحمد محمود، وزارة الأوقاف بالكويت سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ١٢- المعتمر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر، حققه حمدي عبد المجيد السلفي - دار الأرقم للنشر والتوزيع.
- ١٣- معنى لا إله إلا الله، تحقيق علي محيي الدين علي القره داغي، دار البشائر الإسلامية - بيروت ١٩٨٦م.
- ١٤- النكت على العمدة، تحقيق نظر محمد الفاريابي - مكتبة الرشد - المملكة العربية السعودية.
- (٢) ومن مؤلفاته المخطوطة:**
- ١- التذكرة النحوية، جمع فيه مسائل من النحو وإعراب الأحاديث والأبيات الشعرية التي يستشهد بها النحويون، ويعرف بـ (تذكرة الزركشي) ^(١).
- ٢- تكملة شرح المنهاج للإمام النووي، شرحه الإسنوي، وبلغ فيه إلى باب (المساقاة)، وتوفى ولم يكمله فأكمّله الزركشي ^(٢).
- ٣- خادم الرفاعي والروضة في الفروع، أو خادم الشرح والروضة ^(٣).
- ٤- الديباج في توضيح المنهاج ^(٤).
- ٥- الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز للرافعي ^(٥).
- ٦- زهر العريش في أحكام الحشيش ^(٦).
- ٧- الغرر السوافر فيما يحتاج إليه المسافر ^(١).

(١) منه نسخة في مخطوطات الجامعة الإسلامية، برقم ١٠٧٤.

(٢) يوجد الجزء الثالث منه في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ٣٤٥ فقه شافعي.

(٣) منه مخطوطة في المكتبة الظاهرية برقم ٢٣٧٥، ٢٣٧٦ حديث.

(٤) ومنه نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم ٦٨ فقه شافعي.

(٥) ومنه نسخة في مكتب أحمد الثالث برقم ٢٩٧٣.

(٦) منه عدة نسخ في مكتبة الإسكندرية برقم ٧٨١٢ ج، ودار الكتب برقم ١٥٠ مجاميع.

٨- شرح التنبيه للشيرازي في الفقه الشافعي^(٢).

٩- شرح الوجيز في الفروع للغزالي^(٣).

١٠- الكواكب الدرية في مدح خير البرية^(٤)، وهو تعليق على بردة البوصيري ذكر فيه إعراب الكلمات وإيضاح الغريب.

١١- مالا يسع المكلف جهله^(٥).

١٢- مجموعة الزركشي في فقه الشافعية^(٦).

١٣- مفاتيح الكنوز وملاحم الرموز^(٧) في المسائل الفقهية التي وردت في كتاب الحاوي.

إلى غير ذلك من الكتب التي تزخر بها أماكن المخطوطات في العالم^(٨)، هذا بالإضافة إلى ما ذكرته المصادر التي ترجمت للزركشي، ولم يظهر له وجود حتى الآن^(٩). وكم في الزوايا من خبايا.

المبحث الثاني: كتاب (تأصيل البنى) للزركشي

المطلب الأول: مادة الكتاب ومنهجه

جاءت هذه الرسالة شرحًا للأبيات التي ساقها ابن مالك في ألفيته عن أسباب البناء في الأسماء وهي الأبيات من الخامس عشر إلى السابع عشر، في قوله:

لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

وَالِاسْمُ مِنْهُ مَعْرَبٌ وَمَبْنِي

وَالْمَعْنَوِيٌّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)

كَالشَّبِّهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي جُنْنَا

تَأَثَّرٌ وَكَافْتَقَارٍ أَصْلًا

وَكَيْنَابَةِ عَنِ الْفَعْلِ بَلَا

وقد بيّن في المقدمة غرضه من ذلك، فيقول:

"الكلام على هذه الأبيات الثلاث في مقامات ثلاث:

المقام الأول: في انقسام الاسم إلى معرب ومبني.

(١) منه نسخة في لينن بهولندا برقم ٣٠١٣.

(٢) منه نسخة في برلين برقم ٤٤٦٦، كما توجد نسخة منه في مكتبة أحمد الثالث برقم ٨٩٥٥/١، ٤٣٤٩.

(٣) توجد منه نسخة في المكتبة الظاهرية برقم ٢٣٩٢.

(٤) منه نسخة في مكتبة الملك عبد العزيز برقم ٤٢٥٧٩/م.

(٥) منه نسخة في مكتبة الإسكوريال برقم ٧٠٧.

(٦) منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٢٥٣ فقه شافعي.

(٧) منه نسخة في مكتبة سوهاج برقم ٢٩٦. انظر: فهرس معهد المخطوطات ٣١٨/١.

(٨) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، القسم السادس ٣٦٥-٣٦٦.

(٩) انظر في ذلك: الدرر الكامنة ١٨/٤. وإنباء الغمر ١٤٠/٣-١٤٢، وطبقات المفسرين ١٥٨/٢، والأعلام ٦٠/٦-٦١، ومعجم

المؤلفين ١٠/٢٠٥، وانظر أيضًا: سلاسل الذهب ٤١-٤٢، والإجابة ٩-٤١، والبحر المحيط ١٠/١-١٨ في مقدمات محققها.

والثاني: أن علة بناء الاسم تتحصر في شبه الحرف.

والثالث: أن الشبه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: وضعي، ومعنوي، واستعمالي، وقد اعترض عليه في كل من الثلاث". ثم شرع في الكلام عن كل مقام منها، فتحدث عن صور الوسطة بين الإعراب والبناء، وقد سار الزركشي على منهج محدد واضح المعالم ظاهر القسامات؛ فكان يورد كل قسم من أنواع الشبه بين الاسم والحرف مبيئاً معناه وضابطه، وما يندرج تحته من الأسماء المبنية معتذراً عن ابن مالك. وراداً الاعتراض عنه، مبيئاً مذاهب النحويين في كل منها.

وبعد أن انتهى من الكلام على هذه الأبيات تحدث عن أشياء تركها من الأسماء المبنية، مع أنه ليس فيها شيء من هذه العلل التي في نظمه، وقد ساقها واحدة تلو الأخرى ذاكراً علة بنائها بما يدفع الاعتراض عنه، وبَيَّن العوارض التي تعرض للاسم فتوجب بناءه، مثل: التركيب، والتعريف، وقطع الإضافة والمشابهة اللفظية، والخروج عن النظائر، وغيرها. وختم كلامه بتبسيهات تتعلق بموضوع رسالته، فتحدث عن الإعراب وحركاته، والفرق بينها وبين حركات البناء وأيهما أسبق؟

وألف الزركشي هذه الرسالة وهو يشكو من سوء حظه الذي حال دون أن يتبوأ المكانة التي تليق به؛ فيقول "والمال قد مال، والأحوال حائلة، والجار قد جار، والإخوان حُوان"^(١)؛ ولذلك نجده يقدم اعتذاراً لقارئه، فيقول: "وليغدر الواقف عليه والمصدق ببصيرته إليه فإني ألفتة والقلب مقروح والوفود بأسياف الهم مجروح"^(٢). ويمكن أن نتبين منهج الزركشي فيما يلي:

١- وضع الزركشي عبارة ابن مالك نصب عينيه، فهو يدور في فلکها لا يحيد عن مضمونها؛ فلم يكن يستطرد ليخرج القارئ مما هو فيه، محاولاً أن يصل إلى ما فيها ليشرحها ويوضحها، مستعيناً بثقافته الموسوعية، ومصادره الكثيرة. وكان حريصاً على أن يكون شرحه وافياً بالمقصود؛ فلا يشعر القارئ بفجوة بين النظم والشرح.

٢- حرص الزركشي على أن يقارن بين عبارة ابن مالك وآرائه في كتبه الأخرى، كالتسهيل وشرحه، والكافية الشافية وشرحها، وعمدة الحافظ وشرحها، وكان هدفه من ذلك كله بتبيين مذهب ابن مالك وفهم عبارته.

٣- كان الزركشي ينتصر لابن مالك، ويعتذر عنه، ويرد اعتراض المعترضين عليه، كأبي حيان وغيره.

٤- عُنِيَ الزركشي بتقسيم الموضوع وتحديدده، فنجده بعد أن يفرغ من شرحه، يذكر خلاصة الموضوع وتقسيماته، ولذلك شاعت في كتابه ألفاظ، مثل: (وبالجملة) و (الحاصل)، ونحوهما، كما عُنِيَ بتوضيح مواضع الخلاف وتبيينه، ومن ذلك قوله: "اختلف في بناء هذا القسم - أي المضاف إلى غير متمكن من الظروف المبهمه - هل ينقاس؟ فالأكثر على أنه لا ينقاس، وذهب المبرد في الكامل، وتبعه ابن الدهان في الغرة إلى أنه منقاس"^(٣).

(١) انظر ص ٦٧.

(٢) انظر السابق.

(٣) انظر ص ٥٦.

ويقول أيضًا: "وقد اختلف في الحركات بالنسبة إلى الإعراب والبناء من جهة الأصالة على ثلاثة مذاهب.."^(١) ثم ساقها مُبينًا دليل كل منها.

ويقول في موضع آخر: "وأما الإعراب فاختلّفوا فيه هل هو لفظي أو معنوي؟ على قولين، أي: هل هو من عوارض الألفاظ أو المعاني، كتنظير الخلاف في العموم، غير أن الخلاف ثم يظهر له فوائد، وههنا لم تظهر لي فائدته"^(٢).

ويقول أيضًا: "اختلفوا في المجرور بـ (كم) الخبرية، هل هو بالإضافة أو بحرف الجر المقدر؟ فعند الجمهور، كما قاله العكبري في شرح الإيضاح: إنه بالإضافة، قالوا: والبناء لا يمنع من الإضافة، كما في (لن)"^(٣).

ويقول أيضًا في بناء (أمس): ووراءه ثلاثة أقوال: أحدها: أنه بني؛ لأنه منقول من فعل الأمر، والتقدير فيه: (أمس) محذوف اللام، ونسب للكسائي .. والثاني: أنه مبني لافتقاره إلى اليوم الذي بعده كافتقار الحرف إلى ما بعده... والثالث: أنه بني لتضمنه معنى حرف الإشارة"^(٤).

٥- لم يكن الزركشي مجرد ناقل عن آثار السابقين، وإنما كان يرجح أو يختار رأيًا من الآراء أو مذهبًا من المذاهب، فقد كان يشير إليها إشارات سريعة، ويعبر عن ذلك بعبارات مثل: (والصحيح) أو (قلت)، أو (وهذا ضابط حسن) و (هذا فيه نزاع) ، أو (وهذا فيه نظر) إلى غير ذلك من العبارات.

ومن الأمثلة على ذلك قوله: "الأمر الثاني مما اعترض به على الناظم: انتفاضه بالمضاف، نحو: (غلام زيد) فإن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بحرف الجر المقدر على الأصح، خلافًا للزجاج"^(٥).

ويقول في موضع آخر: "وبالجملة فإنما تصح هذه العلة إذا قلنا: إن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو قول الأخفش وغيره، فإن قلنا بالصحيح وهو مذهب سيبويه والجمهور..."^(٦).

ويقول أيضًا: "ومنها النكرة مع (لا)، نحو: (لا رجل)، فإن حركتها للبناء على الأصح خلافًا للزجاج، والجرمي، والسيرافي، والرمانى، وغيرهم"^(٧).

ومن آرائه أيضًا التي نص عليها متابعًا فيها من سبقه من النحويين:

- يرى أنه لا يرد على ابن مالك علل البناء في الأفعال والحروف؛ لأنه لم يتكلم في علة مطلق البناء، ولأن البناء في الحروف، والأفعال أصل، والأصول لا تعلل، أما الحروف فبالإجماع، وأما الأفعال فكذلك عند البصريين^(١).

(١) انظر ص ٥٥-٦٦.

(٢) انظر ص ٦٣ - ٦٤.

(٣) انظر ص ٤٣.

(٤) انظر ص ٤٦ - ٤٧.

(٥) انظر ص ٤٠.

(٦) انظر ص ٤٤.

(٧) انظر ص ٥٦.

- يرى أن البناء في الأسماء يكون لشبه الحروف، وأنه قد يطرأ على معربات الأسماء أمور توجب بناءها وإن لم يقتضه أصلها، ويكون ذلك في أبواب جرت عادة النحويين أن يذكروا تلك الموجبات العارضة في أبوابها، كما فعل ابن مالك في الخلاصة وغيرها^(٢).
- أن الحركات مشتركة بين الإعراب والبناء مختلفة الصفة، ولذلك فرق النحويون بين أسمائها لإزالة الاشتراك^(٣).
- يذهب إلى أن (أمس) مبني لتضمنه معنى الحرف، وهو لام التعريف، وهو مذهب الجمهور^(٤).
- يرى أن العلة في إعراب (أَيِّ) أنها مركبة من الإضافة وأمر آخر، وهو كونها بمعنى (كل) مع النكرة، و (بعض) مع المعرفة، و (كل، وبعض) معربان^(٥).
- يذهب إلى أن الشبه الوضعي علة للضمائر المتصلة، لأنها هي الأصل، ولا يُعدّل عنها إلى المنفصل إلا عند تعذرهما، وليس في المتصل أكثر من حرفين، وأما الضمائر المنفصلة فعلة بناؤها: الحمل على الضمائر المتصلة بجامع احتياجها إلى ما يعودان إليه، ويكون مفسراً لها، وهذا أولى عند الزركشي من الإلحاق بلا مناسبة^(٦).
- ٦- ويتميز أسلوبه - فوق ذلك - بالسهولة واليسر والدقة في العبارة، مع قوة في البحث والتدقيق؛ فهو يبحث مسائله كلها، مستقصياً الكلام فيها، منبهاً على ما في عبارة ابن مالك - مستعيناً على ذلك بالشواهد القرآنية. ومن ذلك: حديثه عن مراعاتهم الشبه اللفظي في لسانهم، فيقول:
- "ومن ذلك: توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية، نحو: ﴿لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ﴾^(٧) حملاً لها في اللفظ على (لا) النافية، نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾^(٨)، وهو كثير"^(٩).
- ويقول في موضع آخر: "ولا يبنى (قبل) على الضم إلا إذا تقدم ما يدل عليه، وتؤى فيه المضاف، كما في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(١٠)، أي: (من قبل الغلب ومن بعده)، ولو لم يتقدم: ﴿غُلِبْتَ الرَّومُ﴾^(١١)، ما صح إطلاقه، وكان المضاف ظاهراً"^(١).

(١) انظر ص ٦١.

(٢) انظر السابق.

(٣) انظر ص ٦٥.

(٤) انظر ص ٤٦.

(٥) انظر ص ٤١.

(٦) انظر ص ٣٢.

(٧) سورة النمل من آية ١٧.

(٨) سورة إبراهيم من آية ٤٢.

(٩) انظر ص ٣٤.

(١٠) سورة الروم من آية ٤.

(١١) سورة الروم آية ٢.

ونجده يستشهد - أيضًا - بعدة قراءات متواترة، فيقول: "ومنها - أي: المبنيات - المضاف إلى غير متمكن من الظروف والأسماء المبهمة ك (يومئذ، وحينئذ، وساعتئذ)، قال تعالى: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمئِذٍ﴾^(٢) فيمن قرأ بفتح الميم... وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تُنطقُونَ﴾^(٣) في قراءة من فتح اللام، وهما الحرميان وأبو عمرو، وابن عامر... قال تعالى: ﴿وَأَنَا مِنَ الصَّالِحِينَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾^(٤) بفتح نون (دون)، وهي في موضع رفع بالابتداء، وقال تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾^(٥) بفتح نون (بين) لإضافتها إلى (ما)، وهي في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل"^(٦).

وأحياناً يستشهد بقراءات شاذة، ومن ذلك قوله: "لا يجوز حذف العائد وهو ضمير مبتدأ من صلتها حتى يكون فيها طول... فإن لم يكن فيه طول، قبح، كقراءة بعضهم: ﴿مَا بَعُوضَةٌ﴾^(٧)(٨).

ونلاحظ من خلال الدراسة أنه يحرص غالباً على عزو القراءات المتواترة ونسبتها إلى أصحابها، بخلاف القراءات الشاذة التي لا ينسبها إلى أحد، ومن ذلك أيضاً قوله في صور الواسطة بين الإعراب والبناء: "ومنها: المتبع، كقراءة بعضهم: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٩) بكسر الدال"^(١٠).

ويقول أيضاً: "وأما قراءة بعضهم: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ﴾^(١١)، فيجوز أن يكون بناء، ويجوز أن يكون أسقط التنوين مع إرادته"^(١٢).

والزركشي يستشهد - أيضاً - بالشواهد الشعرية وهو في الغالب لا يعزوها إلى قائلها، فيقول:

"على أن الشبه اللفظي معتبر في لسانهم... وتأمل زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية في قول الشاعر:

وَرَجُّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

وكذلك ركبوا النكرة مع (لا) الزائدة في قوله:

لَوْلَمْ تَكُنْ غَطْفَانُ لَا ذَنْوَبَ لَهَا إِذَنْ لَلَامِ دَوُو أَحْسَابِهَا عَمْرًا^(١)

(١) انظر ص ٤٨.

(٢) سورة المعارج من آية ١١، وهي قراءة نافع والكسائي، انظر: السبعة ٣٣٦.

(٣) سورة الذاريات من آية ٢٣.

(٤) سورة الجن من آية ١١، وهي قراءة نافع، والكسائي، وعاصم في رواية حفص عنه، انظر: السبعة ٦٥٦.

(٥) سورة سبأ من آية ٥٤، انظر السبعة ٥٣٠.

(٦) انظر ص ٥١-٥٢.

(٧) سورة البقرة من آية ٢٦، وهي قراءة الضحاك وابن أبي عبله.

(٨) انظر ص ٦٣.

(٩) سورة الفاتحة من آية ٢، وهي قراءة الحسن البصري وزيد بن علي، انظر: المحتسب ٣٧/١.

(١٠) انظر ص ٢٧.

(١١) سورة البقرة من آية ٣٨، وهي قراءة ابن محيصن.

(١٢) انظر ص ٥٩.

وقد ينسب البيت إلى قائله أحياناً فيقول: "ظهور (من) في بعض المواضع كقول الحماسي:

وكيف أنسأك لا أيديك واحدةٌ عندي ولا بالذي أوليت من قِدم^(٢)

ومنه أيضاً قول أبي قيس بن رفاعة:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال^(٣)

إلى غير ذلك من الشواهد الشعرية التي بلغت واحداً وعشرين شاهداً، منها ما هو منظومة تعليمية،

كالخلاصة لابن مالك، وكالشاطبية في علم القراءات للإمام الشاطبي التي استشهد بها في موضع واحد^(٤).

المطلب الثاني: مصادره في كتابه

كان الزركشي عالماً محرراً مشاركاً في علوم شتى كالفقه والأصول والحديث، والنحو، واللغة، والأدب وغيرها من العلوم، وقد ظهر ذلك جلياً في: (تأصيل البنى في تعليل البناء)، فنجده يسهب في شرح مسأله، ويحشد لها نصوص العلماء حشداً يجعله يشبع المسألة دراسة؛ فيوفيهما حقها من العرض، ويتسم كتابه بكثرة المصادر التي استمد منها، وأخذ عنها، فقد كانت من الكثرة والتنوع بمكان، وكلها تدور في فلك الموضوع الذي يعالجه؛ فجاءت لخدمته وتوضيحه فتنوعت مصادره بين التفسير والقراءات وعلم الأصول والنحو، فنجده ينقل من كتب التفسير كالكشف للزمخشري^(٥)، أو من كتب القراءات، مثل: (حز الأمانى ووجه التهاني، المشهور بـ (الشاطبية)^(٦)، أو من علم الأصول كالمحرر لفخر الدين الرازي^(٧).

وقد اتسعت جريدة مصادره التي رجع إليها لتصل إلى مصادر عز وجودها أو كادت فينقل عن صاحب الإفصاح^(٨)، وصاحب البسيط^(٩)، وهو ابن العلي في غير موضع، وعن ابن الدهان في الغرة^(١٠) وعن شرح الجمل للخفاف^(١١)، وشرح الجزولية لابن العطار^(١٢)، وعن شروح الإفصاح المختلفة لابن الحاج، وابن هشام وابن أبي الربيع، وعبد القاهر، والعكبري^(١٣).

(١) انظر ص ٣٣.

(٢) انظر ص ٥٧.

(٣) انظر ص ٥٢.

(٤) انظر ص ٣٣.

(٥) انظر ص ٤٠ ، النص طويل نقله بنصه من الكشف ٣/٣٤٢-٣٤٣.

(٦) انظر ص ٣٣ ، وقد شرح كلام الشاطبي.

(٧) انظر ص ٦٣.

(٨) انظر ص ٢٧.

(٩) انظر ص ٣١ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠.

(١٠) انظر ص ٥٢ ، ٥٦.

(١١) انظر ص ٦٢.

(١٢) انظر ص ٣١.

(١٣) انظر على الترتيب: ص ٤٥ ، ٣٠ ، ٤٨ ، ٦٢ ، ٤٣.

وكانت كتب أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني رافداً من روافد هذه الرسالة، فمن مصادره: الإيضاح العضدي، والعسكريات للفارسي^(١)، ومنها المشقيات، والتمام، والخصائص، والخطريات لابن جني^(٢)، كما كان من مصادره أيضاً: الأمالي لابن الشجري^(٣)، والأمالي لابن الحاجب^(٤)، وقواعد المطارحة^(٥)، بالإضافة إلى كتب ابن مالك نفسه، كـ (شرح التسهيل)^(٦)، وشرح الكافية الشافية^(٧)، وشرح عمدة الحافظ^(٨). وقد ينقل عن مصادر محدداً حجمها، ككتاب (التلقين) للعكبري الذي يصفه بأنه مختصر لطيف^(٩).

ونلاحظ على الزركشي أنه كان يتصرف في النقل من غير إخلال بالفكرة الأساسية؛ فيقدم فيه ويؤخر، أو يحذف منه ويثبت، مع المحافظة على الفكرة التي يريد توضيحها^(١٠). وقد يأخذ أحياناً من المصادر بالواسطة، ولا ينقل مباشرة من المصدر الأصلي، وذلك كقوله: "وحكى ابن برهان عن أبي الحسن عن عيسى صاحب الجامع أنه إنما بنى المبهم لتضمنه معنى الإشارة التي تقوم مقام حرف التعريف"^(١١)، وقال أيضاً: "ونقله ابن إياز عن الأكثرين، قال: ذهب عبد القاهر في شرح الإيضاح إلى أنها مجوزة له"^(١٢).

وأحياناً يذكر اسم العالم من غير أن يذكر كتابه، وذلك راجع إلى شهرة كتابه في عصره، ومن ذلك ما نقله عن أبي حيان في غير موضع^(١٣). أو ما نقله عن النيلي^(١٤). وربما يعرض له ولا ينسبه، وإنما يكتفي بقوله: (وقال بعضهم)، أو (نكر بعضهم)، أو (قال بعض العلماء)، وقد يكون صاحب هذا الرأي معروفاً في عصره، ولكنه غير معروف عندنا، ومن الأمثلة على ذلك ما نقله عن الأندلسي صاحب المحصل في شرح المفصل (ت ٦٦١هـ)، فقال: "ونكر بعضهم"^(١٥).

المطلب الثالث:

توثيق نسبة الكتاب إلى الزركشي

-
- (١) انظر ص ٢٩، ٥٠.
 - (٢) انظر ص ٥٢، ٥٤، ٢٧، ٣١، ٣٣، ٣٨.
 - (٣) انظر ص ٢٩، ٥١.
 - (٤) انظر ص ٤٢.
 - (٥) انظر ص ٤١.
 - (٦) انظر ص ٢٨، ٣٧، ٤٢.
 - (٧) انظر ص ٣٨، ٤٤، ٤٦.
 - (٨) انظر ص ٤٦.
 - (٩) انظر ص ٣١.
 - (١٠) انظر مثلاً: ما نقله عن الأمالي لابن الشجري ص ٢٩، ٥١، وما نقله من شرح التسهيل ص ٤٢، ٥٤.
 - (١١) انظر ص ٣٦.
 - (١٢) انظر ص ٦٢.
 - (١٣) انظر ص ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٢، وكلها في (التذييل والتكميل) ولم يذكره.
 - (١٤) انظر ص ٢٩، وهو في كتابه (التحفة الشافية).
 - (١٥) انظر ص ٣٩ - ٤٠، وقد نسبه السيوطي إليه في الأشباه والنظائر ١/١٣٧-١٣٨.

لم تذكر كتب التراجم هذا الكتاب في ثبوت مؤلفات الإمام الزركشي، ولم ينسبه إليه في فهارس المكتبات المطبوعة إلا بروكلمان في تاريخ الأدب العربي^(١)، ولكن نسبة الكتاب - بفضل الله تعالى - ثابتة للزركشي، لا شك في هذا؛ ويشهد لذلك ما يلي:

أولاً: جاءت النسخة التي اتخذتها أصلاً بخط الإمام الزركشي نفسه، كما أثبت ذلك في طرّة الرسالة في أولها وفي آخرها، فيقول في المقدمة: "ويقول كاتبه العبد الفقير إلى رحمة ربه عبيد الله محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي - لطف الله - تعالى - به.."^(٢).

وقال في خاتمتها: "تم كتب هذه النسخة على يد العبد الفقير الحقير الراجي رحمة ربه الخائف من عذابه، محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي لطف الله تعالى به، أمين"^(٣).

ثانياً: خط الإمام الزركشي معروف مشهور بين العلماء، فقد قال عنه الإمام ابن حجر: "وكان خطه ضعيفاً جداً قلّ من يحسن استخراجها"^(٤)، وقد أورد خير الدين الزركلي صورة منه^(٥)، وهي مطابقة تماماً لخطه - هنا - وسمات الخط واحدة من الشطب الكثير والحواشي الدقيقة والإحالات وكثرة اللحق في حواشيه، كما ذكره - أيضاً - الأستاذ سعيد الأفغاني الذي عانى من سوء خطه، وأورد أنموذجاً منه في كتاب (الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة)^(٦). وهو أيضاً مطابق لخط الزركشي في هذه النسخة.

ثالثاً: حظيت هذه الرسالة بقراءة وتقريظ لعالمين من علماء عصره، جاء في نهاية هذه النسخة، وكانت القراءة من محمد بن الصائغ الذي يقول: "وقفت على ما خطه هذا الفاضل ونمقه بالأنامل، فوجدته قد توحد بما صنعه، وتفرد بما جمعه، أجمل وفصل، وفرع وأصل، وأطال وأطاب، وأحسن في السؤال والجواب، ودخل بيوت الفضل من الأبواب...."^(٧).

وجاء التقريظ من إبراهيم بن عبد الله بن محمد القيراطي الشافعي، الذي ينسبها إليه فيقول:

".... وتفرد بالجمع فلا نجد له مشابهاً، وسبق بميادين الفضل، فقصر المجذون عنه؛ إذ مشى بها، تألفت العقود، ولا كتأليفه، وتطرزت كلمه، فإن نسبه الزركشية سرت إلى تصانيفه، أبرزت إبريز لفظه المزركش، فقيل: (زركشي) على الحقيقة، وأطربت أقواله، فقيل: (زركشي النغم) إلا أن الناس في حجاز عن هذه الطريقة"^(٨).

(١) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان. القسم الثالث ٥/٢٨٣.

(٢) انظر ص ٢٦.

(٣) انظر ص ٦٧.

(٤) إنباء الغمر لابن حجر ٣/١٣٩.

(٥) انظر: الأعلام للزركلي ٦/٦١، ففيه صورة لخطه عن مسودة كتابه (تشنيف المسامع بجمع الجوامع)، وكله بخطه في المكتبة العبدلية الصادقية بتونس.

(٦) انظر ص ١٨-٢٠، وثقافة المفهرس للطناحي ٢٢٤.

(٧) انظر نماذج المخطوطتين.

(٨) انظر نماذج المخطوطتين.

رابعًا: جاءت بعض النقول التي ذكرها في رسالته هذه، موجودة في كتابه (البحر المحيط في أصول الفقه)، ومن ذلك ما ذكره عن ابن الضائع في رده على ابن عصفور، فقد ذهب إلى أن نحو (لا رجل) مبنى؛ لتضمنه معنى حرف الاستغراق، وهو (من) (١).

ومن ذلك أيضًا: إحالته على كتب الأصول، مثل مسألة استفادة العموم في نحو: (ما جاءني من رجل) (٢). وقد ذكر الخلاف فيها بالتفصيل في البحر المحيط (٣).

ومثل ذلك: الخلاف في استلزام الحقيقة للمجاز (٤)، وهو مذكور في البحر المحيط (٥)، ومما يدل على ذلك - أيضًا: مجيء عبارات كثيرة تغلب على لغته، وتكثر في كلامه، وجدتها في كتبه الأخرى، مثل: (والحاصل، وبالجملة، ووجدان [بمعنى وجود] (٦) إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة.

خامسًا: ليس عدم ذكره في كتب التراجم دليلاً على أنه ليس من مصنفاته؛ إذ لا تستقصى هذه الكتب غالبًا، وكما هو معروف، مصنفات العالم وأثاره كلها، وبخاصة إذا كان عالمًا موسوعيًا يضرب بسهم وافر في العلوم الشرعية واللغوية كالإمام الزركشي، وإنما تورد هذه الكتب نماذج من عنوانات من تترجم له.

ومرد عدم شهرة الكتاب في رأيي - إلى أن صاحبه ملأه بالشطب والإحالات، وحرره في سنة ٧٧٠هـ، وأتم كتابته في سنة ٧٧٤هـ وهو في التاسعة والعشرين من عمره، وكان في نيته أن يرجع إليه ليزيد فيه، وينقحه ويهذبه، ثم ظل عنده، وشغل عنه بمصنفاته الكبيرة، ولم يشتغل عنه؛ ولذلك لا نكاد نظفر بنقل عنه في كتب المتأخرين، ولا في كتب الزركشي نفسه. ولعل شهرته في الأصول والفقه والحديث غطت على جهوده في علم النحو، وبخاصة في هذه الرسالة؛ فقد كانت له نظرات ثاقبة في هذا العلم، ويشهد على ذلك كتابه (البحر المحيط) كما هو مبثوث في ثناياه.

(١) انظر ص ٥٧.

(٢) انظر ص ٥٨.

(٣) انظر: البحر المحيط ١١١/٣.

(٤) انظر ص ٦٥.

(٥) البحر المحيط ٢٢٣/٢-٢٢٤.

(٦) انظر: البحر المحيط ٢٩٨/٣، ٤٠١، ٩٦/٤، ٣٠٥/٤، ٣٢٨/٦.

المبحث الثالث (بين يدي التحقيق): أ- وصف النسختين المعتمدين في التحقيق

اعتمدت في التحقيق على نسختين مخطوطتين:

النسخة الأولى: نسخة بخط المصنف، ورمزت لها بـ (أ)، وهي موجودة في دير الإسكوريال بأسبانيا برقم ١٣٨، وتقع في ثماني عشرة ورقة، وهي نسخة كتبت بقلم نسخي معتاد، بخط المؤلف بدر الدين الزركشي، وفرغ من نسخها في شهر المحرم، سنة ٧٧٤هـ.

ومن هذه النسخة مصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة برقم ٢٣٣^(١)، ومصورتها أيضاً بجامعة الإمام برقم (ف٥٩٧٩)^(٢)، ومسطرتها ١٩ سطراً، وهي ١٤,٥ × ٢٠ سم، وبآخرها قراءة لمحمد بن الصائغ، وتقريباً من إبراهيم بن عبد الله بن محمد القيراطي الشافعي، وعلى صفحة العنوان: (تأصيل البنى في تحليل البنا)^(٣)، وعليها تملك، هذه صورته: "الحمد لله، من نعم الله على عبده، محمد بن أحمد الغيطي الشافعي لطف الله بهما"^(٤).
ويكثر في هذه النسخة الشطب الكثير والحواشي الدقيقة التي جاءت بخط دقيق يغلب عليه اتصال بعض الكلمات ببعضها، وله أسلوب يشيع في خطه مثل ترك الهمز في نحو: (الطائي)، و (بنا) في كلمتي (الطائي وبناء)، ومنها أن يكتب كلمات مثل: (التركيب: وكثيرة) هكذا: (التلريب، ولثيرة)، إلى غير ذلك مما كان شائعاً في عصره، وهي نسخة فريدة ذات قيمة كبيرة، ولتمامها وكونها بخط المصنف، وخلوها من السقط والتحريف فقد اتخذتها أصلاً.

٢ - النسخة الثانية: ورمزها (ب): وهي موجودة أيضاً في الإسكوريال بأسبانيا برقم ٢/١٠٧، وهي نسخة جيدة كتبت بقلم نسخي حسن، فيه ضبط، وبها نظام التعقيبة، وتقع في ثمان وعشرين ورقة، ومسطرتها ٢١ سطراً، وهي ١٥ × ٢١,٥ سم، وتوجد من هذه النسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، تحت رقم ٢٠٨^(٥)، ضمن مجموعة (في الكتاب الثاني) منها في ورقة ٦٤ ب إلى ٩١ أ، وليس على النسخة تملكات، ولم يرد فيها اسم ناسخها.

(١) فهرس المخطوطات المصورة (النحو) إعداد الأستاذ عصام الشنطي ص ٥٥.

(٢) فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الإمام (اللغة والنحو) ص ٤٦، وتاريخ الأدب العربي ٢٨٣/٥، وانظر: جهود النحويين في خدمة ألفية ابن مالك - حسين بركات ٨٠، مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد ٤٦ - الجزء الأول - مايو ٢٠٠٢م، وشرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف لابن غازي المكناسي، مقدمة المحقق حسين بركات ٧٢/١، مكتبة الرشد - الرياض ط ١ سنة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

(٣) ذكر الدكتور حسين بركات في المرجعين السابقين تبعاً لكارل بروكلمان أن اسمه (تسهيل البنى)، ولكن عنوانه الصحيح في نسخته (تأصيل البنى)، كما ورد اسم مصنفه فيهما محرفاً: (عبيد الله بن محمد بن عبد الله)، وإنما هو (عبيد الله محمد بن عبد الله).

(٤) ويوجد عليها تملك آخر لم أستطع قراءته، كما يوجد توثيق بخط المصنف لكلمة (البنى) نقلاً عن الخصائص لابن جني أورد فيها قصة عن الأصمعي حين دخل على حماد بن سلمة الذي سأله عن إنشاد قول الحطيئة: (أولئك قوم إن بنوا أحسنوا ماذا؟)، والقصة بتمامها في الخصائص ٣/٣٠١-٣٠٢.

(٥) انظر: فهرس المخطوطات المصورة (النحو) إعداد عصام الشنطي ص ٥٦.

ب- منهج التحقيق

الغرض من التحقيق أن يظهر النصُّ على الصورة التي أرادها مؤلفه، أو على أقرب صورة له، ولذلك فقد التزمنا هذا المنهج التالي:

- ١- اجتهدت في تقويم النص، وجعلت النسخة التي بخط المصنف أصلاً، كما طابقت بينها وبين النسخة الأخرى، مع الإشارة إلى ما بينهما من الفروق.
- ٢- خرجت الشواهد الواردة فيها، وشرحت أهم المفردات الغامضة فيها.
- ٣- عرفت بالأعلام بإيجاز شديد من كتب التراجم الخاصة.
- ٤- وثقت آراء العلماء من كتبهم - إن كانت موجودة - أو من الكتب التي نقلت عنهم.
- ٥- استعملت المعقوفتين [] لحصر ما أضيف إلى النص، أو للإشارة إلى أرقام المخطوطتين.
- ٦- صنعت الفهارس الفنية التي تيسر الوصول إلى ما في النص.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

نماذج من المخطوطتين

"Foto Prado"
 Jose de Prado, Hezari
 Santa Clara, 23
 San Lorenzo de El Escorial
 (Madrid) España
 Escorial - 138
 مخصص السامى لتعليق البقا وهو مستوحى على أبيات ابن مائل
 من القصيدة: رضى
 ولا تحسب منه معرك رسيبي لستنه من الجوف سرفى
 فالسبه الرمنى فى اسم صبيلا والمغفوفى منى وفرضنا
 ولست عن الفعل بى / ناتم وعا اصلا
 ثالثه لسير لم سمد بن عبد الله الزمى ان ضفى
 مؤلف المؤلف فى 1877 هـ فخطبى حمارى 18 رزمه 64 - طبر 1
 وما حصره نرا وفالمحمد بن الصالغى ؟ ثم لتقريبه خط ابر الصبح من عبر لهم بن
 محمد الصبراطى
 ١٣٤٠٠٠٠٠

تأليف ابن النبا في تعليقه البقا
 وقها نوى لا يوصل الازط على فارسه درنا طقت تالذ اليك شيدور الخيم
 ان يسوا السرا يا فقلت اراك كمدان من اجسنا السيار يا هو اذنا
 فدا واهماك ياتن التا سالك من سائر النوان وطلبوه لسطا والرب
 لى كعدا بنا احكامه فمرا امانا ناس الخام صعدوا انا الو اطرب
 هم كاع على ملك السواد النبا تينى
 [Faded handwritten text and stamps follow]

صفحة العنوان من النسخة (أ)

الطاهرين والعالين
 ١٧
 استنت في عالم الباء مضمناً تحت التواعد محمد النبي
 طاب الله وجاهل جليله بنابه فكان عرف الورد عرف المان
 لا شك ان مشيد مني عهد التصنيف للقوم الذين سوا
 احسنوا الدنيا وانه اجاد الاعراب عن المعاني فاراح
 المعاني المعاني وان يفتي ولا يفتي ممن زفت اليه عوايس
 الفوائد اذ اني لقد نعتي وشاد وسار الى العلا وساد
 وزان عصي يحمره النبي علا وزاد واعلى قصوراً فصورها
 ويوتو كما ترفع وترفع قدرها بينها وعازر الخب على الذين عقابها
 وملا للمباحث العقليه حصوصاً ومعاقلها فتمه بلج الفضائل
 فاصبح ذمى نالها ونشر دبا لجمع فلا نجد له مشابهة وسبق
 نيا دين افضل فمصر الجيد عن اذنتي لها تالفت العقود
 ولا طابيه ونظرزت طله فكان نسسه الازليته سررت
 الى تصانيفه اورد اورد لطفه المور كنى فقبل زر كنى على الحقيقة
 والخطوب احواله فقبل زر كنى النغم الا ان الناس من في حجاز ومن
 لعنه الطير يقيه

اللوحة الأخيرة من النسخة (أ)، وفي آخرها قراءة لـ **محمد بن الصائغ**،
 وتقرئها **ابراهيم بن عبد الله القيراطي**

وشي هذا امر كاساس هذا الفصل والامر بالاصحاب في فضله المرد فمعه ادا لعم
 الوهاب ولعجزه الا ان عليه و المحرق بصيرة الم كان الله والذبح يروح
 وانقود ما ساند الم جروح زمره ضدوا لان مال كما تارة واقفص طرد طرد
 جرح حايانه وضع عليه لمس يكون العقله من انب حطم العجيرة الرضلة ه
 والاليد مال والاموال طابله واي فطره اليرضوان حيون
 واليه اسال را لعجزه فطر عدل ان لا يكون وار يخلص على الصوفيين الا انهم
 في اهل العقول بل لا حول بل لا قوة الا لله وحده وحده وحده وحده
 احسن الله النج زبور النبي كثره لاسم الم عام اراود سمع وتسلم
 احسن الله مقنا كما سمع وكرم علمه من العبد الحق المحقر الاله الم اعجاب
 عنده كمن عند الزرار الم لخصه سلسله
 المحمدي الفناج والاعلاء على قديم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 ولعت عليا حنطه الفاضل ومعه لانامل فوجدته قد
 توجيدا ما صنع ونفرد باجمع اجمل وفطر ونق واصل واكالوا كذا
 واجتنب السواد والوهاب ودخلت في الفطر الا يرو كنف في السكالك
 ودفن الحجاب ابد في تصور اشبهه هذا الدنيا وحاله ما سمع
 به غير لغوي حشر الثنا فاسال الم اوار بعينه يروفته وكتبه
 في حزم الوهبينار ويشتبه به الم اشهر بقدره الم الم الم الم الم الم الم
 هو الوهاب

بس الله الرحمن الرحيم
 قال الاناموا فوعندنا الله جلال الذي محمد بن عبد
 ابنها لان الطاي لجا رعمة الله تعالى في خلاصته
 والاسم منه مغرب ومبني ولسيه من الحروف مدني
 كالشبه الوضوي في اسمي جيتنا والمعنوي في معنى وفي معنا
 فكنا به سخن الفعل بلا تأثير وكا فتقارا صلا
 ويعتو العند الفقرة الى رعمة ربة جيليه
 محمد بن عبد الله الزركجي الشافعي لطف الله تعالى به
 الكلام غير هذه الالبيات الثلاث في مقانان
 تلك المطاير الازل في انقسام الاسرار المعرب
 وبيني الشافعي ان علة بنا الاسم تحضنه شبه الحرف
 الثالث ان الشبه ينقسم الى ثلاثة اقسام وبيني
 ومعنوي واستعالي وقد عرض عليه في كل من اللان
 اما اول قطاهم جمع قوله وشعر الالها ما قد
 لما من شبه الحروف انه لا واسطة بين العروب
 والمبني ولنا مؤزكين لا يحكم عليها بواحد منها
 الهما السكنة قبل التركيب كحروف الهجا السرودة
 والمتعج بال شعور واسنا العدد كقولك الف بانا نا
 جيم وواحد اثنان ثلاثة اربعة قال ابن عصفور
 من مؤزقة لا معنى له ولا مبنيه ومنها المحك لئلا
 من زيد لمن قال مررت بزبد ومنها السبع كفتاة

مغرب

الحمد لله بكسر التاء ومنها الكس في المضاف
 الى يا المتطو نحو غلامي لان حركة ليست للفتا
 ولا للبتا اذ لا علة فيه فوجب البناء لان الاسم
 الذي اتصلت به اليا لم يشبه الحرف ولا نضف
 معناه ذكر ذلك ابن جني في الحفائض ويحكى
 انه سماه بالحفي لتوسط بين الحالين وحكاه صلا
 الافصاح عن الرما في ايضا قال وكذلك قال
 في بحر المعذول وبصان واين مما لا يختلف اخوه
 لان حقيقة المعرب ما اختلف اخوه وحقيقة البني
 ما كان سكون اخوه او حركته لغير طائل وتبعه
 غل هذا قوم ومن اثبت الواصلة ابن ما كان
 نفسه في التسهيل وذ كرمته حركة النقل والابتداء
 والتخلص من التكوين ونحو ذلك والجواب
 اما الالها قبل التركيب فمختار لنا وغير انها
 مبنيه وقيل معربة في الحلو لا في اللفظ لا نظير
 تشاربا لعا بل لو دخلت عليها وهو اختيار الراسي
 واجمع بسكون الحجاز مع سكون ما قبلها في نحو
 لام ميمر ولا يبني على التكون ما قبلها من ساكن
 واجيب عنه بان الكلمات غير المركبة انما حكمها ان
 يوقف على فان وصلت هنية الوقف ومن شعر
 شاع اطهار التون في نحو بسن والقآن مع استعلاء

اللوحة الاولى من النسخة (ب)

عند التركيب البناء هو الحرف والعقل المانع
 والإسراء والتأني والفعال والأصوات المختلفه
 والتأني الخارجيه مجرى البني وهو أيضا ضربان
 ضرب مجرى الحرف كما لضرات والبهيات
 والحلايات وقط وعوض وضرب مجرى الحرف
 لا لتأني المفرد وإنما الجملة فتوالات ايتمه
 واصله فانها من حيثى جمله غير معويه وأما
 المغرب الذي لا يظهر فيه اعراب فتوالات نوع كون
 المظهر فيه باختار المتكلم وهو المغرب التوابع
 والمحكي ونوع لا يكون كذلك وهو ضربان ضرب
 في كل حال الا اعراب كذلك لا لتصور وضرب
 بعض احواله وهو ضربان ضرب يستوجب اتمام
 القرب وضرب لا يستوجب فالذي لا يستوجب
 القابض والذي يستوجب ضربان ضرب يدخله
 التنوين كجوار في الحالين وضرب لا يدخله كغير
 المدون

ولكن هذا اخر كلامنا في هذا النقل والله اعلم
 بالعتاب ونسأله التوب من فضله انه الكريم
 الوهاب ويعذرنا لو اوقف عليه والحدود
 اليد والفتنه والقلب مغربج والسواد

بإسفاف الأم مجروح . وقد أصنفته من الزمان
 بنال تكاياتة . وأدمت جلد جراح جنابته
 وطمع عليه لباس الجنون والعطلة . وأيسده حظه
 العجيب من الوضله . والمال قد مال . والأحوال
 خايلة . والجوار قد جوار . والأخوان خوان
 والله أسأل أن لا يجعل حظ من هذا الأمر الكورى
 وإن يطعمنى قبل من الببور به . وسر الألوحيه
 فانه اصل التنوى ولا حول ولا قوة الا بالله
 . العلى العظيم وصلى الله على سيدنا .
 محمد وعلى آله وصحبه وسلم .
 ، سليمان كثيرا ابتأ الي يوم .
 . الدين والحمد لله ،
 . من العالمين .

يتلوه كتاب الشافيه
 في القريب لابن الخياط

اللوحة الأخيرة من النسخة (ب)

القسم الثاني: التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم] (١)

قال الإمام أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي (٢) -رحمه الله [تعالى] (٣) في خلاصته:

والاسمُ مِنْهُ معرِبٌ ومبني

كالشَّبهِ الوضعيِّ في اسمي جئنا

وَكِنْيَابَةٍ عَنِ الفعلِ بلا

لِشَبِّهِ مِنَ الحروفِ مُدني

والمعنويِّ في (متى) وفي (هنا)

تَأْتُرُ وكافتقارٍ أَصْلاً (٤)

ويقول كاتبه (٥) العبد الفقير إلى رحمة ربه عبيد الله محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي، لطف الله -تعالى- به:

الكلام على هذه الأبيات الثلاث في مقامات ثلاث:

المقام الأول: في انقسام الاسم إلى معرب ومبني.

الثاني: أن علة بناء الاسم تنحصر في شبه الحرف.

الثالث: أن الشبه ينقسم إلى ثلاثة أقسام (٦): وضعي، ومعنوي، واستعمالي. وقد اعترض عليه في كل من الثلاث.

أما الأول فظاهره مع (٧) قوله (٨):

ومعربُ الأسماءِ ما قد سَلِمَا من شَبِّهِ الحرفِ كأرضٍ وسُما

أنه لا واسطة بين الإعراب والبناء (٩). ولنا صور كثيرة لا نحكم (١٠) عليها بواحد منهما:

منها: الأسماء المسكَّنة قبل التركيب، كحروف الهجاء المسرودة المفتحة بها السور (١١)، وأسماء العدد، كقولك:

ألفٌ، باءٌ، تاءٌ، ثاءٌ، جيمٌ. وواحدٌ، اثنانٌ، ثلاثةٌ، أربعةٌ. قال ابن عصفور (١٢): هي موقوفة لا معربة، ولا

(١) ما بين معقوفتين ليس في (ب).

(٢) هو الإمام الكبير في العربية واللغة ولد سنة ٦٠٠هـ، وتوفى بدمشق سنة ٦٧٢هـ [انظر في ترجمته: بغية الوعاة ١/١٣٠، وشذرات الذهب ٥/٣٣٩].

(٣) ما بين معقوفتين ليس في (ب).

(٤) انظر: ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ١٠.

(٥) كاتبه ليست في (ب).

(٦) (ثلاثة أقسام) ليست في (ب).

(٧) في (ب): جمع، وهو تحريف.

(٨) ألفية ابن مالك ص ١٠.

(٩) في (ب): المعرب والمبني.

(١٠) في (ب): لا يُحکم.

(١١) انظر: الارتشاف ٢/٦٧٦.

(١٢) هو علي بن مؤمن أبو الحسن ابن عصفور، توفى سنة ٦٦٩هـ [انظر في ترجمته: إشارة التعيين ٢٣٦ - ٢٣٧، وبغية

الوعاة ٢/٢١٠، وشذرات الذهب ٥/٣٣٠]

مبنية^(١). ومنها: المحكى، كقولك: (مَنْ زَيْدٌ) لمن قال: (مررت بزيد)^(٢)، ومنها: المُتَّبِع، كقراءة بعضهم (اب): ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال^(٣) ومنها: الكسرة في المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: (غلامي)؛ لأن حركته ليست للعامل ولا للبناء؛ إذ لا علة فيه توجب البناء؛ لأن الاسم الذي اتصلت به الياء لم يشبه الحرف، ولا تضمن معناه. ذكر ذلك ابن جنى^(٤) في الخصائص^(٥)، ويحكى أنه سماه بـ (الخصي)؛ لتوسطه بين الحالين، وحكاه صاحب الإفصاح^(٦) عن الرماني^(٧) أيضاً، قال: وكذلك قال في (سحر) المعدول، و (سبحان)، و (أيمُن)، مما لا يختلف آخره؛ لأن حقيقة المعرب: ما اختلف آخره، وحقيقة المبني: ما كان سكون آخره؛ أو حركته لغير عامل، وتبعه على هذا قوم^(٩). وممن أثبت [أ١] الواسطة ابن مالك نفسه في التسهيل^(١٠)، وذكر منه حركة النقل والإتباع والإتباع والتخلص من السكونين، ونحو ذلك.

والجواب^(١١): أما الأسماء قبل التركيب فمختار الناظم وغيره^(١٢) أنها مبنية، وقيل^(١٣): معربة في الحكم لا في اللفظ؛ لأنها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها. وهو اختيار الزمخشري^(١٤)، واحتج بسكون أعجازها مع سكون ما قبلها في نحو: (لأم ميم)، ولا يبني على السكون ما قبل آخره ساكن^(١٥). وأجيب عنه بأن الكلمات غير المركبة إنما حكمها أن يوقف عليها، فإن وصلت فبنية الوقف^(١٦)؛ ومن ثم شاع إظهار النون في نحو: ﴿يس

(١) انظر: شرح الجمل ١٠٣/١ - ١٠٤، أما كونها غير معربة فلأنها لم تتركب مع عامل، وأما كونها غير مبنية فلسكون آخرها وصلاً بعد ساكن، نحو: (قاف، سين). وليس في المبنيات ما يكون كذلك، انظر: التذليل والتكميل [د] ١٢٨/١.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٧١٩/٤، والارتشاف ٦٨٧/٢، ٨٥١.

(٣) سورة الفاتحة آية: ٢، وهي قراءة الحسن البصري وزيد بن علي، انظر: مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ١، والمحتسب ٣٧/١، وهي لغة تميم وبعض غطفان، يتبعون الأول الثاني للتجانس، انظر: الدر المصون ٤١/١.

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جنى، الإمام الأوحى البارع صاحب التصانيف الجليلة، توفي سنة ٣٩٢هـ. [تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٣١١/١١ - ٣١٢، ووفيات الأعيان ٣٤٩/١، وبغية الوعاة ١٣٢/٢].

(٥) الخصائص ٣٥٨/٢ - ٣٥٩.

(٦) انظر: التبيين للعكبري ١٥٠.

(٧) هو محمد بن يحيى بن هشام أبو عبد الله الخضراوي، أخذ عن ابن خروف، كان رأساً في العربية، أخذ عنه الشلوبين، ألف (الإفصاح بفوائد الإيضاح) وتوفي سنة ٦٤٦هـ [ترجمته في: إشارة التعيين ٣٤١، والبلغية ٢٦٧/١ - ٢٦٨] ونقل عنه أبو حيان كثيراً، وفي التذليل ٢٤٣/١ [د] ينقل عنه عن شيخه ابن خروف.

(٨) هو علي بن عيسى أبو الحسن الرماني، إمام في اللغة والنحو، أخذ عن ابن السراج وابن دريد، وكان يمزج كلامه بالمنطق [ترجمته في: تاريخ بغداد ١٦/١٢ - ١٧، وإنباه الرواة ٢٩٤/٢ - ٢٩٦، وإشارة التعيين ٢٢١].

(٩) انظر: الهمع ٣٦٢/١.

(١٠) شرح التسهيل ٥٣/١ - ٥٤.

(١١) أي: الجواب عن هذه الصور السابقة التي ذكرها في الواسطة بين الإعراب والبناء، وبيان اختلاف النحويين في حكمها.

(١٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥٩/١، وشرح السيرافي ١٩٥/١، واللباب ٩٣/٢، وشرح المقدمة الكافية ٢٣٥/١، وشرح الكافية الشافية ٢١٦/١، وشرح الرضى ٥٣/١، ٦٨.

(١٣) انظر: الأغفال ٨٣/١، والتذليل ١٢٨/١.

(١٤) هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الإمام الجليل صاحب الكشاف والمفصل، توفي سنة ٥٣٨هـ [ترجمته في: وفيات الأعيان ١٠٧/٢ - ١١٠، والنجوم الزاهرة ٢٧٤/٥، وشذرات الذهب ١١٨/٤ - ١٢١].

(١٥) الكشاف ٢١/١.

(١٦) انظر: الدر المصون ٢٤٣/٩.

وَالْقُرْآنَ^(١)، مع امتناعه [ب٢] في نحو: « مِنْ وَاقٍ »^(٢). والوقف يغتفر فيه اجتماع الساكنين؛ فكذا الوصل الذي الذي نوى فيه الوقف.

وأما المحكى فهو مبني في اختيار ابن عصفور وغيره^(٣)، واختار الكوفيون أنها معربة^(٤) وأما المتبع فيمكن دخوله في المعرب، بمعنى القابل للإعراب^(٥) وقد فَرَّقُوا بين حركات الإتياع والحركات الأصلية بأن حركات الإتياع غير واجبة، ولا لازمة، وكلامه في التسهيل^(٦) في نفي إعرابها محمول على تلك الحالة، لا مطلقاً. وأما المضاف إلى ياء المتكلم فالصحيح أنه معرب لفظاً في حالة الجر، تقديرًا في حالة الرفع والنصب، قاله الناظم في شرح التسهيل، قال^(٧):

"لأن حرف الإعراب منه في حالتي الرفع والنصب أُشْغِلَ بالكسرة المجلوبة، توطئة للياء؛ لتعذر اللفظ بغيرها، فحكم بالتقدير، كما فعل في المقصور. وأما حالة الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير."

قال الشيخ أبو حيان^(٨): "ولا أعرف لابن مالك سلفاً في هذا التفصيل^(٩)، نَعَمَ ما ذهب إليه في حالة الجمع، نحو: (رأيت ضاربي) أن الإعراب يظهر في حالة النصب والجر. وفي حالة الرفع يقدر إعرابه عنده، سبقه إليه ابن الحاجب^(١٠) فزعم أن الإعراب يكون بالحرف المقدر^(١١)، كما يكون بالحركة المقدر^(١٢)."

قال أبو حيان: "وهذا لا تحقيق [ب٣] فيه؛ لأن التقدير للنشء هو خُلُوُّ المحل من المقدر. والواو في (زيدى) [انقلبت ياء واستحالت^(١٣) إليها؛ فلم تنعدم. ألا ترى أنا لا نقول في (ميزان): إن الواو مقدر، وإن كان الأصل: (موزان)، ولا نقول في (موقن): إن الياء مقدر، وإن كان الأصل: (مِيِّقن). ولا نقول في (قام)، و(باع) [أ٢]:

(١) سورة يس من آية ١.

(٢) سورة غافر من آية ٢١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٢/١ - ١٠٤، والمقرب ٣٢٦/٢، والهمع ٦٩/١.

(٤) التذييل ١٨٤/١-١٨٥، والمساعد ٢٦٣/٣، نسبه إلى بعض النحويين.

(٥) شرح ابن الناظم ص ٣٥.

(٦) شرح التسهيل ٥٣/١-٥٤.

(٧) التسهيل ١٦١، وشرح التسهيل ٢٧٩/٣ بتصريف يسير في عبارته.

(٨) هو الإمام العلامة أثير الدين محمد بن يوسف بن علي أبو حيان الأندلسي. شيخ العربية في زمانه، توفي ٧٤٥هـ [ترجمته في: الدرر الكامنة ٣٠٢/٤ - ٣١٠، والبدر الطالع ٢٨٨/٢ - ٢٩١، والنجوم الزاهرة ١١١/١٠ - ١١٥، وشذرات الذهب ١٤٥/٦ - ١٤٧].

(٩) عبارة التذييل: "وهذا مخالف لمذاهب الناس في المسألة".

(١٠) هو أبو عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب، ولد في إسنا من صعيد مصر سنة ٥٧٠هـ، وتوفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦هـ [ترجمته في: طبقات القراء ٥٠٨/١، وإشارة التعيين ٢٠٤-٢٠٥، وبغية الوعاة ١٣٤/٢ - ١٣٥]، وانظر رأيه هذا في: الإيضاح ٤٣١/١. ومذهبه أن هذا الجمع في حالة الرفع يكون إعرابه بالحرف المقدر.

(١١) وذلك في نحو: (زيدى)، وذلك أنه لما لم تثبت الواو جعلوها مقدر.

(١٢) التذييل ١٨١/٥ - ١٨٢ [د]، وانظر: الارتشاف ١٨٤٧/٤.

(١٣) في ب: ولا غالب.

إن الواو مقدره في (قام) ولا الياء مقدره في (باع)، وكذلك لا نقول في (زيدى)]^(١): إن الواو مقدره، بل الحرف فيه ظاهر، غاية ما فيه أنه استحال ياء. ونظيره في الأجسام استحالة الخمر خلا فإنه لم تتعدم^(٢) الذات، إنما تَغَيَّرَ فيه الوصف، ولا نقول فيه: الذات انعدمت؛ إذ لو انعدمت لم يوجد الخل^(٣) انتهى.

وقد نازع النيلي^(٤) ابنَ الحاجب في أنها على وجه التقدير في حالة الرفع، وقال: "ليت شعري كيف يُقَدَّرُ الحرف على الحرف؟ وكيف حُصَّ هذا بهذا الحكم؟"^(٥).

ثم قال: "يحتمل أن يريد بتقدير الحرف: أن حرف الإعراب وإن كان في اللفظ ياءً فهو في النية والتقدير واو"^(٦). على أنه قد قيل في المضاف إلى ياء المتكلم بالبناء^(٧)، قاله الجرجاني^(٨)، والزمخشري، وابن الخشاب^(٩)، والمطرزي^(١٠)، وابن الشجري^(١١)، قال في أماليه:

"لأنها حركة لم تحدث عن عامل، وكل حركة كذلك فهي حركة بناء، كما حكم أبو علي^(١٢) في الإيضاح^(١٣) في حركة النقاء الساكنين بأنها حركة بناء، في نحو: (لم يخرج القوم)، و ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ

(١) ما بين معقوفتين سقط من (ب).

(٢) في (ب): ينعدم.

(٣) التنزيل ١٨٢/٥، وانظر: الارتشاف ١٨٤٧/٤ - ١٨٤٨، وهو يحيل فيه على التنزيل.

(٤) هو أبو إسحاق تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي، شرح ألفية ابن معط والحاجبية إترجمته في: بغية الوعاة ٤١٠/١، وكشف الظنون ١٣٧٦/٢.

(٥) وعبارة النيلي: "وكيف خص هذا الجمع دون غيره بهذا التقدير؟ فإن قولهم: (فوك) إذا أضيفت إلى ياء المتكلم كذلك، نحو قولكم: (هذا فيي).. فيجب أن يكون معرباً بتقدير الحرف. ولم يقل به أحد من المتقدمين ولا المتأخرين". انظر: التحفة الشافية في شرح الكافية للنيلي ٣٤.

(٦) التحفة الشافية ٣٤.

(٧) انظر: المقتصد ٢٤٠/١، والمفصل للزمخشري ١٢٧، والمرتل ١٠٧، ١٠٩، والمصباح للمطرزي ١٠، والأمالي لابن الشجري ٣/١، ٣٩٣/٢، وانظر أيضاً: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٣ - ٢٨٠.

(٨) هو الإمام عبد القاهر الجرجاني إمام في العربية واللغة والبلاغة، وهو أول من استنبط علم المعاني والبيان، توفي ٤٧١هـ [ترجمته في: بغية الوعاة ١٠٦/٢، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣].

(٩) هو عبد الله بن أحمد ابن الخشاب البغدادي، كان أعلم أهل زمانه بالنحو، انتفع بعلمه خلق كثير، توفي ٥٦٧هـ [ترجمته في: إنباه الرواة ٩٩/٢ - ١٠٣، وإشارة التعيين ١٥٩ - ١٦٠].

(١٠) هو أبو الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي، صَنَّفَ في اللغة والعربية والأدب، توفي سنة ٦١٠هـ [ترجمته في: إنباه الرواة ٣٣٩/٣ - ٣٤٠، وبغية الوعاة ٣١١/٢ - ٣١٢].

(١١) هو هبة الله بن علي، أبو السعادات المعروف بابن الشجري، كان إماماً في النحو واللغة طال عمره وكثر تلاميذه، توفي سنة ٥٤٢هـ [ترجمته في: النجوم الزاهرة ٢٨١/٥، وشذرات الذهب ١٣٢/٤ - ١٣٥].

(١٢) هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، قرأ النحو على الزجاج وابن السراج، برع في النحو وانتهت إليه رئاسته، توفي سنة ٣٧٧هـ [ترجمته في: إشارة التعيين ٨٣ - ٨٤، وبغية الوعاة ٤٩٦/١].

(١٣) في الأمالي ٤/١: كما حكم أبو علي في الباب الثاني من الجزء الثاني من كتاب الإيضاح. وهو في التكملة ص ٥، كما أفاد بذلك محققه الدكتور الطناحي رحمه الله تعالى.

أُولِيَاءَ^(١)، وإن كانت في كلمة معربة^(٢).

قال: "وإنما وجب بناؤه، لأنه لو أعرب لم تسلم الياء مع الضم والفتح؛ إذ الضم يقتضى قلبها إلى الواو، والفتح يقتضى قلبها ألفاً. وأما قولهم في النداء [٤ب]: (يا غلاماً) فإنما فعلوا ذلك؛ لأنه باب تغير وتخفيف لكثرة استعماله، وجاء ذلك فيه قليلاً، والأكثر: (يا غلامي).

والحاصل أن البناء يحدث عن علة لا عن عامل. والعلة التي أوجبت الكسر في: (لم يخرج القوم): التقاء الساكنين، والعلة التي أوجبت الكسر في (غلامي) ونحوه: انقلاب الياء واواً لو ضُمَّ ما قبلها وانقلابها ألفاً لو فُتِحَ ما قبلها"^(٣). وأما تسمية ابن جني له بالخَصِيٍّ فمردودة؛ لأنه ذَكَرَ قطعاً، والظاهر أنه أراد: (الْخُنِّيَّ)^(٤).

وأما **المقام الثاني**: وهو دعوى أن المقتضى لبناء الاسم: شَبَهُ الحرف فقط، فاعترضه الشيخ أبو حيان^(٥)، وقال: "لا نعلم أحداً قال به، فإن **الفارسي**^(٦) قال: هو شَبَهُ الحرف مع تضمن معناه، وأصحابنا^(٧) يعني ابن عصفور وغيره^(٨) ذكروا ستة أشياء: شبه الحرف، وتضمن معناه، ووقوعه موقع المبنى، ومضارعة هذا، والإضافة إلى مبنى، والخروج عن النظير" وكلاهما خارج عن كلام **الناظم**.

قلت^(٩): حَصُرَ علة البناء في شبه الحرف هو قول إمام النحو **سيبويه**^(١٠)، قال **ابن هشام** في شرح الإيضاح^(١١): [لم يذكر سيبويه - رحمه الله - في أول كتابه في موجب البناء إلا شبه الحرف، وهو صحيح؛ لأن لأن تضمن معنى الحرف شبيه به.

وقال **ابن أبي الربيع**^(١٢) في شرح الإيضاح^(١٣): "**وسيبيويه** لم يقل إلا المضارعة، ولم يذكر التضمن؛ لأن المتضمن للحرف مضارع له؛ فالمضارعة شاملة للنوعين"^(١٤) انتهى.

(١) سورة آل عمران من آية ٢٨.

(٢) الأمالي ٤/١ بتصريف كبير.

(٣) الأمالي ٣/١ - ٤.

(٤) انظر: اللباب ٦٧/١، والتبيين ١٥٢.

(٥) انظر: التذييل ١٢٥/١ - ١٢٦، والارتشاف ٦٧٥/٢.

(٦) انظر: الأغفال للفارسي ٤٢٠/١، ٢٧٩/١ - ٢٨٠.

(٧) يعبر أبو حيان كثيراً بقوله: (أصحابنا). وقد ذكرهم أو بعضهم في الارتشاف ١٤٨٥/٣ فقال: "وأصحابنا الأستاذ أبو علي وابن عصفور وابن الضائع"، وفي موضع آخر ذكر منهم الأبيدي والجزولي، انظر: الارتشاف ١٠٦٦/٣، ١٦١٠، ومنهم ابن العلي، فقد ذكره في البحر المحيط ٤٢٠/٩، فقال: "وقال بعض أصحابنا وهو الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي، ويعرف بـ (ابن العليج)".

(٨) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٠٣/٢، والمقرب ٣١٦/١.

(٩) أي: الزركشي.

(١٠) ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ٤٨-٥٠، ووفيات الأعيان ٤٨٧/١ - ٤٨، وإنباه الرواة ٣٤٦/٢ - ٣٦٠.

(١١) وهو ابن هشام الخضراوي صاحب الإفصاح، وله أيضاً (الاقتراح في تلخيص الإيضاح)، سبقت ترجمته قريباً.

(١٢) هو عبد الله بن أبي العباس أحمد بن أبي الحسين ابن أبي الربيع القرشي الأموي، أخذ النحو عن أبي علي الشلوبين، ولد سنة ٥٩٠هـ، وتوفي ٦٦٨هـ. [انظر في ترجمته: إشارة التعيين ١٧٤، وبغية الوعاة ١٢٥/٢ - ١٢٦].

(١٣) ما بين معقوفتين سقط من (ب).

(١٤) انظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع ١٠٢/١ [د]، ١٥١/١ [ط].

وكذا قال ابن العطار^(١) في شرح الجزولية: "لم يذكر سيبويه إلا شيئاً واحداً [ب] وهو شبه الحرف، قال في باب (مجاري أواخر الكلم من العربية): وأما الفتح والضم والكسر والوقف فلأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم مما جاء لمعنى ليس غير، نحو: (سوف، وقد)^(٢) فمضارعة الحرف هي سبب البناء في كل اسم مبني إلا ما ذكر في بناء (أيهم) لخروجها عن نظائرها". انتهى.

وهو مذهب أبي الفتح ابن جني نصاً^(٣)، قال صاحب البسيط^(٤): اختلف النحاة في علة البناء: فذهب أبو الفتح إلى أنها شبه الحرف فقط. انتهى.

وقد رأيت في كلامه في الخصائص^(٥)، وهو قول الفارسي^(٦) نفسه الذي غاير أبو حيان بينه وبين قول ابن مالك؛ لأن تضمن المعنى من جملة أفراد الشبه، كما نبّه عليه شارحو الإيضاح، وممن جزم به أبو البقاء^(٧) العكبري^(٨) في كتاب (التلقين)، وهو مختصر لطيف^(٩)، لكن المشهور تعدد علل البناء^(١٠). قال صاحب البسيط: وهو قول أبي سعيد السيرافي^(١١) وأكثر النحاة^(١٢)، إذا عرفت ذلك فقد اعترض على تعليلهم بناء الأسماء بشبه الحرف، فقيل: هذه العلة تقتضي وضع الحرف قبل وضع الاسم المبني؛ لأنه لو لم يُقَدِّم وضعه لما تحققت علة

(١) هو إبراهيم بن أبي محمد عبد السلام أبو إسحاق العطار، شرح الجزولية بشرح سماه (المشكاة والنبراس على شرح كتاب الكراس). كان حياً سنة ٧٠٥ هـ. [ترجمته في هدية العارفين ص ١٣].

(٢) الكتاب ١٥/١.

(٣) الخصائص ١٨٠/١، ٣١٢، وانظر أيضاً: التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ص ١٥.

(٤) هو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشيلي، ويعرف بابن العليج. كان ممن أقام باليمن وصنف بها. ذكره السيوطي في البغية ٣٧٠/٢ وقال: لم أف له على ترجمة، وقال في الأشباه ١٦٦/٢ عن كتابه هذا: هو كتاب نفيس، وانظر: البحر المحيط ٤٢٠/٩.

(٥) قال في الخصائص ١٨٠/١: "سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وترك الصرف، إنما سببه مشابهة الاسم للحرف، لا غير".

(٦) قال في الأغفال ٢٧٩/١: "حكم ما بينى من الأسماء أن يكون لمضارعة الحرف" وقال في ٤٢٠/١: "وكل هذه الأسماء المبنية على اختلافها فالعلة الموجبة لبنائها إنما هي مشابهتها للحروف ومضارعتها لها".

(٧) هو عبد الله بن الحسين، أبو البقاء العكبري، ولد سنة ٥٣٨ هـ، وتوفي سنة ٦١٦ هـ [ترجمته في: نكت الهميان ١٧٨ - ١٨٠، ووفيات الأعيان ٣٣٤/١ - ٣٣٥، وبغية الوعاة ٣٨/٢].

(٨) في نسخة (ب): العسكري.

(٩) وقد صرح أبو البقاء بهذا أيضاً في المتبع في شرح اللمع ١٥٠/١، ١٣٧، وذكره في التبيين ١٧١.

(١٠) فمنهم من عد وجهين، وهما: شبه الحرف وتضمن معناه، وهو بمعنى مذهب سيبويه، ومنهم من ذكر ثلاثة أوجه، كابن خروف، الذي زاد: خروج الاسم عن أصله ونظائره، ومنهم من عد أربعة أوجه كالسيرافي، حيث قال: "البناء في الأسماء إما لمشابهة الحروف، ومضارعتها أو للتعلق بها وملابستها، أو لوقوع المبنى موقع فعل مبني أو لخروجه عما عليه نظائره"، ومنهم من ذكر خمسة أوجه كالزمخشري، والجزولي، وابن معط، وابن الحاجب، وغيرهم. ومنهم من عد ستة أوجه كابن عصفور، ومنهم من جعلها سبعة أوجه، ومنهم تقي الدين النيلي، انظر: [شرح السيرافي ١٠٦/١، والمقدمة الجزولية ٢٤٠، والمحصل في شرح المفصل للأندلسي ٢٣٣/٢، وشرح الشاطبي على الألفية ١١٩/١ - ١٢٠، والصفوة الصافية للنيلي ٧٨-٧٩، والأشباه والنظائر ٣٣/٢ - ٣٤].

(١١) هو الحسن بن عبد الله أبو سعيد السيرافي، قرأ النحو على ابن السراج ومبرمان، وكان عالماً زاهداً، يأكل من كسب يده، توفي سنة ٣٦٨ هـ [انظر: إنباه الرواة ٣١٣-٣١٥، وبغية الوعاة ٥٠٧/١].

(١٢) انظر: المقتضب ١٧٢-١٧٣، وشرح السيرافي ١٠٦/١ [ط]، وشرح ابن يعيش ١٠٦/٤، والبسيط لابن أبي الربيع ١٧٣-١٧٤، وشرح ابن القواس ٢٣٤/١.

البناء في المبني لعدم تصويره أولاً قبل تصور الاسم الذي بُنى لأجله؛ لأنه من أول وضعه [ب] مبني، فلا بد من نظر الواضع إليهما حتى يضعه على البناء.

وأجاب صاحب البسيط بأن تقدم وضع الحرف على الاسم المبني لأجله لا يلزم لجواز أن الواضع تصوره في الذهن ووضعه في الخارج على غير^(١) ما تصوره في الذهن. وكلام ابن مالك في تعليل بناء أسماء^(٢) أسماء^(٢) الإشارة يقتضيه أيضاً، حيث قال^(٣): "إن تضمن معنى الحرف لا يشترط أن يكون ذلك المعنى وضع له حرف" [٤ أ].

وأما المقام الثالث، وهو تقسيم الشبه إلى ثلاثة أقسام:

فأحدها: الشبه الوضعي، وضابطه: أن يجيء الاسم على أحرف هي أقل من أقل أوزان الاسم. وأقل أوزان الأسماء ثلاثة أحرف؛ فإذا وُجد اسم على أقل من ذلك خرج إلى شبه الحرف لفظاً؛ فأعطى حكمه، وهو البناء؛ ولهذا بنيت أكثر المضمرات، كالتاء، و (نا)، وحُمِلَ عليهما الباقي ك (نحن)، و (أنتم) حتى يجري الباب على سنن واحد، كذا نُقِلَ عن ابن الحاجب^(٤).

والحق أن الوضع^(٥) علة للضمائر المتصلة؛ لأنها الأصل، ولا يُعدّلُ عنها إلى المنفصل إلا عند تعذرهما^(٦)، وليس في المتصل أكثر من حرفين. وأما المنفصلة^(٧) فعلة بنائها حملها على المتصلة بجامع احتياجها إلى ما يعودان إليه، ويكون مفسراً لها؛ فهذا أولى من الإلحاق بلا مناسبة [ب٧]. ومنهم^(٨) من علل بناء المضمرات باستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها؛ لاختلاف المعاني، واختصاص الرفع بضمائر والنصب بأخرى، وإن وقع اشتراك بين المنصوب والمجرور في بعض الصور فالعامل فارق، قال بدر الدين^(٩):

"ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات؛ ولذلك لما قال:

*** وكل مضمر له البناء يجب *^(١٠)**

عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب، كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء^(١١) قلت: لكنه صرح في هذه الأبيات بأن العلة عنده فيها الوضع، والحاصل: أن العلة إما احتياجية أو استغنائية.

(١) في (ب): عين.

(٢) في (ب): الاسم.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٥٢/١.

(٤) انظر: حد المبني في الإيضاح لابن الحاجب ٤٥٧/١ - ٤٥٨.

(٥) في (ب): الواضع.

(٦) والقاعدة أنه متى تأتي اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله؛ لأن الضمير المتصل أشد اختصاراً من المنفصل، انظر: أوضح المسالك ٩٠/١.

(٧) في (ب): المتصلة.

(٨) ذكر ذلك ابن مالك في سبك المنظوم وفك المختوم ص ٨١.

(٩) هو بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله ابن الإمام جمال الدين ابن مالك الطائي، كان إماماً في النحو والمعاني والبيان، توفي ٦٨٦ هـ [تتظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢٠٤/١، وبغية الوعاة ٢٢٥/١].

(١٠) ألفية ابن مالك ص ١٣.

(١١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٥٧.

وقد اعترض عليه في هذا القسم من وجهين:

أحدهما: انفراده بذكره، قال الشيخ أبو حيان: "لم أقف على مراعاة هذا الشبه الوضعي إلا لهذا الرجل. والذي قال بشبهه^(١) الحرف، فسره بالافتقاري^(٢)"

الثاني: انتقاضه بـ (أخ، وح، وهن) فإنها معربة مع أنها ثنائية. والجواب: أما الأول فلأن عدم وجدانه لشخص لا يدل على عدم وجوده في كلام العرب. ومن وجد حجة على من لم يجد، وقال ابن مالك: "ولذا^(٣) كانت العلوم منحا إلهية"^(٤)، على أن أبا الفتح ابن جني قد راعاه فقال في الخاطريات ما نصه^(٥):

"علة بناء المكنيات: مشابهتها للحروف من وجهين: أحدهما: أن أكثرها على عدد [٨ب] الحروف. والآخر: استغناؤها عن الإعراب كاستغناء الحروف عنه، ولكن علة الاستغناء مختلفة، ففي الحروف لم تكن فاعلة ولا مفعولة ولا [١٥] مضافاً إليها، وفي المكنيات اختصاص كلِّ بموضع من الإعراب". انتهى لفظه بحروفه.

على أن الشبه اللفظي معتبر في لسانهم، وتأمل زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية في قول الشاعر^(٦):

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

وهي إنما تزداد بعد (ما) النافية، لكن سَوَّغَ ذلك كونَ اللفظ واحدًا، وكذلك ركبوا النكرة مع (لا) الزائدة في قوله^(٧):

لَوْلَمْ تَكُنْ غَطَّافًا لَا ذُنُوبَ لَهَا إِذْنٌ لِلَامِ دَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

قال ابن مالك^(٨): "وهذا من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ، وهو نظير تشبيهه (ما) الموصولة بـ (ما) النافية فيما سبق"^(٩) انتهى.

(١) في (ب): شبه.

(٢) التذييل والتكميل ٥٣٩/١ - ٥٤٠ [د] بعبارة قريبة.

(٣) في (ب): وإذا.

(٤) التسهيل ص ٢. وعبارته: "وإذا كانت العلوم منحا إلهية، ومواهب اختصاصية، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عَسَرَ على كثير من المتقدمين".

(٥) لم أقف على هذا النص في الخاطريات الذي حققه علي ذو الفقار شاکر، ولا في بقية الخاطريات الذي حققه د/ محمد الدالي، ولا في الخاطريات المنسية، ولعل في الكتاب خرماً آخر غير الذي رتق فتنه أستاذنا الدكتور عبد الفتاح سليم.

(٦) البيت من الطويل للمعلوط بن بدل القريعي، انظر في تحريجه: الكتاب ٢٢٢/٤، والخصائص ١١٠/١، وشرح ابن يعيش ١٣٠/٨، وشرح ابن عصفور ٤٨٠/٢، وشرح التسهيل ٣٧١/١، وشرح الكافية الشافية ٣٩٨/١، والجني الداني ٢١١، وأوضح المسالك ٢٤٦/١، والخزانة ٤٤٣/٨.

(٧) البيت من البسيط للفرزق، وهو في ديوانه ٢٣٠ [ط صادر]، وانظر: الحجة لأبي علي ١٦٨/١ [والرواية فيه: (إلى لامت) بدل (إن لامت)]، والخصائص ٣٦/٢، وشرح التسهيل ٢٥٩/٢، وشرح الرضى على الكافية ١٥٨/٢، وأوضح المسالك ٣/٢، وشرح الأشموني ٤/٢، والخزانة ٣٠/٤.

(٨) شرح التسهيل ٥٩/٢.

(٩) أي: في قول الشاعر:

[انظر: ٣٧١/١]

وتعرض دون أدناه الخطوب

يرجى المرء ما إن لا يراه

ومنه: توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية، نحو: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ﴾^(١) حملاً لها في اللفظ على (لا) الناهية^(٢)، نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾^(٣)، وهو كثير، ومنه ما يتعلق بهذا الباب من بناء (حذام) تشبيهاً له بـ (تزال). كما سيأتي^(٤).

وأما الثاني فهو أن هذه الأسماء وإن كانت ثنائية في اللفظ، لكنها ثلاثية في الوضع، بدليل رجوع ذلك في التنثية، نحو: (أَيَّوَان، وَأَخَوَان، وَحَمَوَان، وَهَوَّوَان). والتنثية ترد الأشياء إلى أصولها؛ ولهذا قال الشاطبي^(٥) - رحمه الله - (٦) [٩ب]:

وتثنية الأسماء تكشفها

[الظاهر أن المراد: تكشف الألف المنقلبة عنها من الألف المنقلبة عن واو]^(٧).

فإن قيل: يردُّ عليه (مع) فإنها ثنائية لفظاً ووضعاً، مع أنها تعرب ظرفاً في: (مَلْتُ^(٨) مع زيد)، وحالاً في نحو: (جاء معاً).

قيل: لما كان في الأغلب من أحوالها الإضافة، وهي من خواصِّ الأسماء بَعُدَتْ عن الحروف؛ فبقيت على الأصل. والشبه المعنوي شرطه أن يكون مُقَرَّباً لا مُبَعَّداً.

القسم الثاني: الشبه المعنوي، وضابطه: أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، وهي تنتهي إلى خمسين معنى، وذلك أن المعاني إنما تستفاد بالحروف، كالنفي والشرط والاستفهام والاستثناء، وجاءت

(١) سورة النمل من آية ١٧.

(٢) (لا) في الآية يجوز فيها وجهان: الأول أن (لا) ناهية، من باب (لا أرينك هنا)، أي: (لا تظهروا بأرض الوادي فيحطمكم). الثاني: أن (لا) نافية، والفعل جواب للأمر قبله. وهذا الوجه مردود بأن توكيد الجواب قليل. انظر: البحر المحيط ٢٢٠/٨، والدر المصون ٥٨٦/٨، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول ٤٥٥/٣، وينظر أيضاً: معاني القرآن للفراء ٤٠٧/١.

(٣) سورة إبراهيم من آية ٤٢، وانظر: البحر المحيط ٤٥١/٦.

(٤) انظر ص ٥٠.

(٥) هو الإمام القاسم بن فيرة الشاطبي، صاحب القصيد المشهورة في القراءات، كان إماماً فاضلاً في النحو والقراءات والتفسير والحديث، ولد سنة ٥٣٨هـ، وتوفي سنة ٥٩٠هـ [انظر: بغية الوعاة ٢٦٠/٢].

(٦) من بحر الطويل، والبيت بتمامه:

وتثنية الأسماء تكشفها وإن رددت إليك الفعل صادفت منها

[في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين من متن الشاطبية ص ٢٦، وهو المسمى (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع)، طبعة الأزهر الشريف - قطاع المعاهد سنة ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، وفي هذا البيت يضع الإمام الشاطبي قاعدة نحوية لكل من الأسماء والأفعال تكشف ما أصله ياء أو واو، فنذكر أن قاعدة الأسماء التنثية، وأن قاعدة الفعل: أن ترده إلى نفسك، أي: تسنده إلى ضمير رفع بارز أو متصل [انظر: النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية للشيخ محمد عبد الدايم خميس ص ١٩٨].

(٧) ما بين معقوفتين سقط من (ب).

(٨) (مَلْتُ) ليست في (ب).

هذه الأسماء مفيدة ما تفيده الحروف، عُلِمَ أن ذلك من حيث وقوعها موقع الحروف^(١).

ومعنى **التضمن** هو أن يُنويَ مع الكلم حرفاً مخصوصاً، وينتقل معنى ذلك الحرف إلى الاسم ويصير الاسم **فرعاً**^(٢) لمعنى ذلك الحرف ومشتماً عليه، ولا يظهر ذلك الحرف معه **لما**^(٣) في ذلك من عدم الفائدة. وإنما ضمنوا بعض الأسماء معاني الحروف [١٦] طلباً للاختصار^(٤)، ألا ترى أنك لو لم تأت بـ (مَنْ) وأردت الشرط على الأناسي، لم يُفد ذلك؛ لأنك إذا^(٥) قلت: (مَنْ يَقُمْ أقم معه) استغرقت ذوي العِلْم، ولو جئت بـ (إِنْ) لاحتجت أن تذكر الأسماء، كقولك: (إِنْ يَقُمْ زيد وعمرو وبكر وخالد) إلى غير ذلك، ولا [١٠] **تستغرق**^(٦) الجنس، وكذلك في أسماء الاستفهام.

وهذا القسم هو علة بناء أسماء الشرط والاستفهام^(٧)، وذلك لأن الأصل في الأسماء أن تدل على الأشخاص، نحو: (زيد وعمرو)، أو ما قام بالأشخاص، كـ (عِلْم، وجهل)، والأصل في الحروف أن تدل إما على المعاني المتعلقة بالنسبة، كـ (هَلْ)، أو على معنى لا يعقل [إلا من المتكلم وغيره، كتاء (أنت) فإنها دالة على الخطاب، وهو معنى لا يعقل إلا لمخاطب ومخاطب، فإذا ورد اسم دالاً على أحد هذين الأمرين وجب بناؤه، فالأول كـ (متى) فإنها تستعمل تارة استفهاماً كالهزمة وتارة شرطاً كـ (إِنْ). والثاني كأسماء الإشارة، فإنها دالة على معنى لا يُعقل^(٨) إلا بين شخصين: مشير ومشار إليه؛ فوجب بناؤها لمشايتها لحرف الخطاب، كتاء (أنت)، وكاف (ذلك)؛ لأن الخطاب لا يعقل إلا بين شيئين^(٩)، وقد عُلِمَ بذلك أن^(١٠) لا فرق في ذلك المعنى الذي بني لأجله الاسم بين أن يكون قد وُضِعَ له حرف كـ (متى)، أو لا يكون كأسماء الإشارة؛ فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة؛ إذ الإشارة معنى. والموضوع لإفادة المعاني الحروف؛ فلما أفادت هذه الأسماء الإشارة عُلِمَ أنه كان القياس يقتضى أن يكون لها حرف، فلما عَرِيَ من حرف ظاهر وكان ما يدل عليه موجوداً تضمنه الاسم فبُني، وذلك الحرف وإن لم يكن ظاهراً في الاستعمال، لكنه مقدر في النية.

وهذا غير بدع في كلامهم، ألا ترى أن (مذاكير، وملاقيح)^(١١) لا واحد لها من لفظها، وإنما الظاهر منه: (مُذَكِّر ومُلَقِّح)، وأنت تقدره واحداً غير ما ظهر، كأنك قلت: (مُذَكِّير ومُلَقِّيح)، كذلك أيضاً [١١] **تقدر**

(١) انظر في ضابط الشبه المعنوي: توضيح المقاصد والمسالك ٤٥/١ - ٤٦، والتصريح بمضمون التوضيح ١٨٥/١.

(٢) في (ب): دعاً.

(٣) في (ب): إلى.

(٤) انظر: الأمالي النحوية لابن الحاجب ١١٠/٤.

(٥) في (ب): لا.

(٦) في (ب): ولأن لمستغرق.

(٧) انظر في علة بنائها: أسرار العربية للأنباري ٣٠، ٣٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٨٦/٢، ١٣٤.

(٨) ما بين معقوفتين سقط من (ب).

(٩) انظر: الأغفال لأبي علي الفارسي ٣٠٢/١ - ٣٠٣، ٣٠٦.

(١٠) في (ب): أنه.

(١١) انظر: الخاطريات المنسية ٦١، و (مذاكير) على غير قياس، كأنهم فرقوا بين الذكر الذي هو الفحل والذكر الذي هو

العضو. وهو من الجمع الذي ليس له واحد، مثل العبايد، والأبائيل [انظر: تهذيب اللغة ١٠/١٦٤، وتاج العروس ١١/٣٨١ -

٣٨٢]، والملاقيح: ما في البطون وهي الأجنة [انظر: التهذيب ٤/٥٢، وتاج العروس ٧/٩٥].

حرف الإشارة وإن لم يظهر لفظاً، ولكن ذكر ما يدل عليه من لفظ الاسم مع (ها) التنبيه؛ لقرب التنبيه من الإشارة، واستغنى باسم الإشارة عن وضع حرف الإشارة؛ ولذلك قيل في حدها: إنه الاسم الموضوع لمسمى وإشارة إليه، وصار هذا نظير التعجب. هذا قول الناظم، وابن جني، والسيرافي^(١)، وقال صاحب البسيط: إنه المشهور. وردّه الفارسي، وقال: "لا يبني بتضمن الإشارة؛ لأن كل اسم يشار به إلى مسماه"^(٢). وإنما علته كعلة (أمس) الآتية^(٣).

وجعل الزمخشري في المفصل^(٤) علة بناء [أ٧] المبهمات تضمناً شبه معنى الحرف، وحكى ابن برهان^(٥)، عن أبي الحسن^(٦)، عن عيسى^(٧) صاحب الجامع أنه "إنما بُني المبهم لتضمنه معنى الإشارة التي تقوم مقام حرف التعريف"^(٨) إلا أن حرف التعريف بالألف واللام يرجع إلى جنس أو معهود. والتعريف بالإشارة خارج عنهما؛ لأنك تقول للمخاطب: (هذا) مع الإشارة بجارحة أو ما يقوم مقامها من الكلام على غير معنى الجنس. ولا عهد بينك وبينه، وإنما هو تعريف لهذا الحاضر^(٩).
فإن قيل: إذا قلنا بالمشهور، وهو واضح في (أولاء)^(١٠) ونحوه، أما (هؤلاء) فلا يمكن دعوى التضمن فيه لظهور الحرف، وهو (ها)، فالجواب: قال الأصفهاني^(١١) [١٢ب]: الحرف الذي هو (ها) غير ذلك الذي تضمن معناه، وهذا الموجود زائد^(١٢)، كما أن الألف واللام في (الأمس) عند من بناه زائدة، وأن الاسم بني لتضمنه معنى ألف ولام أخرى^(١٣).

(١) انظر: شرح الكتاب ١١٦/١-١١٧، وشرح التسهيل ١/٢٥٢.

(٢) انظر: الأغفال للفارسي ١/٤٢٠، وهو نقل بالمعنى دون اللفظ.

(٣) في (أ) كتبت حاشية لهذه العلة: (وهي لتضمنه معنى (أل)). وانظر حديث الزركشي عنها ص ٤٦.

(٤) المفصل ١٢٥.

(٥) هو عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري. إمام في النحو واللغة، له تصانيف مفيدة، منها شرح اللمع. توفي سنة ٤٥٦ هـ.

[ترجمته في إشارة التعيين ١٩٩، وإنباه الرواة ٢/٢١٣-٢١٥.

(٦) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، الأخفش الأوسط، قرأ على سيبويه وكان أسن منه، ولم يأخذ عن الخليل: توفي

٢١٥ هـ [ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ٥٠-٥١، وبغية الوعاة ١/٥٩٠].

(٧) هو عيسى بن عمر الثقفي، أخذ عن ابن أبي إسحاق، وأخذ عنه الخليل ومن في طبقتة، له كتابا: الجامع، والإكمال. توفي سنة

١٤٩ هـ [ترجمته في: إشارة التعيين ٢٤٩-٢٥٠، وشذرات الذهب ١/٢٤٤-٢٢٥].

(٨) في (ب) التصريف.

(٩) شرح اللمع لابن برهان ١/٣٠٢، [وهو منقول فيه عن علي الجامع] ولعل الصواب ما ذكره الزركشي، وأن كلمة (صاحب)

سقطت من الكلام.

(١٠) شرح اللمع لابن برهان ١/٣٢٠.

(١١) لعله يقصد علي بن الحسين الأصفهاني الضرير، المعروف، بجامع العلوم، المتوفى سنة ٥٣٥ هـ [ترجمته في: نكت الهميان

٢١١، وبغية الوعاة ٢/١٦٠-١٦١]، أو يقصد شمس الدين محمد بن محمود بن محمد الأصفهاني، المتوفى سنة ٦٨٨ هـ،

وهو صاحب الكاشف عن المحصول في علم الأصول [ترجمته في: البداية والنهاية ١٣/٣٥٠ - ٣٥١]، ويؤكد ذلك أن

الزركشي ينقل عن الأصفهاني صاحب الكاشف هذا في كتبه كثيراً، انظر: البحر المحيط ٣/١١٣، ١٣٥، ٤٢١.

(١٢) في (ب) : زائداً.

(١٣) انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/٣٢٠.

وذكر **الفارسي** أن حرف الاستفهام والشرط على مذهب **سيبويه** مقدر مع أسماء الشرط والاستفهام، وحذفَ للعلم به^(١). وعلى هذا فالبناء في الاستفهام والشرط بالنظر إلى الحرف المحذوف؛ لأنه في حكم المنطوق به لا بالنظر إلى الاسم. قال **صاحب البسيط**: وهذا ضعيف؛ لأن تقدير^(٢) حرف الاستفهام مع الاسم المعرب لا يوجب له البناء؛ فالوجه المصير إلى تضمن معنى الحرف لتحقيق علة البناء مع إفادة المعنى. انتهى.

وقد اعترض على الناظم في هذا القسم بأمور:

أحدها: انتفاضة بالظروف؛ فإنها معربة، مع أنه نصَّ في هذه الخلاصة على أنها مضمنة معنى (في)^(٣)، وأجاب ابنه بأن التضمن المانع من الإعراب هو اللزوم، وتضمن الظرف لمعنى (في) غير لازم؛ فلهذا لم يعتبر، فإنك إذا^(٤) قلت: (صمت يوم الخميس)، كان على معنى (في)، فإذا قلت: (الخميس) لم تجد فيه ذلك المعنى^(٥). ويوافق قول أبيه في باب الاستثناء من شرح **التسهيل**: "وأجاز **الفراء**^(٦) بناء (غير) على الفتح عند تفريغ العامل سواء كان المضاف إليه معرباً أو مبنيّاً^(٧)، وكأنَّ حامله [ب ٣] على ذلك جعل سبب البناء تضمنَ (غير) معنى (إلا). وذلك عارض؛ فلا يُجَعَلُ وحده سبباً"^(٨). انتهى.

وقد سبقه إلى هذا الجواب: **ابن الخشاب**، وزاد^(٩) قوله: "فظهوره في بعض الأحوال كظهوره في جميعها، وفي بعض الظروف كظهوره في كلها"^(١٠) انتهى [٨].

وهو منقوض بالأسماء التي لم تستعمل إلا ظرفاً؛ فإن التضمن فيها لازم، ومع ذلك ليست مبنية. وأجاب غيره بأن الاسم المضمن لمعنى الحرف إنما يبني إذا كان مستغنياً في أصل وضعه عن الحرف، وضمن معناه للاختصار. وأما الظروف فظهور الحرف معها هو الأصل، وهي في أصل وضعها محتاجة إليه. وإنما أجاز حذفه للعلم به، ولو كان حذف حرف الجر من الاسم المتعدى إليه الفعل به يوجب بناءه لوجب أن يبني المفعول به والمفعول له إذا حذف حرف الجر في الشعر. وأيضاً فالظروف كثيرة؛ فلو بنيت لكثرة البناء في الاسم، وأنه خلاف الأصل^(١١).

(١) انظر: الكتاب ١/٩٩-١٠٠، وقد كرر الزركشي ذلك الكلام بنصه في ص ٤٠.

(٢) في (ب): تَقْدُرُ.

(٣) وذلك في قوله:

الظرف وقت أو مكان ضُمَّنا (في) باطرادٍ، ك (هنا امكث أزمنة)

انظر: ألفية ابن مالك ص ٣٠.

(٤) في (ب): فإذا.

(٥) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٩-٣٠.

(٦) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، أخذ عن الكسائي، وكان أبرع الكوفيين، له مصنفات كثيرة في النحو واللغة، توفي سنة ٢٠٧ هـ [ترجمته في: إنباه الرواة ١/٤-١٧، وإشارة التعيين ٣٧٩].

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٨٢ - ٣٨٣.

(٨) شرح التسهيل ٢/٣١٢.

(٩) في (ب): وزاده.

(١٠) انظر: المرتجل لابن الخشاب ١٠٢، ١١١.

(١١) انظر: الشعر لأبي علي الفارسي ١/٤٢-٤٣، ٤٥.

والحق: أن المراد بـ (التضمن) - هنا - غير التضمن في باب الظروف، بل التضمن قسمان^(١):

أحدهما: انتقال معنى الحرف إلى الاسم بالوضع، وهو المراد في باب البناء^(٢).

والثاني: مقارنة معنى الحرف للاسم حالة التركيب، لا بالوضع. وهو المراد في باب الظروف؛ فإن الظروف ضُمَّتْ معنى (في) حالة التركيب، لا حالة [ب ٤] الوضع، بدليل أنك^(٣) إذا لفظت بـ (يوم الخميس) وحده، لم تجد فيه معنى (في) ألبتة، وإنما تجده إذا قلت: (صمتُ يوم الخميس)، بخلاف (متى)، ونحوه من المبنيات^(٤)، إلا أن تسمية الأول تسميًّا ظاهر، والآخر فيه تجوُّز؛ ولهذا رجح ابن مالك في بقية كتبه عن^(٥) (الظرف) بـ (التضمن) إلى (التقدير)، كما في (الكافية)، وإلى (المقارنة)، كما في شرحها^(٦).

وقد يقال: إذا كان المراد بـ (التضمن) - هنا - تضمُّن حرف مخصوص، لا مطلق الحرف، كما صرح به صاحب البسيط، زال الاعتراض بالظرف.

وبعد، فهذا السؤال قديم، قال أبو الفتح في خاطرياته^(٧): "سألته عن الظروف المنصوبة فقلت: قد قلت: إن فيها معنى (في)، فلم^(٨) لم تبناها لتضمنها معنى الحرف؟ فقال: لم يدخلها معنى الحرف؛ لأنها ضمننت معناه، وترك اللفظ به، بل دخلها معنى الحرف قبل حد دخوله، والحرف ملفوظ به، بدليل إلزامهم ضمير الظرف الحرف، فدل على أن الحرف كأنه ملفوظ به مع المظهر؛ لأن ما يدخل على المظهر يدخل على مضمرة، تقول: (ضربت زيدًا، وضربته). قال: فقلت له: فيلزم على هذا أن يكون الظرف مجرورًا، فقال: لم يُجَرَّ [١٩]؛ لأن الحرف لما زال عن اللفظ عاقبه النصب، كما أنه لما زال من المفعول عاقبه النصب في قولك: (اخترتُ الرجال [ب ١٥] زيدًا)، وإن كان بمعنى المفعول، ولا حرف فيه بمعناه، وفيه الحرف^(٩). قال^(١٠): ونظيره: قوله:

ألا أيُّ هذا الزاجري أحضر الوغى^(١١)

(١) انظر: الأشباه والنظائر ١٣٧/١ - ١٣٨.

(٢) ومعنى التضمن فيه: أن الاسم يؤدي معنى ذلك الحرف على وجه لا يجوز أن يظهر ذلك الحرف معه. انظر: المحصل في شرح المفصل للأندلسي ٢٢٠/٢.

(٣) في (ب): أنه.

(٤) انظر: الأمالي لابن الحاجب ١١٠/٤.

(٥) في (ب): في.

(٦) شرح الكافية الشافية ٦٧٥/٢.

(٧) لم أجده في الخاطريات، ولا في بقية الخاطريات، ولا في الخاطريات المنسوبة.

(٨) في (ب): ولو.

(٩) انظر: الشعر لأبي علي ٤٢/١ - ٤٣.

(١٠) انظر: المسائل المنثورة ١٥٩ - ١٦٠.

(١١) صدر بيت من الطويل لطرفة بن العبد من معلقته، وعجزه: * وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي * وهو في ديوانه بشرح الأعلام ص ٣١، والشاهد فيه قوله: (أحضر الوغى) على حذف (أن) بدليل عطف (أن) عليه. وهي رواية الكوفيين وأبي = علي، ورواه سيبويه بالرفع، انظر: الكتاب ٩٩/٣ - ١٠٠، والمقتضب ٨٥/٢، ١٣٦، ومجالس ثعلب ٣٨٣، والمسائل المنثورة ١٦٠، والحجة للفارسي ٩٩/٦، والأمالي الشجرية ١٢٤/١، ٢١٠/٣، شرح ابن يعيش ٧/٢، ٢٨/٤، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢٠٣/١، والمغنى ٤٤/٥، ٩٠/٦، والخزانة ١١٩/١.

لأن (أن) كأنها مقدرة، ولكنه لما زال لفظها عاقبها الرفع، ونحو: (مررت بكَلِّ قائمًا) ف (كل) متعرفة بما أضيفت إليه بعد حذفه على حد تعرفها به ملفوظاً به، ولكنه لما حذف من اللفظ عاقبه التتوين. قال: فالإضافة في (كل)، و (أَنْ) في (أحضر الوغى)، والحرف في الظرف، وفي المفعول كأنها مقدرة في هذه الحال، وهي في الحقيقة يُقَدَّرُ اللفظ بها مع زوال التتوين من (كل) وزوال النصب من الظرف والمفعول به، فهذا تقدير للفظ بالحرف والاسم على شرط. وليس هو تقديرًا مطلقاً لِيُعْتَرَضَ بما مرَّ (١) من التقدير". انتهى.

وهنا تنبيهات:

الأول: ما قررناه في تفسير (التضمين) هو المختار. ويقرب منه (العدل) في باب منع الصرف. قال ابن الدهان (٢): والفرق بينهما: أن العدل هو أن تريد لفظاً فتعدل عنه إلى لفظ آخر غيره (٣). ك (عَمَر) من (عامر)، و (سَحَر)، من (السَّحَر). والتضمين: أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة (٤). ولأبي علي الفارسي كلام في (الإيضاح الشعري) (٥) في ذلك أيضاً يوقف عليه منه.

التنبيه الثاني: أورد على قولهم: إن الحرف المضمَّن لا يجتمع مع الاسم المُتَضَمِّنُه [٦ اب] (أمس)، فإنه مبني؛ لتضمنه معنى حرف التعريف، ويحسن ظهوره معه، قال تعالى: ﴿ كَمَا قَتَلْتُمْ نَفْسًا بِالْأَمْسِ ﴾ (٦) وأجيب بأن هذا الظاهر غير المضمَّن. وذكر بعضهم (٧) أن الأسماء المتضمنة للحروف على ثلاثة أضرب: أحدها: ما لا يجوز إظهار الحرف معه، نحو: (متى)، و(كم). وهذا مبني لا محالة.

الثاني: ما يكون الحرف المتضمن مراداً كالمنطوق به، لكن عدل عن النطق به إلى النطق بدونه، فكأنه ملفوظ به، ولو كان ملفوظاً به لم يكن مبنيًا، وكذلك إذا عدل عن النطق به، ك (سَحَر)، فمثل هذا لا يقتضى البناء.

والثالث: ما يجوز إظهار الحرف معه، كالظروف والإضافة التي بمعنى (من) أو اللام أو (في) عند من يثبتها؛ فهذا لا يجوز بناؤه لجواز إظهار ذلك الحرف. وهذا ضابط حسن في كل ما ينوب [٠ أ] عن الحروف من الأسماء ما يبني منها وما لا يبني.

(١) في (ب): بما من من.

(٢) هو سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري، المعروف بابن الدهان، من أعيان النحاة، وله مصنفات في النحو منها: شرح الإيضاح وشرح اللمع. أضر قبل موته وتوفي سنة ٥٦٩ هـ [ترجمته في: نكت الهميان، ووفيات الأعيان ١/٢٦١-٢٦٣، وإشارة التعيين ١٢٩-١٣٠].

(٣) انظر تعريف العدل في: الأغفال للفارسي ١٤٥/٢.

(٤) نقل السيوطي هذا عن ابن الدهان في الأشباه ١/١٣٩، وانظر: الكليات للكفوي ٢٦٦.

(٥) انظر: كتاب الشعر ١/٤٢، وينظر أيضاً: الخزانة ٧/١٧٩.

(٦) سورة القصص من آية ١٩.

(٧) هو علم الدين اللورقي الأندلسي (ت ٦٦١ هـ) في كتاب المحصل في شرح المفصل، وقد نقل ذلك السيوطي عنه وعزاه إليه في الأشباه ١/١٣٧ - ١٣٨. ولم أعثر عليه بعد طول بحث في الجزأين المحققين من المحصل في كلية اللغة العربية، ولا في كتابه الآخر (المباحث الكاملة).

التنبيه الثالث: ظاهر كلام النحويين أن الاسم المضمَّن يدل على معنى من جهة الاسمية ومن جهة الحرفية التي تضمنها^(١)، وصرح الزمخشري في الكشاف^(٢) بخلاف ذلك؛ فقال في قوله تعالى: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ نَزَّلَ الشَّيَاطِينُ ﴾^(٣):

"فإن قلت: كيف دخل حرف الجر على (مَنْ) المتضمنة لمعنى الاستفهام، والاستفهام له صدر [١٧ب] الكلام؟ ألا ترى إلى قولك: (أعلى زيد مررت؟). [ولا تقول: (على زيد مررت؟)]^(٤) قلت: ليس معنى التضمن أن الاسم دل على معنيين معًا: معنى الاسم ومعنى الحرف. وإنما معناه: أن الأصل: (أَمَنْ) فحذف حرف الاستفهام، واستمر الاستعمال على حذفه، كما حُذِفَ من (هل). والأصل: (أَهْلُ)، قال^(٥):

أَهْلٌ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ

فإذا أدخلت حرف الجر على (مَنْ) فقَدِّر^(٦) الهمزة قبل حرف الجر في ضميرك، كأنك تقول: (أعلى من تنزل الشياطين؟)، كقولك: (أعلى زيد مررت؟) انتهى. وقال صاحب البسيط: قال أبو علي: حرف الاستفهام على مذهب سيبويه يقدر معها، وحذف للعلم به، وكذا قال في حرف الشرط^(٧).

وعلى هذا فالبناء في الاستفهام والشرط بالنظر إلى الحرف المحذوف؛ لأنه في حكم المنطوق به لا بالنظر إلى الاسم. وهذا ضعيف؛ لأنه ينفي علة بناء الاسم؛ لأن تقدير حرف الاستفهام مع الاسم المعرب لا يوجب له البناء؛ فالوجه المصير إلى تضمن معنى الحرف؛ لتحقيق علة البناء مع إفادة المعنى. الأمر الثاني: مما اعترض به على الناظم: انتفاضة بالمضاف، نحو: (غلام زيد) فإن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بحرف الجر المقدر على الأصح^(٨)، خلافاً للزجاج^(٩)؛ إذ لو كان بحرف الجر لامتنع في الإضافة غير المحضة، فإن [١٨ب] حرف الجر غير مقدر فيها، فقد تعقلنا تضمن المضاف معنى حرف الجر على القول الأصح، ومع ذلك فهو معرب.

(١) انظر: الأمالي النحوية لابن الحاجب ١١٠/٤.

(٢) الكشاف ٣٤٢/٣ - ٣٤٣، وانظر أيضاً: الكليات للكفوي ٢٦٧.

(٣) سورة الشعراء من آية ٢٢١.

(٤) ما بين معقوفتين سقط في (ب).

(٥) هذا عجز بيت من البسيط، وصدرة: * سائل فوارس يربوع بشدنتنا *

وهو لزيد الخيل في ديوانه ١٠٠، ويروى: (بوادي القف) بدل (بسفح القاع)، انظر: المقتضب ١/١٨٢، ٣/٢٩١، والخصائص

٢/٤٦٣، وأمالي ابن الشجري ١/١٠٨، والبيان للأنباري ٢/٤٨٠، وشرح التسهيل ٤/١١٢، والارتشاف ٤/٢٠٠٨، وشرح ألفية

ابن معط لابن القواس ٢/١١٣٩، والجني الداني ٣٤٤، والخزانة ١١/٢٦١.

(٦) في (ب): تقدر.

(٧) انظر: الكتاب ١/٩٩-١٠٠.

(٨) وهو مذهب سيبويه [انظر: الكتاب ١/٤١٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/٧٣١-٧٣٢]، ويرى الزجاج أن الجار هو اللام [انظر: ما ينصرف ١٠].

(٩) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، "الزجاج، أخذ عن ثعلب والمبرد، وكان إماماً في العربية، من أهل الدين، توفي ٣١١ هـ [ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ١٠٨، ووفيات الأعيان ١/١١-١٢، وبغية الوعاة ١/٤١١-٤١٣].

والجواب: أن حرف الجر في التقدير داخل في المضاف إليه؛ فهو أولى بالتضمن وعلى كل تقدير لا يجوز أن يُبنى واحد منهما؛ لأن الإضافة تنافي البناء.

الثالث: انتقاضه بالأسماء المثناة، فإنها متضمنة للواو العاطفة مع أنها معربة؛ ومن ثم ذهب الزجاج إلى أنها مبنية^(١)، فقولك: (الرجلان) بمثابة (رجل ورجل)، فحذفوا العاطف والمعطوف، وأقاموا حرف التنثية مقامهما [١١] اختصاراً. وصح ذلك لاتفاق الذاتين في التسمية بلفظ واحد؛ ولهذا رجعوا إلى الفك عند الضرورة؛ كقوله:

(٢)

كأن بين فكّها والفكّ

أراد: (بين فكّيها)؛ فقاده تصحيح الوزن إلى العطف.

وجوابه: ما ردُّ به على الزجاج من أن المتضمن للحرف لا يجوز ظهوره معه، كـ (أين، وكيف). وهذه تظهر معها الواو؛ فلا تكون متضمنة^(٣) له.

الرابع: انتقاضه بـ (أيّ)؛ فإنها تأتي شرطية واستفهامية، ومع ذلك فهي تعرب. وأجيب بأن شرط الشبه الحرفي: ألا يعارضه ما يرجع به إلى أصله؛ ولهذا قال (مُذْنِي). وهذه وإن أشبهت الحرف في ذلك لكن عارضها ما يبعده عنه، وهي ملازمتها للإضافة. وهي من خصائص [١٩ب] الأسماء.

وفيه نظر؛ لأن (إذ، ولذُن)، كقوله تعالى: ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾^(٤) ونحوهما، مبنيان مع ملازمتها للإضافة. وإنما الجواب: أن العلة مركبة من الإضافة وأمر آخر، وهو كونها بمعنى (كل) مع النكرة، و (بعض) مع المعرفة، و (كل، وبعض) معربان^(٥). وأجاب ابن إياز^(٦) في قواعد المطارحة^(٧) بأن (إذ) بناؤها لازم، و (كم)، وإحدى لغات (لذُن)، وهو (لذُن) موضوعتان وضع الحروف، ولا يلزم من معارضة الإضافة البناء العارض معارضتها البناء اللازم.

فإن قيل: ف (أيهم) من قوله تعالى: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾^(٨) مضافة، وبنائها عارض،

(١) انظر: الإنصاف لأبي البركات الأنباري ٣٣/١، والغرة المخفية لابن الخباز ١٢١/١، والأشباه والنظائر ٧٣/٣.

(٢) البيت من الرجز، وبعده: * فارة مسك دُبِحت في سَكِّ * وينسب لمنظور بن مرثد الأسدي، انظر: شرح المفصل لابن

يعيش ١٣٨/٤، ٩١/٨، وشرح التسهيل ٦٨/١، واللسان (فكك - سكك).

(٣) في (ب): مضمّنة.

(٤) سورة النمل من آية ٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢٠٩/١.

(٦) هو الحسين بن إياز النحوي البغدادي، المنعوت بـ (الجمال)، له مصنفات منها: قواعد المطارحة، والمحصل في شرح

الفصول، توفي سنة ٦٧٤هـ [ترجمته في: إشارة التعيين ١٠٣، وبغية الوعاة ٥٣٢/١].

(٧) قواعد المطارحة لابن إياز ٤٩٢-٤٩٣، وانظر أيضاً: المحصول في شرح الفصول لابن إياز ١٨٤.

(٨) سورة مريم من آية ٦٩.

ومع ذلك فلم تعارض الإضافة عروض البناء عند سيبويه^(١).

وأجاب^(٢): لأجل ذلك قرأ ابن السراج^(٣)، فقال: إنه على الحكاية^(٤)، وبه قال الخليل^(٥). نعم ههنا سببان:

أحدهما: كونها موصولة. والآخر: حذف صدر صلتها. والإضافة تعارض مقتضى البناء الواحد لا المقتضيين.

وأشار ابن مالك في شرح التسهيل في باب الموصول إلى فرق لطيف^(٦)، وذلك أنه لم يأخذ كون (أي)

مقام (تا، وحا) في مشابهة الحرف، لكن أخذ بمعنى لطيف^(٧) وهو أن إضافتها قد خالفت بها أخواتها من

أسماء الشرط والاستفهام؛ فخرجت عن النظائر بإضافتها؛ فخرجت عنها بإعرابها^(٨) [٢٠ب].

وبهذا يجاب عن مسألة (لَدُنْ) ونحوها؛ لأن (لَدُنْ) لم تخالف الظروف في ذلك؛ لأن كثيراً منها مضاف،

ثم إنه لم يأخذ معنى (الكلية، والبعضية) في الموصولة؛ لأنها لا تضاف إلا لمعرفة؛ فاعلمه فإنه حسن.

وقال ابن الحاجب في أماليه^(٩): "إنما بُنيت (لَدُنْ) مع الإضافة، ولم تُبْنِ (قَبْلُ وبعْدُ) إلا عند

الاقْتِطَاعِ^(١٠)؛ لأن من جملة لغات (لَدُنْ): (لَدِ)، وهي تشبه الحرف في الوضع على حرفين؛ فبنيت كما بنيت

(مُدُّ) الاسمِية، و (عَنْ) الاسمِية، و (كَمْ)، و (مِنْ)، بخلاف (قَبْلُ، وبعْدُ). وإن كانت (لَدُنْ) بمعنى (عند)؛ لأن

هذه لم توضع وضع الحروف. والأحكام لا تثبت بالعلل، وإنما التعليل للواقع. وهذا تعليل مناسب".

(١) مذهب سيبويه أنها مبنية على الضم؛ لأنها خالفت أخواتها، واستعمل معها حذف المبتدأ، [انظر: الكتاب ٢/٤٠٠، ومعاني

القرآن وإعرابه ٣/٣٣٩-٣٤٠، والأغفال ٢/٣٩٨، والتعليلة ٢/١٠٦].

(٢) أي: ابن إياز، انظر: قواعد المطارحة ٤٩٢-٤٩٣.

(٣) هو محمد بن السري أبو بكر ابن السراج، من أكابر أصحاب المبرد، أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي توفي ٣١٦هـ

[ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ١٠٨-١٠٩، ونزهة الألباء ٣١٤، وبغية الوعاة ١/١٠٩-١١١].

(٤) الأصول لابن السراج ٢/٣٢٤. فهو على معنى: (الذين يقال لهم: أيهم أشد).

(٥) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، كان من أزهذ الناس، وكان يحج سنة ويغزو سنة حتى مات، له المصنفات الباهرة، توفي سنة

١٧٠هـ [ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ٣٨-٤٠، وإشارة التعيين ١١٤]، وانظر مذهب الخليل في: الكتاب ٢/٣٩٩،

وشرح الرضى ٣/٦١-٦٢.

(٦) شرح التسهيل ١/٢٠٩.

(٧) علة بناء (أي) عند إضافتها وحذف صدر صلتها على مذهب سيبويه: أن الصلة تبين الموصول وتوضحه كما أن المضاف

يبين المضاف إليه ويخصه، وكما أنه إذا حذف المضاف إليه من الأسماء التي تبينها الإضافة - بنيت، كذلك لما حذف

العائد من الصلة إلى الموصول هنا بنيت [انظر: الأغفال ٢/٤٠٠، ٤٠٤ - ٤٠٥].

(٨) انظر: شرح التسهيل ١/٢٠٩.

(٩) الأمالي النحوية لابن الحاجب ٤/١١٢-١١٣.

(١٠) أي: إذا قطعت من الإضافة.

وأجاب بعضهم^(١) عن (لن) بأن المبني إذا كان مستحقاً للبناء في حال الإضافة لا تكون الإضافة مانعة له من البناء. ونظيره: (كم رجل)، و (خمس شرك)؛ لأنها إنما بنيت في حال التنكير. والإضافة بمنزلة التنكير في مواضع منها النداء.

وفرقَ الأَخفش بين التنكير والإضافة فيعرب في الإضافة، ويبني في التنكير من قِبَلِ أن في الأسماء ما لا ينصرف حالة التنكير، وليس منها ما لا يمنع من الصرف في حالة الإضافة؛ فالإضافة أقوى من التتوين في رد الشيء إلى [٢١ب] أصله.

وهنا^(٢) سؤال، وهو ما علة بناء (أيّ) إذا أضيفت وحُذِفَ صدر صلتها؟ فإنهم نصوا على أنها إنما خرجت عن نظائرها فأعربت لأجل الإضافة. وهي موجودة في حالة وجوب بنائها؛ ومن ثمَّ أبطل ابن جني في الخصائص اعتذارهم عن إعرابها بلزوم الإضافة. وقال: (٣) "الإضافة لا تنافي البناء، بل لو جعلها جاعل^(٤) سبباً للبناء لكان أعذر ممن يجعلها نافية له^(٥) ألا ترى أن المضاف بعض الاسم، وبعض الاسم [صوت، والصوت] (٦) واجب بناؤه. وقد قالوا: (كم رجل قد رأيت) ف (كم) مبنية وهي مضافة، وقالوا أيضاً: (لأضربن أيهم أفضل)، وهي مبنية عند سيبويه^(٧). انتهى.

وجواب هذا: أن الحذف للمُصدَّرِ^(٨) منها إنما هو لتنزيل المضاف إليه منزلته، فكأنها لم تضاف لا لفظاً ولا نية. والمقتضى للإعراب المعارض لشبه الحرف هو الإضافة^(٩).

تنبيه: قد ظهر أن البناء لا يمنع من الإضافة في صور، منها: أنهم اختلفوا في المجرور ب (كم) الخبرية هل هو بالإضافة أو بحرف الجر المقدر؟ فعند الجمهور كما قاله العكبري في شرح الإيضاح^(١٠): إنه بالإضافة. قالوا: والبناء لا يمنع من الإضافة كما في (لن).

الخامس: أنهم أعرّبوا (هذين)، و (هاتين) [٢٢ب]، مع تضمنهما معنى حرف الإشارة. وأجيب بأنهما مثنيان. والتثنية من خواص الأسماء؛ فبعدت عن مشابهة الحرف^(١١).

(١) انظر: الأغفال ٤٠٤/٢-٤٠٥.

(٢) في (ب): بقى هنا.

(٣) الخصائص ٣٨/٢-٣٩، وانظر: ١٨٥/٢.

(٤) في (ب): عاجل، وهو تحريف.

(٥) (له) ليست في (ب).

(٦) ما بين معقوفتين سقط في (ب).

(٧) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٨) في (ب) المصدر.

(٩) انظر: المسائل المنثورة ١١٨-١١٩، وشرح الرضي ٦٠/٣.

(١٠) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٣١٦/١، ومذهب الجمهور أقوى؛ لأن حرف الجر ضعيف، فلا يبقى عمله بعد حذفه.

(١١) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ١٨٧/١.

وفي هذا نظر؛ لأن اسم الإشارة لازم للتعريف، والتثنية إذا دخلت على اسم نكرته^(١)، ولهذا قال المحققون: إنها ليست تثنية حقيقة، بل على صورة التثنية^(٢) [أ١٢].

القسم الثالث: الشبه الاستعمالي. وحقيقته: أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف^(٣). وله صور، منها: أن ينوب عن الفعل ولا يتأثر بالعوامل؛ فإن شأن الحرف كذلك، وذلك كأسماء الأفعال، نحو: (نزال، وهيهات)؛ فإنها نابت عن (انزل، ويعد)، ولا تقع^(٤) معمولة لعامل أصلاً؛ فأشبهت نحو: (ليت، ولعل، وهل)، فإنها نابت عن (أتمنى، وأترجى، وأستفهم)، ولا تقع معمولة لعامل، فبُنِيَتْ لذلك^(٥).

وخرج بذلك شيئان: المصادر، نحو: (ضرباً زيداً)، والأوصاف في نحو: (جاء الضارب زيداً)، و (أقائم الزيدان؟)؛ فإنها وإن نابت^(٦) عن الفعل، لكنها متأثرة بالعوامل؛ فلم يستحكم الشبه^(٧).

وعلل في شرح الكافية^(٨) بناء أسماء الأفعال بغير هذا، وهو أنها ملازمة للإسناد إلى الفاعل، فهي أبداً عاملة، ولا يعمل فيها شيء، فأشبهت في استعمالها الحروف العاملة، ك (إن) وأخواتها. وشرح ابنه^(٩) كلامه [٢٣ب] في الخلاصة بهذا. وهو غير مناسب للنظم إلا بتمحل.

وبالجملة فإنما تصح هذه العلة إذا قلنا: إن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو قول الأَخْفَش وغيره^(١٠)، فإن قلنا بالصحيح وهو مذهب سيبيويه^(١١) والجمهور: إنها منصوبة بأفعال مضمرة، كما في قولك: (ضرباً زيداً)، فقولك: (صه) معناه: (سكوتاً) بنى لكونه أقيم مقام (اسكت)، أو مبتدآت والضمير الذي فيها مرفوع على أنه فاعل سد مسد الخبر؛ لاستقلال الكلام به عما فيها من معنى الفعل والفاعل، كما استقل به في: (أقائم الزيدان؟)؛ فلا يصح تعليله بشيء من ذلك.

وهذا الأخير هو الذي رجحه ابن الحاجب^(١٢)، وضعف القول بأنه لا محل لها بأن الأسماء تستحق الإعراب بالتركيب، سواء وقعت موقع ما له إعراب أو ما لا إعراب له؛ ولذلك أجمعوا على أن سائر المبنيات إذا وقعت مركبة فإنها معربة^(١٣) محلاً وإن كانت واقعة موقع ما لا إعراب له؛ فكذاك يجب ههنا.

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٤٦٦/٢، وشرح شذور الذهب ١٤٠.

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١١٩/١.

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤٦/١.

(٤) في (ب) يقع.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٢١٨/١، وشرح الرضى ٨٣/٣، وشرح ابن القواس ١٠٣٧/٢-١٠٣٨.

(٦) في (ب): بانئت.

(٧) التصريح ١٩٠/١-١٩١.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ١٣٨٤/٣.

(٩) شرح ابن الناظم ٣٠.

(١٠) انظر: الارتشاف ٢٣١١/٥، وشرح الأشموني ١٩٦/٣.

(١١) انظر: الكتاب ٢٤٢/١، والمسائل الطيبات ٧٦، واللباب ٤٥٦/١، والارتشاف ٢٣١١/٥، والخزانة ٣٣٩/٤.

(١٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٥٠٥/١.

(١٣) في (ب): معريها.

ونقل ابن الحاج^(١) في شرح الإيضاح عن البصريين^(٢) أن علة بناء أسماء الأفعال: وقوعها موقع الفعل، و (نزال) واقع موقع (انزل)، قال: وذهب الكوفيون وابن جنى^(٣) إلى أن العلة في بنائها تضمنها معنى لام الأمر؛ لأن (نزال) واقع موقع [٢٤ب] قولك: (انزل). انتهى.

وأردت من هذا كله قول ابن جنى: إنها بنيت لتضمنها معنى لام الأمر. وقال الشلوبين^(٤): الذي يظهر لي أنه لا يحتاج إلى تعليل هذا النوع؛ لأنها لم توضع إلا مواضع^(٥) الأفعال، وليس فيها موجب الإعراب أصلاً؛ إذ المعاني الموجبة للإعراب من الفاعلية والمفعولية والإضافة لا تصح فيها؛ فلم [يكن] ^(٦) للإعراب [١٣] فيه مدخل أصلاً^(٧).

ومنها^(٨): أن يكون مفتقراً افتقاراً أصلياً إلى جملة، وذلك كالموصلات؛ فإنك تقول: (جاء زيد) فيتم الكلام، وتقول: (جاء الذي) فلا يتم حتى تقول: (قام أبوه)، أو نحوه، لا ينفك من ذلك^(٩).
والافتقار العارض أو إلى المفرد لا يؤثر؛ فالأول: (اضرب رجلاً آمناً)، ف (رجلاً) - هنا - مفتقر إلى ما بعده، لكنه لا بطريق الأصالة، ألا ترى أنك تقول: (جاءني [رجل] ^(١٠))، فلا يفتقر إلى شيء أصلاً. والثاني، نحو: (سبحان الله) ^(١١).

هذا حاصل ما في النظم. وقد اعترض عليه بأنه ترك كثيراً من الأسماء المبنية، مع أنه ليس فيها شيء من هذه العلة، فمنها: الأسماء قبل التركيب، كفواتح السور ونحوها؛ فإن مختار المصنف^(١٢) أنها مبنية، وعلة

(١) في (أ): ابن الحارث، ولعله (ابن الحاج)، وهو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الإشبيلي، المعروف بـ (ابن الحاج)، له معرفة بالقراءات والعربية، ولم يكن في تلامذة أبي علي الشلوبين أبه منه، توفي سنة ٦٤٧ هـ [ترجمته في: إشارة التعيين ٤٧ - ٤٧، وبغية الوعاة ٣٥٩/١]. وفي (ب): ابن الحارث.

(٢) انظر: شرح الرضى ٨٣/٣.

(٣) الخصائص ٥١/٣، قال: "علة بنائها إنما هي تضمنها معنى لام الأمر، ألا ترى أن (صاة) بمعنى (اسكت)، وأن أصل (اسكت): (لتسكت)، كما أن أصل (قم): (لتقم)، و(اقعد): (لتقعد)، فلما تضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحرف؛ فبنيت".

(٤) هو أبو علي عمر بن محمد الشلوبين، إمام في اللغة والعربية، أقرأ نحوًا من ستين سنة، توفي سنة ٦٤٥ هـ [ترجمته في: بغية الوعاة ٢٢٤/٢ - ٢٢٥، وشذرات الذهب ٢٣٢/٥ - ٢٣٣].

(٥) في (ب): مواقع.

(٦) ما بين معقوفتين ليس في (ب).

(٧) انظر: شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٤٤٢/١ - ٤٤٣، وبعده: "وإذا لم يكن له فيها مدخل انبغى أن يبقي الآخر منها على أصله، وهو سكون فاجتمع ساكنان؛ فوجب الكسر - أي في (نزال) وشبهه - لالتقائهما".

(٨) أي: ومن الشبه الاستعمالي.

(٩) انظر: شرح الكافية الشافية ٢١٨/١، وشرح الرضى ٧/٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٨٩/١.

(١٠) ما بين معقوفتين سقط من (ب).

(١١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤٦/١، والتصريح ١٩٢/١ - ١٩٣.

(١٢) في (ب): المص، وهو اختصار مشهور لكلمة المصنف.

بنائها ليس شيئاً مما سبق، بل كما قال في شرح الكافية^(١): شَبَّهَها بِالْحُرُوفِ الْمَهْمَلَةِ فِي أَنَّهَا لَا عَامِلَةٌ وَلَا مَعْمُولَةٌ؛ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُذَكَّرَ مِنْ جُمْلَةِ الشَّبْهِ: (الشبهِ الإِهْمَالِي).

والجواب [٢٥ب]: أنها داخلة في كلامه؛ لأنه حصر العلة في شبه الحرف، وهذه تشبه الحرف، لكنه لم يذكره من جملة أنواع الشبه، ولم يأت في الأنواع بأداة حصر، بل قال: (كالتشبه الوضعي)، إلى آخره، ولأن كلامه في المُسْتَعْمَلَاتِ، ولأنه جعلها في شرح العمدة^(٢). من الطراز الأول، كأسماء الأفعال؛ فقال: "بنيت لشبها بالحروف في عدم التعلق بعامل كأسماء الأفعال".

ومنها: (أمس)، فإنها مبنية على المشهور إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك^(٣)، مع أنها لم تشبه الحرف فيما سبق. **وجوابه:** أن للعرب فيها مذهبين: منهم من يعربها إعراب ما لا ينصرف^(٤)، وعلى هذا فلا كلام. ومنهم من يبنيتها^(٥)، وعلى هذا فعلة بنائها: تضمنها معنى الحرف؛ فهي داخلة في القسم الثاني من كلامه^(٦)، فإن الأكثرين قالوا^(٧): إنه مبني لتضمنه معنى الحرف، وهو لام التعريف؛ إذ ليس هو مُعَرَّفًا^(٨) إلا بها، بها، بدليل وصفه مما فيه اللام، كقولك: (أمس الدابر)^(٩) والصفة كالموصوف في التعريف والتكثير، وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمَر، ولا بلام ظاهرة؛ فتعرّفَ بذلك، ورأيناهم يقولون: (أمس) وهم يريدون اليوم الذي قبل يومك، وليس هنا تعريفه بشيء، دل ذلك على أنه مضمّن معنى الألف واللام [٤ أ] [٢٦ب]؛ فتعين تقديرها؛ لأن حكم المعاني الطارئة أن تدل عليها الحروف، فلما لم يوجد الحرف والمعنى الذي يدل عليه الحرف بوجوده حكمنا للاسم بتضمنه إياه. ولولا ذلك لما كان معرفة. وهذا ونحوه مما وقعت معرفته قبل نكرة، هذا هو الصحيح. ووراءه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه بني؛ لأنه منقول من فعل الأمر، والتقدير فيه: (أمس) محذوف اللام^(١٠). ونسب للكسائي^(١١)، وهو

(١) شرح الكافية الشافية ٢١٦/١.

(٢) شرح عمدة الحافظ ١١١/١.

(٣) انظر: الارتشاف ١٤٧٢/٣.

(٤) وهم بنو تميم [انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٠/٢، وشرح التسهيل ٢٢٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٨٠/٢، والمساعد ٥٢٠/١].

(٥) وهم أهل الحجاز يبنونه على الكسر، تقول: (ذهب أمس بما فيه، وأحييت أمس، وما رأيتك منذ أمس) [انظر: الأمالي النحوية ٨١/٤، والارتشاف ١٤٢٨/٣].

(٦) وهو الشبه المعنوي.

(٧) انظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢٣٣/١، وينظر: الأغفال ٣٢٤/١، وشرح للمع لابن برهان ٣٢٠/١، والأشباه ١٣٩/١.

(٨) في (ب): معرف.

(٩) يقال: (ذهب فلان كما ذهب أمس الدابر)، وهو الماضي لا يرجع أبدًا [انظر: تهذيب اللغة ١١٣/١٤].

(١٠) فهو محكي سمي بفعل الأمر من (الإمساء)، كما لو سُمِّيَ بـ (أصبح) من الإصباح، فإذا قلت: (جئت أمس) فمعناه: (اليوم الذي كنت تقول فيه أمس)، وكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صار اسمًا لليوم الذي قبل يومك وليلتك [انظر: الارتشاف ١٤٢٧/٣-١٤٢٨، والأشباه ٣٦٢/١].

(١١) هو علي بن حمزة الكسائي، أحد القراء السبعة، قرأ النحو على معاذ الهراء والخليل بن أحمد، توفي سنة ١٨٩هـ [ترجمته في: إشارة التعيين ٢١٧ - ٢١٨، وبغية الوعاة ١٦٢/٢-١٦٤].

مبني على مذهبه أن الأمر معرب^(١).

والثاني: أنه مبني؛ لافتقاره إلى اليوم الذي بعده، كافتقار الحرف إلى ما بعده؛ فكان معناه في غيرها، حكاها ابن الدهان.

والثالث: أنه بُني لتضمنه معنى حرف الإشارة؛ لأن قولك: (لقيته أمس) في معنى: (لقيته في ذلك اليوم)، قاله الزجاج^(٢)، ورده الفارسي بأنه كان يجب على هذا بناء جميع الأسماء؛ إذ ما من اسم إلا وهو إشارة إلى مسماه ودليل عليه.

وقد استشكل على المصحح أمران:

أحدهما: أنه لو كان علة بنائه تضمنه اللام، لم يجز ظهوره معها، وقد مر أن المضمّن للحرف لا يظهر معه ذلك الحرف^(٣)، وقد قال تعالى: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ﴾^(٤)، ﴿كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ﴾^(٥). وقال الشاعر^(٦).

وإني وقفت اليومَ والأمسَ قبلهُ **ببائكٍ حتى كادت الشمسُ تغربُ**

والجواب: أن الألف واللام إنما [٢٧ب] دخلت عليه بعد تنكيره في إعرابه، كما يعرب^(٧) إذا أضيف أو صُغِرَ أو تُثِّيَ أو جُمع لزوال البناء. وقيل: اللام زائدة كالتي في (النسر)^(٨)، والممتنع معه ظهور لام التعريف؛ لأن (أمس) المعرفة هو (أمس) الذي قبل يومك^(٩).

وقال العبدى^(١٠): يحتمل أن تكون الألف واللام دخلت على طريق الدلالة على الألف واللام الأخرى المرادة. قلت: ويسهل ذلك عدم التلفظ بالأولى.

(١) انظر: الإنصاف ٥٢٤/٢، والأشباه ١٨١/٢.

(٢) انظر: شرح ابن القواس ٢٣٣/١.

(٣) انظر ص ٤٠.

(٤) سورة يونس من آية ٢٤.

(٥) سورة القصص من آية ١٩.

(٦) البيت من الطويل لنصيب بن رباح، انظر: ديوانه ص ٦٢، والخصائص ٣٩٤/١، والمحكم لابن سيده ٣٧٣/٨، والتنبيه والإيضاح لابن بري ٢٥٧/٢، وشرح التسهيل ٢٢٤/٢، والارتشاف ١٤٢٩/٣، والمساعد ٥٢١/١، واللسان ٢٠٩/١، ويروى: (جلست) مكان (وقفت).

(٧) في (ب): يعرف.

(٨) في (ب): النشر، والصحيح: (النسر)، والألف واللام زائدة فيه باتفاق. وهو علم على صنم كان قوم نوح عليه السلام يعبدونه، وهو مما تعاقب عليه تعريفان: أحدهما بالألف واللام والآخر بالوضع والعلمية، والذي يدل على زيادتها: حذفها منه وبقاؤه على العلمية، وفي التنزيل «ولا يغوث ويعوق ونسراً» [انظر: الأمالي لابن الشجري ١٢١/٣، وشرح ابن القواس ٧٢٧/١ - ٧٢٨، والخزانة ٢١٤/٧].

(٩) انظر: شرح ابن القواس ٢٣٣/١.

(١٠) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن بقية العبدى، أحد الأئمة، أخذ عن السيرافي والرماني والفارسي وغيرهم، توفي سنة ٤٠٦ هـ [ترجمته في: إشارة التعيين ٢٦، وبغية الوعاة ٢٩٨/١].

الثاني: أنه يلزم على هذه العلة بناء (عَدٍ)؛ إذ الأمر فيه كالأمر في (أمس).
وأجيب: بأن (غَدًا) حذفت^(١) لامه؛ فلا يجمعون عليه حذف لامه، والبناء. ورده ابن الدهان بنحو قول الشاعر^(٢):

وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلّوها وغدواً بلاقحُ

فأعاد اللام، يعني: لام الكلمة. وهو معرب. قال: **والصواب** أن يقال: إن (غَدًا) غير مشاهد الوجود، و (أمس) مشاهد محقق معلوم؛ فهو أشبه بالمعرفة. ونظير ذلك: (قط، وأبدًا)، أُعْرِبَ (أبدًا)؛ لأنه مستقبل ك (غد) وبُنِيَ (قط)؛ لأنه للماضي^(٣)، ك (أمس)^(٤).

ومنها: **الغايات المقطوعة عن الإضافة**، نحو: (قَبْلُ، وبعْدُ، وأوّلُ، وعَلُ)، وما حُمِلَ عليها نحو: (حيث، ولدن).

وجوابه: أن علة بنائها ما ذُكر في الموصولات^(٥) من افتقارها إلى [١٥ أ] ما يبين معناها؛ لأن المضاف شديد الافتقار إلى المضاف إليه، فصار كتوقف الحرف على متعلقه؛ فإذا قلت [٢٨ ب]: (رأيتَه قبلُ)، فإنه يحتاج إلى ما يبينه ولا يُبْنَى على الضم إلا إذا تقدم ما يدل عليه، وتوَوَّى فيه المضاف؛ كما في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٦)، أي: (من قبل الغلب ومن بعده)، ولو لم يتقدم^(٧) ﴿غَلِبَتِ الرُّومُ﴾^(٨) ما صح إطلاقه، وكان المضاف ظاهرًا، ولو لم يُتَوَّأ أعرب، كقوله^(٩):

فساغَ ليَ الشرابُ وكنْتُ قبلاً أكادُ أغصُّ بالماءِ القراحِ

واعترض ابن هشام في شرح الإيضاح، وقال: ينبغي على ذلك أن تبني الأسماء المقطوعة عن الإضافة، نحو: (كل، وبعض).

(١) في (ب): حذف.

(٢) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة رضي الله عنه توفي سنة ٤١ هـ في قصيدة من عشرين بيتاً مطلعها:

بلىنا وما تبلى النجوم الطوالع وتبقى الجبال بعدنا والمصانع

وهو في ديوانه ص ١٦٩، و (غدواً) بمعنى (غداً) والمعنى: بيناهم أحياء إذ هم ماتوا، وكذلك الديار بينا هي عامرة إذ فقرت من أهلها فصارت بلاقع. أي: قفاراً.

(٣) في (ب): لماضٍ.

(٤) انظر المسائل المنثورة ٢٥٩ - ٢٦٢، والأشباه والنظائر ٢٧٨/٢.

(٥) انظر: ص ٤٥.

(٦) سورة الروم من آية ٤.

(٧) في (ب): يقدم.

(٨) سورة الروم آية ٢.

(٩) البيت من الوافر، ليزيد بن الصعق، أو لعبد الله بن يعرب، أو للنابغة - ويروى (الحميم)، و (الفرات)، و (الزلال) مكان (القراح)، وكلها بمعنى واحد، ولم أجد القافية الحائية لهذا البيت إلا عند الزركشي، انظر: ديوان النابغة الذبياني ٢١١، وشرح ابن يعيش ٨٨/٤، وشرح الكافية الشافية ٩٦٥/٢، وشرح التسهيل ٢٤٧/٣، وشرح الرضى ١٦٨/٣، والارتشاف ١٨١٧/٤، وشرح ابن القواس ٥٤٧/١، وأوضح المسالك ١٥٦/٣، وشرح الأشموني ٢٦٩/٢، والخزانة ٤٢٩/١.

وجوابه: أن هذه الأسماء لما لزمّت طريقة واحدة، وهي أنها لا تستعمل إلا ظروفًا خرجت بذلك عن حكم الأسماء، فلما قطعت عن الإضافة ازداد ضعفها وشبهها بالحرف فبنيت، بخلاف (كل، وبعض) فإنها تُستعمل فواعل ومبتدآت ومفعولاتٍ على حسب الأسماء المعربة، فلم يكن حذف مضافها مقتضياً^(١) لبنائها.

وقال **الفارسي**^(٢): لما كانا ظرفين وقطعا عن المضاف إليه في اللفظ؛ فلم يذكر معهما، وأريد بهما مع ذلك ما يراد به لو كان مذكورًا، دل على شدة اتصالها به؛ لأن ما قطع عن الإضافة، ولم يذكر معه، لا يتعرف^(٣) به. وهذه بخلاف ذلك؛ فجزياً لذلك مجرى بعض كلمة، فبنينا كما يُبنى بعض الكلمة، وصارا [ب٢٩] بمنزلة (الذي) وشبهه في أنهما لما كانا بعض كلمة بُنينا.

قال: ونظير هذا: (يا حار) في الترخيم؛ لأنه لما كانت الراء آخر الاسم في التقدير بنيت، فكذلك (قبل)، و (بعُد) في المركب نظير (يا حار) في المفرد.

قال **أبو الفتح**: قلت له: إنما يكون نظيره لو كان (قبل)، و (بعُد) على حركتهما والمضاف إليه قائم معهما، كما أن (حار) على حركته، والحرف المحذوف قائم؛ فقال: هما نظيره في البناء، ولا عبرة بما ذكرت؛ لأنك إذا رخمته حركت^(٤) الراء الساكنة لالتقاء الساكنين بالفتح. وحركة التقاء الساكنين حركة بناء؛ فدل ذلك على أن المعتبر أن يكون مبنياً إذا اقتلع عنه باقيه، لا أن يكون على حد ما كان عليه.

قال: ولأنهما ظرفان. والظروف يغلب فيها قلة التصرف، وتضمن معنى الحرف ولزوم طريقة واحدة هي النصب، ولأنهما ضُمنا تعريف المضاف إليه مع إرادة إسقاط لفظه؛ فصارتا كأنهما المضاف إليه وصار تضمنهما^(٥) أيضاً تعريف المضاف إليه [أ١٦]، كتضمن (خمسة عشر) معنى حرف العطف مع إسقاط لفظ الحرف، وجُعِل ما كانا عليه من الصيغة نائباً عن الحرف؛ فكذلك ضُمّن (قبل)، و (بعُد) تعريف المضاف إليه، وصار ما هما عليه من صيغة البناء نائباً عنه، ولم يجوز ذكره [ب٣٠] معهما، كما لم يجوز ذكر حرف العطف مع (خمسة عشر).

ومنها: **المنادي المفرد العلم**، نحو: (يازيد) فإنه يُبنى على الضم مع أنه ليس فيه شيء مما نكر.

وجوابه: أن علة بنائه: وقوعه موقع المضمّر؛ لأن المنادي مخاطب، وحق المخاطب أن يُؤثّر له بضمير، ك (ضربت، وضربتك)، فكأنه حقه أن يقال: (يا إياك)، و (يا أنت)، فوقع (يا زيد) موقعه. وهذا معنى قولهم: بنى لتضمنه معنى حرف الخطاب؛ لأنه صار بمعنى (أنت)، فإن كل منادي مخاطب، فلما لازم محلّه تضمن معنى الحرف؛ ولهذا صار معرّفًا، ولم يقولوا: (يا الحارث)، و (يا العباس)؛ لئلا يجتمع تعريفان، نص عليه **الفارسي** وغيره^(٦). وأدرجه **ابن الناظم**^(٧) في كلامه على التضمن المعنوي.

(١) في (ب): مقتض.

(٢) انظر: المسائل المنثورة ٢٦٠.

(٣) في (ب): لا يعرف.

(٤) في (ب): إذا زحت حركة الراء.

(٥) في (ب): تضمنها.

(٦) انظر: المسائل المنثورة ٢٥٢، ٢٥٣، وشرح السيرافي ١٥١/١-١٥٦، والتبصرة ٣٣٨/١، واللباب ٣٣١/١.

(٧) شرح ابن الناظم ٢٩.

قال الفارسي في العسكريات^(١): "وعلى هذا حمل أبو عثمان^(٢) قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا﴾^(٣) قال: (يقيموا) مبني لما أقيم مقام (أقيموا)؛ لأن المعنى إنما هو على الأمر. ألا ترى أنه ليس كل من قيل له: (أقم الصلاة) أقامها، ولا كل من قيل له: (قل التي هي أحسن) قالها؛ فكان المقصود الأمر"^(٤).
وحكى ابن أبي الربيع عن سيبويه^(٥) أن علة بنائه: شبه الصوت، نحو: (حَوْبٍ)^(٦) زجر للجمل لمعنى، و (حَوْبٍ) مبني، وذكر غيره^(٧) أنه شَبِهَ ما قُطِعَ عن الإضافة، ك (قَبْلُ)، و (بَعْدُ)؛ لأن كُلاً^(٨) منهما يكون متمكناً في حالة دون [٣١ب] أخرى، وفي أنه صار غاية الصوت، أو صار آخر الكلام بعد أن كان وسطاً في حالة الإضافة.

ومنها: **مشاكلة الاسم لما وقع موقع المبني**، وذلك مختص بما كان على (فَعَالٍ) عَلَماً لمؤنث، ك (حِذَامٍ، وَقَطَامٍ، وَرَقَاشٍ)، وبابه في اللغة الحجازية^(٩)؛ فإنهم بينونه على الكسر، قال^(١٠):

إِذَا قَالَتْ حِذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنِ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حِذَامٌ

فبناها على الكسر في الموضعين، وهي فاعل فيهما، وأما بنو تميم فيعربونه إعراب ما لا ينصرف^(١١).
وقد جمع بين اللغتين الشاعر في قوله^(١٢):

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكَتْ جَهْرَةٌ وَبَارٍ

وجوابه: أن في علة بنائه أقوالاً:

-
- (١) المسائل العسكرية ١١٦، وانظر: المسائل المنثورة ١٥٩-١٦٠.
(٢) هو بكر بن محمد بن عثمان، أبو عثمان المازني، أخذ عن الأصمعي وأبي زيد الأنصاري، له التصانيف الحسنة، منها كتاب التصريف، توفي سنة ٢٤٧هـ [ترجمته في: إشارة التعيين ٦١ - ٦٢].
(٣) سورة إبراهيم من آية ٣١.
(٤) في العسكريات: "فإذا كان كذلك توجه على الأمر".
(٥) انظر الكافي لابن أبي الربيع ١٣٦/١ [د]، ٢٠٠/١ [ط].
(٦) في (ب): (حَرْبٍ)، وهو خطأ، و (حَوْبٍ): زجر البعير ليمضي، فقالوا: (حوب) مثلثة الباء، و (حَابٍ) بكسرها، و (الحوب) أيضاً: الجمل الضخم. وسمي الجمل (حوباً) بزجره، كما سمي البغل (عدساً) بزجره، وسمي الغراب (غاقلاً) بصوته. أو (الحوب) هو الجمل، ثم كثر استعماله حتى صار زجرًا له [ينظر: تاج العروس ٣٢٤/٢، وانظر: الكتاب لسيبويه ١٨٥/٢].
(٧) انظر: الإنصاف ٣٢٣/١ - ٣٢٤، وينظر: الكتاب ١٨٣/٢.
(٨) في (ب): كل.
(٩) انظر: الأمالي الشجرية ٣٦٠/٢.
(١٠) البيت من الوافر، ينسب إلى لجيم بن صعيب أو ديسم بن طارق، انظر: الخصائص ١٨٠/٢، والأمالي الشجرية ٣٦٠/٢، وشرح ابن يعيش ٦٤/٤، وشرح ابن القواس على ألفية ابن معط ١٠٢٦/٢، والأشموني ٢٦٨/٣.
(١١) انظر: شرح ابن يعيش ٦٤/٤.
(١٢) البيت من مخلع البسيط للأعشى، وهو في ديوانه ٢٨١، و (وبار): اسم إقليم تسكنه الجن، مُسَخَّاهُ، انظر: الكتاب ٢٧٩/٣، والمقتضب ٥٠/٣، والمفصل ١٦٠، والأمالي الشجرية ٣٦١/٢، وشرح ابن يعيش ٦٤/٤، والأمالي النحوية لابن الحاجب ٨٩/٢، والأشموني ٢٦٩/٣.

أحدها: قول سيوييه^(١): مشابهته لأسماء الأفعال [أ١٧]، نحو: (نَزَالِ)، من أربعة أوجه: الموازنة اللفظية، والعدل، والتأنيث، والتعريف. وكلهن أعلام وُضِعن لمسميات بهن. وعلى هذا فهو^(٢) مستفاد من تنصيبه على بناء أسماء الأفعال؛ لأن هذا شبيه بها، وشَبَهُ شَبِهَ الحرف شبه للحرف.

ونظير هذا: **الصفة المشبهة**^(٣) فإنها عملت لشبهها اسم الفاعل في قبول علامات الفرعية وغيرها، واسم الفاعل عمل لشبيهه بالفعل، مع أنها أعطيت حكم الفعل من نصب المفعول. [وله نظائر كثيرة] ^(٤).
الثاني: قول المبرد^(٥): إنه لما اجتمع فيه ثلاث [٣٢ب] علل، وهي التعريف، والتأنيث، [والعدل فهي تُمنَعُ] الصرف، فلا بد للتأنيث من تأثير، وليس وراء منع الصرف إلا البناء؛ فبني لذلك.
وينتقض عليه نحو: (ماه، وجور)^(٦) فإن فيهما ما في (حَدَام)، ونحوه من علل البناء، وهي التعريف، والتأنيث^(٤)، والعجمة، ومع ذلك فهما معريان.

فإن قال: إن سكون الوسط من تلك قاوم إحدى العلل، فكأنه لم يجتمع فيهما سوى علتين. قلنا: يرد عليك ما فيه أكثر من ثلاث علل، ك (خراسان، وأذربيجان)، ونحوهما، فإن ذلك معرب بالإجماع. وهو غير منصرف^(٧).

والثالث: قول الربيعي^(٨): إنه متضمن لتاء التأنيث التي في (حاذمة، وفاطمة)^(٩). قال ابن الشجري في أماليه^(١٠): "والقول الأول هو المعتمد؛ لأن (جَمَادٍ) مبني، وهو معدول عن الجمود. وليس فيه تاء"، وكذلك الجواب عما كان على (قَعَال) وهو سب^(١١) للمؤنث، نحو: (خَبَاتٍ، وفَسَاقٍ، وفَجَارٍ).
ومنها: **المضاف إلى غير متمكن من الظروف والأسماء المبهمة**، ك (يومئذ، وحينئذ، وساعتئذ)، قال تعالى: ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمئِذٍ ﴾ فيمن قرأ بفتح الميم^(١٢)؛ لإضافته إلى (إذ)، وهي مبنية، و (يوم) مجرور لإضافة (عذاب) إليه. وكذلك (مثل، وغير، ودون، وبين) إذا أضفن إلى مبني؛ لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه كثيراً من أحكامه؛ لأن المتضايفين كالشيء الواحد^(١٣).

(١) الكتاب ٢٧٧/٣ - ٢٧٨.

(٢) في (ب): هو.

(٣) انظر: التوتنة ٢٦٥-٢٦٦.

(٤) ما بين معقوفتين سقط من (ب).

(٥) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، كان إماماً في العربية، له تصانيف كثيرة كالمقتضب والكامل وغيرها، توفي سنة ٢٨٥هـ [انظر: أخبار النحويين البصريين ٩٦-١٠٨، والبغية ١/٢٦٩-٢٧١] وانظر: المقتضب ٣/٣٧٤.

(٦) (ماه، وجور) اسما بلدين و (ماه): قسبة البلد، فيقال: (ماه البصرة وماه فارس) [انظر: التهذيب ٦/٤٧٣]. و (جور): مدينة بفارس قريبة من شيراز، تسميها العجم (كور) [معجم البلدان ٢/١٨٢].

(٧) انظر: الخصائص ١/١٨٠-١٨١، وشرح الرضي ٣/١١٤.

(٨) هو علي بن عيسى بن الفرج الربيعي، أخذ النحو عن السيرافي والفارسي، توفي سنة ٤٢٠هـ [ترجمته في: بغية الوعاة ١/١٨١-١٨٢، وشارت الذهب ٣/٢١٦].

(٩) انظر: الأمالي لابن الشجري ٢/٣٢٦، شرح الرضي ٣/١١٤.

(١٠) الأمالي ٢/٣٦٢ بتصرف في العبارة.

(١١) في (ب): سبب.

(١٢) سورة المعارج من آية ١١. وهي قراءة نافع والكسائي، انظر: السبعة لابن مجاهد ٣٣٦.

(١٣) انظر: الحجة للفارسي ٣/٢٨٣، ٤/٣٤٩، ٦/٢١٧-٢١٨.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾^(١) في قراءة من فتح اللام، وهما الحرميان، وأبو عمرو وابن عامر^(٢)، ف (مثل) صفة ل (حق) فهو مرفوع، وفتحة^(٣) لامة بناء؛ لأنه مضاف [٣٣ب] إلى (أنكم) على نعت خبر (أن). و (ما) زائدة^(٤).
وقال أبو قيس بن رفاعة^(٥):

لم يمنع الشَّرْبَ منها غيرَ أن نطقت حمامةً في غصون ذاتِ أوقال^(٦)

فبنى (غيراً) على الفتح، وهي هنا فاعلة لإضافتها إلى (أن نطقت). والتقدير: (لم يمنع الشرب إلا نطق حمامة). وقد اعترض على هذا بأن (أن والفعل) في تأويل مصدر، والمصدر اسم متمكن. ولا يبنى ما أضيف إليه، فلا تكون علة بنائهما إضافتهما إلى غير متمكن حينئذ. وأجيب بأنهما مصدران في التقدير لا في اللفظ، فاعتبر في البناء الملفوظ دون المقدر^(٧)(٨). وقال تعالى: ﴿ وَأَنَا مِنَ الصَّالِحِينَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾^(٩)، بفتح نون (دون)، وهي في موضع رفع بالابتداء. وقال تعالى: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾^(١٠) [أ١٨] بفتح نون (بين)؛ لإضافتها إلى (ما)، وهو في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل. وقال أبو الفتح في الدمشقيات^(١١): قال قال أبو علي في قوله^(١٢):

(١) سورة الذاريات من آية ٢٣، وفي الآية أقوال أخرى في بناء (مثل) أو نصبها، انظرها في المصدر السابق ذكره.
(٢) الحرميان: نافع وابن كثير [ترجمتهما في: معرفة القراء ١/٢٤١، وغاية النهاية ١/٤٤٣]، وأبو عمرو هو زيان بن العلاء كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، توفي سنة ٢٥٤هـ [انظر: بغية الوعاة ٢/٣٢١-٢٣٢]، وابن عامر هو عبد الله بن عامر إمام أهل الشام وأحد القراء السبعة، توفي سنة ١١٨هـ [انظر: غاية النهاية ١/٤٢٣]، وانظر فيها: السبعة ٦٠٩.

(٣) في (ب): وفتحت.

(٤) انظر: الدر المصون للسمين الحلبي ١٠/٤٧.

(٥) وهو شاعر يهودي جاهلي، ذكره ابن سلام في طبقات فحول الشعراء ١/٢٨٨، والبيت من البسيط لأبي قيس بن الأسلت أو للكناني ورجح البغدادي أنه لأبي قيس بن رفاعة. و (الأوقال): الأعالي، وهو أيضاً ثمار الدوم، انظر: الكتاب ٢/٢٣٩، والحجة للفارسي ٤/٣٥٠ والمنثورة ٦٤، والبغداديات ٣٣٧، وأمالي ابن الشجري ١/٩٦، ١٠٦/٢، ٦٠٣، والإتصاف ١/٢٧٨، وشرح ابن يعيش ٣/٨٠، ١٣٥/٨، وشرح ابن القواس على ألفية ابن معط ١/٢٣٦، والمغنى ٢/٤٦٤، ٦٦٢/٥، واللسان (وقل)، والخزانة ٣/٤٠٦.

(٦) في الحاشية في نسخة (أ) كتب المصنف بخطه: "الوقل، بالتسكين: شجر المقل، قاله في الصحاح"

(٧) انظر: شرح ابن القواس ١/٢٣٧.

(٨) بعدها في حاشية الأصل: "ومن هذا القسم: بناء (ذو) في لغة طيء لوقوعها موقع (الذي) ولافتقارها إلى جملة توضحها؛ فأشبهت الحرف في ذلك".

(٩) سورة الجن من آية ١١، وهذه قراءة نافع والكسائي وعاصم في رواية حفص عنه، انظر: السبعة ٦٥٦.

(١٠) سورة سبأ من آية ٥٤، وهي أيضاً قراءة نافع والكسائي وعاصم في رواية حفص، انظر: السبعة ٥٣٠.

(١١) الدمشقيات من كتب ابن جني المفقودة حتى الآن. وذكره غير واحد من العلماء كالبغدادي وابن القواس وغيرهما، وأشار السيوطي إلى أن له (الدمشقيات) غير الدمشقيات المشهورة. [انظر: شرح ابن القواس ١/١٨١، والأشباه ١/٣٠٦].

(١٢) انظر في ذلك: المسائل الحلبيات ٢٠١ - ٢٠٢، والتمام لابن جني ٢١٠.

..... بعدما

أفنان رأسك كالنَّعَامِ الْمُخْلِيسِ^(١).

إن (بعد) مبنية؛ لخلطها بـ (ما). وأنشد لحميد بن ثور^(٢).

وويحاً لما لم ألقَ منهمَّ وَيَحْمَا

ألا هَيِّمَا مِمَّا لَقِيَتْ وَهَيِّمَا

يريد: (ويح)، وزاد (ما) للتوكيد لا لغواً.

والجواب من وجوه:

أحدها: أن كون الإضافة لمبنى يقتضى البناء ليس بلازم، فإن الناظم [٣٤ب] فصل في ذلك بين أن

تصدر الجملة بفعل مبنى، كقوله^(٣):

على حين عابتُ المشيبَ على الصبا

.....

وقوله^(٤):

على حين يستصين كلَّ حليم

.....

فيختار البناء ويجوز الإعراب، وإن صُدِّرتْ بفعل معرب أو مبتدأ فالإعراب متعين^(٥) عند البصريين،

ويجوز البناء عنده وعند الكوفيين^(٦)؛ فقد تبين أن البناء في هذا القسم غير لازم، ويجوز إعرابه، والكلام في

(١) جزء بيت من الكامل للمرار بن سعيد الفقعسي وهو في ديوانه [ضمن (شعراء أمويون) ٤٦١/٢] وتاممه:

أعلاقة أم الوُلَيْدِ بعدما أفنانُ رأسك كالنَّعَامِ الْمُخْلِيسِ

و (أفنان رأسك): حُصِّلَ شعرك، و (النَّعَامِ): شجر إذا يبس ابيض، و (المخلص): ما اختلط فيه البياض بالسواد، انظر: الكتاب

١١٦/١، ١٣٨-١٣٩، والمقتضب ٥٣/٢، ٥٤، والأصول ٢٣٤/١، والحليبات ٢٠٢، والأغفال ٤٢٣/١، والبغداديات

٢٩٢، والتمام ٢١٠، والمقتصد ٤٦٨/١، وشرح ابن يعيش ١٣١/٨، ١٣٤، وشرح ابن عصفور ١٨١/١، ٢٤/٢، ٢٨٧،

وشرح التسهيل ٢٢٧/١، ١٢٦/٣، ١٢٨، وشرح ابن القواس ١٨٠/١، والارتشاف ١٨٢٧/٤.

(٢) البيت من الطويل لحميد بن ثور الهلالي، وهو شاعر مخضرم من الطبقة الرابعة الإسلاميين [انظر: طبقات فحول الشعراء

٥٨٤/٢، وأسد الغابة ٥٣/٢-٥٤]، والبيت في حواشي ديوانه ٧، و (هَيِّمَا): كلمة تحسر، ويروى: (لمن لم ألق) و (ويح لمن

لم يدر ماهن)، انظر: الحجة للفارسي ٢١٩/٦، والخصائص ١٨٣/٢، والصاحح ٤١٧/١، والتكملة والذيل والصلة للصغاني

١٢٨/٢، واللسان ٤٢٠/١٥، والدر المصون ٤٨/١٠، وتاج العروس ٢٢١/٧.

(٣) صدر بيت من الطويل للنابغة الذبياني، وعجزه: * فقلت أَلْمَا أضحُ والشيبُ وازع* انظر: ديوانه ٥٣، والكتاب ٣٣٠/٢،

ومعاني القرآن للفراء ٣٢٧/١، وشرح السيرافي ١٠٨/١، والمفصل ٦٠، وشرح ابن يعيش ١٦/٣، ١٣٦/٨، وشرح التسهيل

٢٥٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١٤٨٠/٣، وشرح ابن القواس ٢٣٨/١، والارتشاف ١٨٢٦/٤، وشرح الأشموني ٣٥٦/٢.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدرة: * لأجتدِبُنْ منهمْ قلبي تحلماً* وهو بلا نسبة في: توضيح المسالك ٣٩٣/١، والمغنى

٦٦٤/٥، وأوضح المسالك ١٣٥/٣، والعيني ٤١٠/٣، وشرح شواهد المغنى ٢٩٨، وشرح الأشموني ٣١٥/٢، والخزانة

٤٠٧/٣، والدر ١٤٥/٣.

(٥) في (ب): يتعين.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١ - ٣٢٧، وأمالي ابن الشجري ٤٥/١، وشرح التسهيل ٢٥٥/٣ - ٢٥٧، وشرح الكافية

الشافية ٩٤٢/٢ - ٩٤٣، والارتشاف ١٨٢٨/٤، ١٨٢٩، وأوضح المسالك ١٣٦/٣.

علل ما يوجب البناء؛ ولهذا اعترض ابن إياز على ابن معط^(١) في ذكر هذا في جملة علل البناء، وقال: "هذا مجوّز لا موجب؛ فنكّره في معرض الوجوب تسامح"^(٢).

وقال الجرمي^(٣): (مثل) في الآية^(٤) منصوب على الحال من (حق)^(٥). ورُدَّ بامتناع عمل (إن) في الحال^(٦). وأجيب بأن ابن جني جوّزه في كتاب (التمام)^(٧).

وقال أبو علي: هو حال من الضمير في (حق)، لأنه مصدر^(٨)، وأما سيبويه: فيقول: هو مثل (كما أنك ههنا فعلت)، فتنصب الكاف ب (فعلت)^(٩). قال: (١٠) وأبو عثمان جعل (ما)، و (مثل) شيئاً واحداً فبناهما. الثاني: لا نسلم أن هذا مبني، ولكنه^(١١) لما جاور المبني اكتسب منه البناء، كما تقول في تذكير المؤنث وعكسه، نحو: (قُطِعَتْ بعضُ أصابعه)؛ فإنه في حالة الاكتساب لا يزول عنه حكمه الثابت له قبلها.

الثالث: أنها أشبهت [ب٣٥] الحرف في الافتقار؛ لأنه لا تتم^(١٢) دلالتها على ما يراد بها إلا بما تضاف إليه، نصَّ عليه الناظم في شرح التسهيل في باب الإضافة، قال: "مع مناسبتها للحرف بعدم قبولها للنعت والتعريف بالألف واللام والتنثنية والجمع، وبعدم اشتقاقها، والاشتقاق منها. وهذا صالح لجعله سبب بناء مطلقاً، لكنه ألغى في الإضافة إلى معرب، واعتُبر في الإضافة إلى مبني، قصداً للمشاكله، وبعضها أحق بالبناء من بعض؛ لكونه أزيد مناسبة، ك (غير) فإنها تقع موقع (إلا) وموقع (لا)^(١٣)".

وقال في موضع آخر: الإضافة إلى غير متمكن لا توجب البناء، وإلا وجب بناء المضاف إلى سائر المضمرات والأسماء التي لا تمكن [١٩] لها، وهو باطل، وإن بُني شيء من ذلك فلعله أخرى، كما ذكرنا^(١٤).

وههنا فوائد:

(١) هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور المغربي، ولد سنة ٥٦٤هـ، قرأ على الجزولي وصنف الألفية في النحو، وتوفي ٦٢٨هـ [ترجمته في: وفيات الأعيان ٢٤٣/٥، وبغية الوعاة ٣٤٤/٢، وشذرات الذهب ١٢٩/٥].

(٢) المحصول في شرح الفصول ١٩١.

(٣) هو صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي، أخذ عن الأخفش ويونس، توفي سنة ٣٢٥هـ [ترجمته في: نزهة الألباء ٩٨، وبغية الوعاة ٨/٢].

(٤) أي: في قوله تعالى: ﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾.

(٥) انظر: الحجة ٢٢١/٦، وشرح ابن القواس ٢٣٧/١.

(٦) انظر: المفصل ٦٢، والارتشاف ١٢٩٣/٣.

(٧) لم أفق عليه في التمام، وانظر: شرح ابن القواس على ألفية ابن معط ٢٣٨/١، فقد عزاه إلى ابن جني. وقد صرح بامتناع ذلك في الخاطريات ١٤٧ - ١٤٨.

(٨) الحجة ٢٢١/٦.

(٩) الكتاب ١٤٠/٣.

(١٠) انظر: الحجة ٢١٨/٦، والمسائل المنثورة ٦٥، والخصائص ١٤٨/٢، وشرح ابن القواس على ألفية ابن معط ٢٣٧/١، والدر المصون ٤٧/١٠ - ٤٨.

(١١) في (ب): ولكن.

(١٢) في (ب): يتم.

(١٣) شرح التسهيل ٢٦١/٣.

(١٤) شرح التسهيل ٢٥٩/٣.

أحدها: نص الفارسي على أنه لا يبني ما أضيف إلى المضاف إلى المعرب؛ إذ لا بناء، فلا سريان بناء^(١). وقال في قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾^(٢): إنه بُني؛ لأن الإضافة لجملة، وليست معرفة بما هي جملة. وعلى هذا يعرب ما أضيف إلى المبتدأ والخبر المعربين، نحو: (حين زيد قائم)^(٣). وقيل: هذا البناء مخالف لسائر المبنيات، لا يجوز فيه الإعراب في المحل الذي يبني فيه [٣٦ب]؛ فكان اختلاف لغة.

الثانية: زعم ابن الدهان أن الإضافة إلى الجمل موجبة للبناء؛ لأنها كلاً إضافة أو القصد بالإضافة التعريف والتخصيص. والجمل في غاية التنكير؛ ولهذا وجب بناء (حيث، وإذ، وإذا)؛ للزومها الإضافة إلى الجمل. ولا يضاف من ظروف المكان غيرها^(٤)، بخلاف (يوم) في قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾^(٥)؛ لأن الإضافة قد تقع للمفرد، ويقوم بنفسه، بخلاف ما سبق، وأما قوله^(٦):

أما ترى حيث سهيل طالعا

فالكوفي يجر (سهيلاً) ، وقياسه إعراب (حيث) ؛ لأنه أضافها إلى المفرد المتمكن، ومن رفع (سهيلاً) بقياسه بناؤها؛ لأنه أضافها إلى جملة، ويكون (سهيل) مبتدأ، والخبر محذوف، أي: (كائن)، و (طالعا) حال^(٧). قلت: وقد أنشده أبو علي^(٨) على إعراب (حيث)، ونصبها ب (ترى) على أنها مفعولة به، وأضيف إلى (سهيل) وهو مفرد. ومن منع هذا جعلها مبنية، والفتحة فيها فتحة بناء، وإن كان موضعها نصباً. و (سهيل) مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف [أي: (كائن)]^(٩)؛ فيكون على بابه من إضافته إلى الجملة. والحال على هذا من الضمير الذي في اسم الفاعل من حيث دل المبتدأ على الخبر. وقيل: إنه حال من المبتدأ، وأما من جرَّ (سهيلاً) فإنه يجعله حالاً من المضاف إليه. وهو قليل^(١٠).

(١) الحجة ٢٨٣/٣-٢٨٤.

(٢) سورة المائدة من آية ١١٩.

(٣) انظر: قواعد المطارحة لابن إياز ١٥١.

(٤) انظر: اللباب ٧٧/٢-٧٨، والأشباه والنظائر ١٠٩/٢.

(٥) سورة المائدة من آية ١١٩.

(٦) البيت من الرجز، لم يعرف قائله، وبعده: * نجمًا يضيء كالشهاب لامعا *

انظر: تهذيب اللغة ٢١١/٥، والمفصل ٧٩، واللباب ٧٨/٢، وشرح ابن يعيش ٩٠/٤، وشرح ابن القواس ٢٣٢/١، وتوضيح المقاصد ٣٩٠/١، والمغنى ٣٠٧/٢، وشرح شذور الذهب ١٦٨، وشرح شواهد الألفية للعيني ٢٨٤/٣، والهمع ١٥٣/٢، وشرح الأشموني ٢٥٤/٢، والخزانة ١٥٥/٣. والشاهد فيه قوله: (حيث سهيل) فقد جاءت (حيث) مضافة إلى اسم مفرد، وهو (سهيل)، وذلك شاذ عند الجمهور.

(٧) انظر: المغنى ٣٠٧/٢.

(٨) انظر: الشعر ١٧٩/١-١٨٠.

(٩) ما بين معقوفتين سقط من (ب).

(١٠) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣٩٠/١.

وأما قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾^(١) [٣٧ب] فليست (حيث) ظرفاً لـ (أعلم) لفساد المعنى، ولا مجروراً؛ لأن (أفعل) لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه؛ فتعين أن يكون منصوباً بفعل آخر مضمّر يدل عليه (أعلم)^(٢).

الثالثة: اختلف في بناء هذا القسم هل ينقاس؟ فالأكثر على أنه لا ينقاس، وذهب المبرد في الكامل^(٣)، وتبعه ابن الدهان في الغرة إلى أنه منقاس.

ومنها^(٤): النكرة مع (لا)، نحو: (لا رَجُلَ) فإن حركتها للبناء على الأصح^(٥)، خلافاً للزجاج، والجرمي، والسيرافي، والرماني، وغيرهم^(٦).

وجوابه: أنه اختلف في علة بنائه على أقوال:

أحدها: أنها بنيت لتضمنها معنى الحرف، ثم اختلفوا، فقيل: تضمنها معنى اللام المفيدة لاستغراق الجنس. ورد بأنه لو كان كذلك لكان معرفة، وتُعتَ بها، كقولك: (أمس الدابر). وقيل: بل معنى (من) الاستغراقية^(٧)؛ وذلك لأن أصل: (لا رجل عندي): (لا من رجل)؛ لأنه جواب من يقول: (هل من رجل عندك؟) على سبيل إثبات^(٨) واحد من جميع الأفراد التي يصدق عليها أنه رجل؛ فيجب أن يكون الجواب بحرف الاستغراق الذي هو (من) ليكون مطابقاً للسؤال ومتضمناً لنفي ما سأله. ويدل على أن الأصل ذلك، وجهان: أحدهما: ظهوره في بعض المواضع، كقول الحماسي^(٩):

(١) سورة الأنعام من آية ١٢٤. وفي النسختين: (رسالاته) وهي قراءة نافع، والكسائي وأبي عمرو، وابن عامر، وقرأ الباقون بالإفراد، انظر: السبعة ٢٤٦، والنشر ٢٥٣/٢.

(٢) انظر: الشعر ١٧٩/١ - ١٨٠، والدر المصون ١٣٧/٥.

(٣) الكامل للمبرد ١٨٥/١ - ١٨٦.

(٤) أي: ومن هذه المبنيات التي تركها ابن مالك مع أنه ليس فيها شيء من هذه العلة التي ذكرها.

(٥) وهو مذهب الأخفش، والمازني، والمبرد، والفارسي، وأكثر البصريين، انظر: معاني القرآن للأخفش ١٧٤/١، والمقتضب ٣٦٠/٤، والأصول ٤٦١/١ - ٤٦٢، واللامات ١٠٤ - ١٠٩، والمسائل المنتورة ٨٤ - ٨٥، والمسائل العسكرية ٢٤٤ - ٢٤٥، والإيضاح العضدي ٢٣٩، والمقتصد ٧٩٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٢، وشرح ابن القواس ٩٣٧/٢ - ٩٤٠، والجني الداني ٢٩١.

(٦) وهو مذهب الكوفيين أيضاً، انظر: شرح السيرافي ٤/٤ - ٦ [د] ومعاني الحروف ٨١، والتسهيل ٦٧، وشرح الكافية للرضي ١٥٥/٢، وشرح ابن القواس ٩٣٧/٢ - ٩٤٠، والارتشاف ١٢٩٦/٣، والمغنى ٢٨٦/٣ - ٢٨٧. وكلام سيبويه يحتمل الأمرين؛ لأنه قال: "تعمل (لا) فيما تنصبه بغير تنوين. وترك التنوين لازم، لأنها مع ما بعدها ك (خمسة عشر)، فذكر النصب يدل على الإعراب؛ لأنه لقب يختص به في الأعراف، وذكر (خمسة عشر) يدل على البناء [انظر: الكتاب ٢٧٤/٢، وشرح ابن القواس ٩٣٨/٢].

(٧) انظر: شرح ابن القواس على ألفية ابن معط ٩٣٨/٢، والارتشاف ١٢٩٦/٣، وتخليص الشواهد ٣٩٦.

(٨) في (ب): اثنان.

(٩) البيت من البسيط لأبي دهب الجمحي توفي سنة ٦٣ هـ من قصيدة مطلعها:

ماذا رزئنا غداة النحل من رمع عند التفرق من خير ومن كرم

وكيف أنساك لا أيديك واحدةٌ عندي ولا بالذي أوّيت من قِدم

الثاني: أن (مِنْ) تزداد [٣٨ب] مع النكرة التي في مساق^(١) النفي كثيرًا، كقوله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾^(٢)، والمعنى الذي ضُمَّنْتُهُ النكرة هو العموم^(٣)؛ لأن قولك: (لا رجل في الدار) نفي عام، ولهذا لا يعطف عليه بما يناقضه، لا نقول: (بل رجلان).

وهذا القول صححه جماعة منهم ابن عصفور [لا]^(٤) على العلة الآتية التركيبية، قال: "لأن ما بُنى لتضمنه معنى الحرف أكثر من الذي بُنى لتركيبه مع الحرف"^(٥).

واعترض عليه ابن الضائع^(٦) بأمرين^(٧):

"أحدهما: أن (لا) هي المتضمنة معنى (مِنْ) لا اسمها، فأين المقتضى لبناء الاسم؟"^(٨)

قلت^(٩): وهذا فيه نظر؛ لأن الحرف لا يتضمن معنى الحرف بالمعنى المذكور - هنا - والظاهر: أن المجموع من (لا)، والاسم هو المتضمن^(١٠)، وحينئذ في كون ذلك مقتضىً للبناء نظر؛ لأن تضمن معنى الحرف إنما يقتضى البناء في المفردات، أما في المركبات فلا؛ بدليل الظروف.

قال^(١١): **والثاني:** أنا لا نسلم أن الاستغراق في (لا) لنيابتها مناب (مِنْ)، بل قد قال سيبويه^(١٢): إن (لا) (لا) تقتضى في النفي عموم النفي.

قلت: وهذا أيضاً فيه نزاع، منهم من يرى أن النكرة المنفية إنما تقتضى العموم عند دخول (مِنْ)^(١)، وفيه وفيه كلام للأصوليين^(٢).

ويروى: (لا نعاك واحدة). و (أسديت) بدل (أوليت)، و (كيف أنساك) أي: (لا أنساك) وفيه التفات. والمعنى: وكيف أنساك

بعد ما أنعمت عليّ بهذه النعم العديدة التي لم يتقدم عهدا، انظر البيت في الحماسة لأبي تمام ٢٦٨/٢.

(١) في (ب): سياق.

(٢) سورة الأعراف من آية ٦٥، وهود من آية ٦١.

(٣) انظر: شرح ابن القواس ٩٣٧/٢.

(٤) زيادة يقتضيها السياق ليست في (أ و ب).

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢٧١/٢، وينظر: التصريح ١٢٠/٢.

(٦) هو علي بن محمد بن علي، من أهل إشبيلية، يعرف بابن الضائع، لازم الشلوبين، وكان إماماً في العربية، توفي سنة ٦٨٠هـ [ترجمته في: إشارة التعيين ٢٣٥، والبلغية ٢٠٤/٢].

(٧) كان ابن الضائع كثير الرد على ابن عصفور، وقد أدار صديقنا الدكتور خالد عمر رسالته للدكتوراه على تعقب هذا الخلاف ودراسته، وهي مودعة في مكتبة كلية اللغة العربية في القاهرة تحت عنوان (خلاف ابن الضائع مع ابن عصفور)، وانظر هذه المسألة فيها ص ٣٧٢ - ٣٧٨.

(٨) شرح الجمل لابن الضائع ١٠٤٠/١ [د]، وينظر التصريح ١٢٠/٢.

(٩) أي: الزركشي.

(١٠) وذلك لأنها وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد ك (خمسة عشر)، انظر: الكتاب ٢٧٤/٢، والمقتضب ٦٩/٣، ٣٥٧/٤، والارتشاف ١٢٩٧/٣.

(١١) أي: ابن الضائع في رده على ابن عصفور، انظر: شرح الجمل لابن الضائع ١٠٤٠/١.

(١٢) نقله ابن الضائع في شرحه عن السيرافي، انظر: شرح السيرافي ٩/٤-١١ [د]، وقد عزاه الزركشي إلى سيبويه أيضاً في البحر المحيط ١١١/٣.

فإن قيل: يُبطلُ القولُ بالتضمن - هنا - أن المتضمن للحرف لا يظهر معه، وقد ظهر في قوله^(٣):

ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هِنْدٍ

فالجواب: أن الظاهر - هنا - غير المضمَر، بدليل أن (سبيل) مع لحاظ المضمَر يكون [٣٩ب] مفتوحًا، وبظهوره مجرورًا؛ فهذا تركيب آخر [٢١أ].

فإن قيل: هذه العلة، وهي^(٤) تضمنه معنى الحرف هل هي موجودة في المضاف والشبيه به، أو^(٥) لا؟ لا جائز أن تكون موجودة؛ لأنهم أوجبوا الإعراب فيهما، ولا جائز أن تكون غير موجودة؛ لأنه يصح أن يقول: (هل من غلام رجل عندك؟) فتقول في الجواب: (لا غلام رجل عندي).

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنا لا نسلم وجود التضمن؛ فتكون أعربت للتنبية على أن حق النكرة المفردة الإعراب، ولهذا أعربت (أيًا) في الاستفهام والشرط مع تضمن معنى الحرف للتنبية على أن الأصل في الأسماء الإعراب^(٦).
الثاني: ذكره أبو علي أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، وليس بشيء واحد^(٧)؛ فلو بُني المضاف مع (لا) لكان فيه جَعْلُ ثلاثة أشياء بمنزلة الشيء الواحد.

القول الثاني: أن علة البناء: التركيب، ك (خمسة عشر)؛ فهو مركب مع الأول، ك (عشر) من (خمسة عشر)؛ لأن الأصل: (خمسة وعشرة)، كما أن أصل (لا رجل): (لا مِنْ رجل)، ونسبه ابن هشام لسبيويه والجمهور^(٨)، واحتجوا: بأنه إذا فُصِلَ بينهما أعربوا الاسم، نحو: (لا في الدار رجل ولا امرأة)، قالوا: وإنما بنيت النكرة على الحركة؛ لأنها في الأصل منونة، وإنما عرض البناء بالتركيب مع (لا)، وبقيت على الفتح؛ لأنها لو أُعْرِبَتْ لكانت^(٩) منصوبة؛ فشاكلوا بين [٤٠ب] الإعراب والبناء، ولأن الكلام طال بالتركيب، فاختر له أخف الحركات، ولأن الكسر لا سبيل إليه؛ لأن (مِنْ) مقدرة مكان الكسر، فتوهم الإعراب، والضم لا سبيل إليه، لأنها كانت تلتبس بحركة الرفع التي تصحب (لا) التي بمعنى (ليس).

(١) انظر: حاشية أوضح المسالك ١٥/٢.

(٢) اختلف الأصوليون: هل العموم في نحو: (ما جاعني من رجل) مستفاد من لفظة (مِنْ) أو كان مستفادًا من النفي قبل دخولها، ودخلت هي لتأكيدة؟ فالثاني هو قول سبيويه وصححه الزركشي والسبكي، والأول هو قول المبرد والقرافي، انظر: البحر المحيط للزركشي ١١١/٣، وانظر أيضًا: المحصول في أصول الفقه للرازي ٥٣٧/٢، والإبهاج في شرح المنهاج للسبكي ١٢٦٠-١٢٦٥/٤.

(٣) هذا جزء بيت من الطويل، وتامه:

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقالت ألا لا من سبيل إلى هند؟

انظر: شرح التسهيل ٥٤/٢، وأوضح المسالك ٥٣/٢، وتخليص الشواهد ٣٩٦، والتصريح ١٢٠/٢، والأشموني ٣/٢.

(٤) في (ب): وهو.

(٥) في (ب) أم.

(٦) انظر: الأغفال ٤٠٦/٢.

(٧) انظر: التمام لابن جني ٢٠١.

(٨) انظر: شرح اللحة البدرية في علم العربية لابن هشام ٤٤/٢ - ٤٥.

(٩) في (ب): لكان.

وأما قراءة بعضهم: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ﴾^(١) فيجوز أن يكون بناء، ويجوز أن يكون أسقط التنوين مع إرادته، كما حكى: (سلامٌ عليكم) ^(٢) من غير تنوين.

ومنها: **المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: (غلامي)، وجوابه: أن المصنف يرى أنه معرب، كما سبق^(٣)، وعلى القول ببنائه فعلة بنائه راجعة إلى ما ذكر؛ لأنه شبيهه بشبيه الحرف؛ لأنه يشبه (الذي) في أن آخره ياء، فهي كياء (الذي) في كونها بعد كسرة لازمة وصالحة للحرف، وغير حرف إعراب، وفي أنه يتغير في التثنية تغيرًا متيقنًا وفي الجمع تغيرًا محتملاً، و(الذي) يشبه الحرف في الافتقار إلى الجمل. وقد سبق نظيره في بناء (حدّام)، وهذا التعليل ذكر ابن مالك أنه لم يسبق إليه^(٤).**

ومنها: **ما رُكِبَ تركيب المزج من الأعداد، نحو: (أحد عشر)، و(ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر). وجوابه: [٢٢] أن علة بنائه تضمن الثاني حرف العطف، وتنزل الأول من الثاني منزلة بعض الكلمة، فالعلة إما معنوية أو افتقارية^(٥).**

ومنها: **ما ركب من الظروف [٤١ب]، نحو: (فلان يأتينا صباح مساء، ويوم يوم)، (وسهلتُ الهمزة بين بين). وجوابه: أنها متضمنة حرف العطف، والأصل: (صباحًا ومساءً، ويومًا فيومًا، وبينها وبين حرف حركتها)^(٦)، ومنها: **العلمُ المختوم بـ (ويه): كـ (سيبويه، وعمرويه)؛ فإنه يبنى على الكسر لتركبهما مع الصوت. وجوابه: أن علة بنائه: التركيب، كـ (خمسة عشر)؛ فهو راجع إلى تضمن معنى الحرف^(٧).****

ولك أن تجيب عن جميع ما تقدم بأن **الناظم** إنما تعرض - ههنا^(٨) - لعل ما بُني بأصل وضعه، ولزم البناء، والاسم إذا وضع في الأصل مفتقرًا إلى غيره، أو مضمناً^(٩) معنى الحرف أو شبيهًا به في الوضع؛ فإنه يبنى كوضع^(١٠) الحروف، وأما إذا وضع في أول حاله خارجًا عما ذكرنا من الأسباب فهو مستحق للإعراب ما لم يعرض^(١١) عارض له يوجب بناءه، فمن العوارض: **التركيب**، كتركيب الحرف مع (لا) في باب النفي بـ (لا)،

(١) سورة البقرة من آية ٣٨، قراءة الرفع من غير تنوين، قرأها ابن محيصر، انظر: الميسر في القراءات الأربعة عشر ص ٧.

(٢) حكاه أبو الحسن الأفش، وذلك لكثرة استعماله، انظر: التمام لابن جني ص ١٧.

(٣) انظر: التسهيل ١٦١، وشرح التسهيل ٢٧٩/٣، وانظر: هذا البحث ص ٢٨.

(٤) شرح التسهيل ٢٨٠/٣.

(٥) انظر: المسائل المنثورة ٢٤٣، وأسرار العربية ٢١٩.

(٦) انظر في علة بنائها: شرح التسهيل ٢٤٢/٢، والارتشاف ١٦١٢/٣ - ١٦١٣، وقال سيبويه: (بين بين) أي: هي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها [انظر: الكتاب ١٦٣/٢، وسر صناعة الإعراب ٤٨/١].

(٧) انظر: المسائل المنثورة ٢٤٥.

(٨) في (ب): هنا.

(٩) في (ب): متضمنًا.

(١٠) في (ب): لوضع.

(١١) في (ب): يعارض.

وتركيب الأعداد والظروف، وكذلك عرض البناء في (سيبويه) عند تركيبه^(١)، وكذلك عرض لظرف الزمان عند إضافته للمبنى، وأصل الأسماء ألا تتركب، والتركيب ثاين فيها؛ ولهذا كان التركيبي من موانع الصرف^(٢).
ومن العوارض: (التعريف)، كما في (الأمس)، فإن التثكير سابق عليه^(٣). ومنه: **قطع الإضافة؛** فإن الأصل اتصال المضاف بالمضاف [٤٢ب] إليه^(٤) ومنه: **المشابهة اللفظية**، كما في (حذام)^(٥)، ونحوه، ثم الجميع لا يلزم البناء، بل يدخله الإعراب في غير هذه الحالات، أما (أمس) فإنه يعرب إذا نُكِّر أو أُضيف [٢٣أ] أو جُمِعَ أو صغِرَ، على خلاف وقع في التصغير^(٦). وأما (قبل، وبعد) فهي^(٧) إذا لم تقطع عن الإضافة تنصب وتخفض، نحو: (قبلهم، وبعدهم)، و (من قبلهم ومن بعدهم)، ولا ترفع لأنها غير متصرفة؛ ولهذا حكموا لها في حالة البناء بالضم دون غيرها؛ ليعطوها حركة لم توجد لها في حالة الإعراب^(٨)، وأما المنادى فأصله الإعراب^(٩)، وأما ما عدل به عن المؤنث فإنه يجوز فيه الإعراب والبناء على ما شرح في موانع الصرف^(١٠).
وكذلك الظروف والأسماء المبهمة والنكرة المبنية مع [(لا)]^(١١).

والحاصل: أن البناء يكون لشبه الحرف بما ذكرناه من الأنواع، وقد يطرأ على معربات الأسماء أمور توجب بناءها، وإن لم يقنضه أصلها، ويكون ذلك في أبواب جرت عادة النحويين أن يذكروا تلك الموجبات العارضة في أبوابها، كما فعل الناظم في الخلاصة وغيرها، وإنما يذكرون - هنا - ما يوجب البناء للكلمة في^(١٢) أصلها وعند وضعها، كما يطرأ على معرب الأفعال ما يوجب بناءه؛ لاتصاله بالنون، ونحو ذلك.
فإن قلت: فالاعتراض إذن يتوجه على الناظم في [٤٣ب] قوله:

ومعربُ الأسماء ما قد سلما من شبّه الحرف كأرضٍ وسما^(١٣)

فاقتضى أن ما سلم من الشبه الذي ذكره أولاً يكون معرباً أبداً، وهذه الألفاظ مبنية على هذا التقدير، وهي خالية من هذه الأسباب. **فالجواب:** أنه أراد بالمعرب: المعرب بطريق الأصل والوضع، لا بطريق الاستغراق

-
- (١) في (ب): تركبه.
(٢) انظر: أسرار العربية ٣٠٧-٣٠٨ في فرعية الممنوع من الصرف.
(٣) انظر: شرح ابن القواس ٢٣٣/١.
(٤) انظر: اللباب ٨٢/٢.
(٥) انظر: شرح ابن يعيش ٦٤/٤.
(٦) ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٤٨٢/٣ أن (أمس) يصغر، واعترض عليه أبو حيان في الارتشاف ١٤٢٩/٣ بأنه مخالف لنص سيبويه وغيره من النحاة أنه لا يصغر، وعن المبرد أنه يصغر وينون [انظر: الكتاب ٤٧٩/٣].
(٧) في (ب): ففيما.
(٨) انظر: شرح السيرافي ١٣٠/١-١٣٢ [ط].
(٩) انظر: اللباب ٣٣١/١.
(١٠) انظر هذه الرسالة ص ٥٠، ٥١.
(١١) ما بين معقوفتين سقط من (ب).
(١٢) في (ب): من.
(١٣) ألفية ابن مالك ص ١٠.

والجمع. ولا شك أن القواعد الكلية والحدود الذاتية إذا ذُكرت فإنما المقصود بها بيان الأصل أو المقصود من الجملة، وهذه الأسباب بناؤها عارض؛ فلا يعترض بها.

وبالجملة: فالكلمة^(١) المعربة التي يدخلها البناء لها حالتان: **حالة بناء** لعدم المعاني الموجبة للإعراب، فالبناء وصف لازم لها قبل التركيب، و**حالة إعراب** عند وجود المعاني المقتضية للتركيب. وإنما أطلقوا عليها اسم (المُعرب) نظرًا إلى الحالة الثانية [١٢٤] دون الأولى لصلاحيتها للإعراب عند وجود تلك المعاني، كما يطلق على (السيف) أنه قاطع، وهو^(٢) في غمده لصلاحيته للقطع عند الضرب، وعلى (الماء) أنه (مُزِر) لصلاحيته للري عند الشرب.

ونختم الكلام بكلمات لا بد من التنبيه عليها:

أحدها: أنه لا يرد على الناظم علل البناء في الأفعال والحروف؛ لأنه لم يتكلم في علة مطلق البناء، ولأن البناء في الحروف [٤٤ب] والأفعال أصل. والأصول لا تعلل. أما الحروف فبالإجماع^(٣)، وأما الأفعال فكذلك **عند البصريين**^(٤)؛ ولهذا لم يتعرض الناظم لعلة الإعراب، وتعرض لعلة البناء؛ فدل على أن الإعراب هو الأصل، وأن الأصل لا يُسأل عن علته، وأن ما خرج منها عن أصله يُحتاج إلى العلة.

وقال **بعض العلماء:** إنه لا يُحتاج إلى تعليل المبنى؛ لأن **المعرب:** ما تكلم به أول من نطق بالعربية ونقلها من اللسان القديم الذي كان غير^(٥) معرب. **والمبني:** ما بقى على أصله غير مصلح؛ ولذلك سمي معربًا من (التعريب). وهو نقل لغة وإصلاحها إلى لغة أخرى.

ورُدَّ بوجهين: أحدهما: أن **المبني** في لغة العرب منه ما يفيد الاختصار والإيجاز لعمومه، كأسماء الشرط والاستفهام. وهذا المعنى معقول في لغة العرب؛ فلا يصح أن يكون من اللسان القديم الذي لم يصلحه الناطق بالعربية.

والثاني: أن دعوى أنه أصلح البعض دون البعض تحكم لا يقوم عليه برهان. وهذا الخلاف موجود في كلام جماعة منهم **ابن الدهان في الغرة** فإنه حكى قولين في أن البناء سابق على الإعراب أو بالعكس^(٦). **الثاني:** أن هذه الأسباب التي نكرها الناظم موجبة لبناء الاسم، ونقله [٤٥ب] **ابن إياز** عن الأكثرين، قال: "وذهب **عبد القاهر** في شرح الإيضاح إلى أنها مجوزة له. واستدل بـ (أيّ) فإنها تعرب إلا في حالة واحدة^(٧)، ولو كانت العلة موجبة لذلك لوجب بناؤها"^(٨).

(١) في (ب): فالكلمة.

(٢) في (ب): وهي.

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٥٠/١.

(٤) ومذهب الكوفيين أن الإعراب أصل في الأفعال؛ لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع، انظر للباب ٤٧/٢، والغرة المخفية ٩٨/١، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٥٥/١، وتوضيح المقاصد ٤٨/١.

(٥) كلمة (غير) سقطت من (ب).

(٦) انظر في هذا الخلاف: للباب ٥٧/١، والتبيين ١٧٠-١٧٢.

(٧) عند سيبويه، وهي إذا وقعت موصولة وحذف صدر صلتها، انظر: الكتاب ٤٠٠/٢.

(٨) انظر: المحصول في شرح الفصول لابن إياز ١٨٤، وانظر ما نقله ابن إياز عن عبد القاهر في: المتقصد ١٣١/١.

وجوابه: أنه لم يوجد فيها شرط العلة الموجبة. وقال ابن جنى [٢٥] في الخصائص: "أكثر العلل عندنا موجبة"^(١).

الثالث: ادعى بعضهم أسباباً أخر مقتضيه لبناء الاسم، منها: كثرة موانع الصرف، كما مرَّ عن المبرد في (حَدَامٍ، وَقَطَامٍ)^(٢). وردَّ بأنه ليس كل ما اجتمع فيه أكثر من علتين مبنياً، بدليل: (ضوارب، وشواتم) فإن فيهما ثلاث علل: الصفة، والجمع، والتأنيث، وهما معريان^(٣).

ومنها: كون آخر الكلمة لا يتأتى فيه تأثير بعامل في تصغير وتكبير وتكسير وتأنيث وتذكير، علل به ابن مالك للجرجاني في دعواه بناء المضاف إلى ياء المتكلم^(٤). قال: "وبهذا يفارق إعراب المقصور؛ فإن إعرابه يظهر في تصغيره، ك (فُتِّي)، وفي تأنيثه، ك (فتاة). والمضاف إلى ياء المتكلم لا يظهر له إعراب في الأحوال الخمسة؛ فمن ادعى فيه إعراباً [مقدراً]^(٥) فقد ادعى ما لا دليل عليه، بخلاف المقصور؛ فإن ظهور إعرابه في بعض الأحوال يدل على صحة تقديره في غيرها"^(٦).

ومنها: الخروج عن النظائر، قال الخفاف^(٧) في شرح الجمل [٤٦]: قال به سيبويه في (أَيِّ) الموصولة، كقوله: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٨) فهو عنده مفعول (ننزعن)، بنى على الضم^(٩). ومعنى خروجها عن النظائر: جواز حذف العائد من صلتها مطلقاً وهو ضمير مبتدأ، سواء أكان فيه طول أم لا؛ بخلاف أخواتها؛ إذ لا يجوز حذف العائد وهو ضمير مبتدأ من صلتها حتى يكون فيها طول، نحو: (ما أنا بالذي أنا قائل لك سوءاً)، فإن لم يكن فيه طول، قُبِحَ، كقراءة بعضهم: ﴿مَا بَعُوضَةٌ﴾^(١٠) [٢٦].

الرابع: قيل: لِمَ كان شبه الحرف بمجرد مقتضياً للبناء واجتذاب الاسم إليه، وشبَّه الفعل بمجرد لا يقتضى منع الصرف واجتذاب الاسم إليه، بل لابد معه من علة أخرى؟

وأجاب ابن برهان بأنه لما كان الفعل قريباً من الاسم؛ لأنه مشتق^(١١) منه وأعطى حكمه في الإعراب، لم يؤثر شبهه فيه بمجرد؛ فلا بد من علة أخرى تخرجه عن حقائق الأسماء المنصرفة، بخلاف الحرف؛ فإنه بعيد الشبه من الاسم؛ فلماذا كان وحده كافياً في الاجتذاب إليه^(١٢).

(١) الخصائص ١/١٦٥.

(٢) انظر ص ٥١.

(٣) انظر: شرح الرضى ٣/١١٤.

(٤) شرح التسهيل ٣/٢٨٠.

(٥) ما بين معقوفتين سقط من (ب).

(٦) شرح التسهيل ٣/٢٨٠.

(٧) هو أبو بكر بن يحيى الخفاف، قرأ على الشلوبين، وكان نحوياً بارعاً، شرح كتاب سيبويه وإيضاح الفارسي، توفي سنة ٦٥٧هـ [ترجمته في البغية ١/٤٧٣].

(٨) سورة مريم من آية ٦٩.

(٩) الكتاب ٢/٤٠٠.

(١٠) سورة البقرة من آية ٢٦، وهي قراءة الضحاك وابن أبي عبله، انظر: الدر المصون ٢/٢٢٥.

(١١) في (ب): اشتق.

وقال غيره^(٢): الحرف شديد التمكن في البناء يجذب^(٣) الاسم إليه بأدنى شيء، بخلاف الفعل فإنه ليس بمتكّن في الإعراب؛ فاحتاج في جذب الاسم إليه إلى علتين. ورُدُّ بأن الفعل لم يجذبهُ إلى الإعراب، بل جذبهُ [ب٤٧] إلى منع التنوين الذي الفعل فيه أصل.

وقيل: بل الفرق أن اشتباه الاسم بالحرف أقوى؛ لأنه بأمر معنوي موجود في الحرف، كافتقاره إلى ما يوضحه وغير ذلك، فأما اشتباه الاسم بالفعل في باب ما لا ينصرف فهو بأمر غير محقق في نفس الفعل، مثل: العجمة، والتعريف، وغيرهما. وإنما ينجرُّ الاسم بها إلى الفرعية التي تشبه الفعل؛ فالشبه فيه أضعف، فاحتاج إلى التكرير^(٤).

الخامس: لا شك أن البناء أمر معنوي، وهو عدم تحرك الكلمة. وأما الإعراب فاختلّفوا فيه هل هو لفظي أو معنوي؟ على قولين^(٥)، أي: هل هو من عوارض الألفاظ أو المعاني، كتنظير الخلاف في العموم؟ غير أن الخلاف ثمّ يظهر له فوائد. وههنا لم تظهر لي فائدته. وعَبَّرَ فخر الدين الرازي^(٦) في كتابه المحرر عن هذا الخلاف^(٧) بأن الإعراب هل هو حسي أو عقلي؟ واختار أنه عقلي؛ متمسكًا بقول الشيخ عبد القاهر^(٨): الإعراب ليس عبارة عن الحركات أو السكنات الموجودة في أواخر الكلمات، بدليل وجدانها في آخر المبنيات، والإعراب غير موجود فيها، فهذه الحركات ليست^(٩) نفس الإعراب، بل الإعراب استحقاقها لهذه الحركات بسبب العوامل المخصوصة [ب٤٨]، وذلك الاستحقاق أمر معقول لا محسوس. وادعى بعضهم^(١٠) أن إطلاقه على نفس الحركات مجاز، وعلى الإبانة عن معنى الشيء حقيقة. قال: لأن تلك [٢٧] العلامات ليست بإعراب في الحقيقة. وإنما الحقيقة ما ينشأ منها ويحدث عنها؛ فسميت باسم ما نشأ منها تجوزًا واتساعًا. انتهى.

وبه تكمل في المسألة ثلاثة^(١١) مذاهب. قال ابن جني^(١٢): الإعراب يستفاد من المعرب في موضعين:

(١) انظر: شرح اللمع لابن برهان ٦/١.

(٢) أورد هذه العلة ابنُ الخباز في: توجيه اللمع ٥٦.

(٣) في (ب): فجذب.

(٤) انظر في ذلك: الأمالي النحوية لابن الحاجب ٤/١٢٠، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/٤٣٩، والأشباه والنظائر ١/٤١٢ - ٤٢.

(٥) ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك والجمهور إلى أن الإعراب لفظي، وذهب أبو البقاء والأعلم وجماعة من المغاربة إلى أن الإعراب معنوي، ورجحه أبو حيان، انظر في هذا الخلاف: اللباب ١/٥٣-٥٤، والتنبيين ١٦٧-١٦٩، والهمع ١/٥٣-٥٥.

(٦) هو محمد بن عمر بن الحسين، الفخر الرازي، أحد الفقهاء، الشافعية المشاهير بالتصانيف، له التفسير الكبير المعروف، بـ (مفاتيح الغيب)، توفي ٦٠٦ هـ [ترجمته في: البداية والنهاية ١٣/٦٦-٦٨].

(٧) انظر في ذلك: المحصول في علم أصول الفقه للفخر الرازي ١/٣٢٣. وفيه يحيل على هذا الكتاب (المحرر في دقائق النحو)، النحو، والكتاب لا يزال مخطوطًا، كما ذكر محققه الدكتور طه جابر فياض العلواني.

(٨) انظر: المقتصد ١/٩٧، ٩٩.

(٩) في (ب): ليس.

(١٠) انظر في ذلك: الإيضاح للزجاجي ٧٢، واللباب للعكبري ١/٥٤ - ٥٥.

(١١) في (ب): تكمل ثلاث.

(١٢) انظر: الخصائص ١/٣٦.

أحدهما: من نفس المعرب، ك (قام زيد) الحركة هي معنى الإعراب.

والثاني: من نفس عامله، نحو: (هذا يحيى، ورأيت يحيى، ومررت بيحيى)، فاختلف العامل قبله دل على موضعه من العمل، وإن عرى لفظه من عمل فبمحلّه. وهكذا كل ما لا يبين فيه الإعراب.

السادس: أصل البناء أن يكون على السكون، ولا يعدل عنه إلا لأحد^(١) أمور، منها: أن يكون قبل الأخير ساكن؛ فلا يبني الآخر على السكون مخافة أن يجتمع ساكنان على غير ما أصّلوه، ومنها: أن تكون الكلمة لها حال تمكن قبل البناء، ثم يبني لعله فيجب أن يجعل لها مزية على ما هو مبني في الأصل^(٢). ومنها: أن تكون الكلمة على حرف واحد، كواو العطف، وباء الجر؛ فلا يمكن أن يُبتدأ بحرف ويوقف عليه، وهو على حرف واحد. وأقل ما يكون [٤٩ب] هذا في الحرفين^(٣).

وأما **الحركات** فرعية على السكون، وهي ثلاثة: **الضمة** و**منشؤها** من الشفتين، سميت بذلك لانضمام الشفتين، و**الكسرة** و**منشؤها** وسط اللسان، سميت بذلك لالتواء اللسان لها، بحيث لو كان صلبًا لانكسر، و**الفتحة** و**منشؤها** أقصى الحلق، وسميت بذلك لانفتاح الحلق والفم بها. و**السكون** خلو الحركة من هذه الثلاث^(٤). وقد وقعت هذه الحركات والسكون مشتركة بين الإعراب والبناء؛ لأنهم لم يقدروا على أن يجتلبوا^(٥) للبناء حركات وسكونًا تضاد حركات الإعراب وسكونه؛ فالإعراب ضد البناء من جهة المعنى ومماثل له من جهة اللفظ. و**الفرق بينهما:** أن حركة الإعراب وسكونه يزولان بزوال العامل؛ بخلاف حركة البناء وسكونه، فإنها لازمة^(٦)؛ لأنهما لم يحدثا بعامل.

وقد اختلف في الحركات بالنسبة إلى الإعراب والبناء من جهة الأصالة على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الحركات أصل في الإعراب ومستعارة في البناء؛ لأنها ألفاظ، وحق اللفظ [٢٨أ] أن يدل على معنى وهو متحقق في الإعراب^(٧).

والثاني: أنها أصل في البناء مستعارة في الإعراب؛ لأن حركات البناء لازمة، فهي كالأسد [٥٠ب] للحيوان المعروف، ولعموم وجودها في أول الكلمة^(٨) وحشوها وآخرها، بخلاف حركات الإعراب، فإنها لا تكون إلا في الآخر^(٩).

والثالث: أن الحركات أصل في كل واحد منهما؛ لما ذكرنا من التعليلين^(١٠)، قال ابن الخباز^(١): ولم يذهب أحد إلى أنها مستعارة فيهما؛ لأن الاستعارة من غير تقدم حقيقة محال^(٢).

(١) في (ب): لإحدى.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١٠٦/١، ١٠٧ [ط]، واللباب في علل البناء والإعراب ٧٥/٢.

(٣) شرح السيرافي ١٦٠/١ - ١٦١ [ط].

(٤) انظر: الغرة المخفية لابن الخباز ٩٣/١، وانظر مخرج هذه الحركات في: سر صناعة الإعراب ٥٣/١، وتوجيه اللع ٧٥.

(٥) في (ب): يختلفوا.

(٦) في (ب): فإنهما لا زمان.

(٧) انظر: اللباب ٥٧/١.

(٨) في (ب): الكلام.

(٩) وضعفه أبو البقاء العكبري بأن نقل حركات الإعراب كان لمعنى، ولزوم حركة البناء لغير معنى، انظر: اللباب ٥٨/١،

والتبيين ١٧٠-١٧٢.

(١٠) انظر: اللباب ٥٨/١، وقصّل القول فيها أبو البقاء في: التبيين ١٧٠-١٧٢.

قلت: في استلزام المجاز الحقيقة، خلاف مشهور في الأصول^(٣)، ولما كانت هذه الحركات مشتركة بين الإعراب والبناء مختلفة الصفة، فَرَّقَ النحويون بين أسمائها لإزالة الاشتراك؛ فسَمَّوا حركات البناء ضمًّا وفتحًا وكسرًا وسكونه وقفًا؛ لأنهن لا يدلن على معان، بل حاصلها الهيئات اللفظية، وسَمَّوا حركات الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا وسكونه جزمًا؛ لأنها أصول في معمولاتها. وزعم بعضهم^(٤) أن تسمية حركات البناء الضمة والفتحة والكسرة، تسمية لغوية، وتسمية حركات الإعراب الرفع والنصب والجر، تسمية صناعية؛ فالأولى أصل، والثانية فرع. وإنما خالفوا^(٥) للفرق بينهما.

وقال فخر الدين: ذهب قطرب^(٦) إلى أن الحركات البنائية مثل الإعرابية، وخالفه سائر النحاة^(٧).

قال: وهذا النزاع لفظي؛ لأنه إن كان المراد من المثلية: المثلية في الماهية؛ فالحس يشهد بأن الأمر كذلك [٥١ب]، وإن كان المراد المثلية في الأحكام الوضعية فالضرورة تشهد أن الأمر ليس كذلك، وسَمَّى سيبويه^(٨) هذه الحركات مجاري، قال المازني، وغلط سيبويه في تسمية الحركات البنائية بالمجاري؛ لأن الاسم المُجْرَى إنما يكون لما يوجد تارة ويعدم أخرى. والمبني لا يزول عن حاله؛ فلا ينبغي تسميته بالمجاري^(٩). وأجيب^(١٠) بأن المبنيات تحرك عند الدرج، ولا تحرك عند الوقف؛ فلم تكن الحركة لازمة لها مطلقًا، فزال^(١١) الإشكال [٢٩أ].

السابع: في ذكر ضابط رأيته منسوبًا لصدر الأفاضل^(١٢)، لا بأس بالختم به وإن وقع في بعض أمثله نزاع: اعلم أن ما لا يظهر فيه الإعراب على ضربين: أحدهما: أن يكون مبنياً. والآخر: معرباً. والأول ضربان: مفرد وجملة، والمفرد ضربان: ضرب يعرض له عند التركيب البناء، وضرب لا يعرض له. أما الأول فعلى قسمين: أحدهما ما كان متضمناً معنى الحرف، كالشطر الآخر من (خمسة عشر)، واسم (لا)، وكل ما ضمّن معنى الألف واللام، ك (سَحَر)، والغايات والثاني: ما لا يتضمنه كالصدر من (خمسة عشر)، والمضاف إلى

(١) هو أحمد بن الحسين بن أحمد النحوي الضرير، يعرف بابن الخباز البلدي، شرح ألفية ابن معطي، سكن الموصل، ولم ير في زمانه أسرع حفظاً منه، توفي ٦٣٩هـ [ترجمته في: إشارة التعيين ٢٩، والبلغية ١/٣٠٤].

(٢) انظر: توجيه اللع لابن الخباز ٦٨.

(٣) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي ٨٠٦/٣ - ٨٠٧، والبحر المحيط للزركشي ٢/٢٢٣-٢٢٤.

(٤) ذكر العكبري أن تسمية كل واحد منهما باسم الآخر تجوز، وإنما فرقوا بينهما في التسمية لافتراقهما في المعنى. اللباب ١/٦٠.

(٥) في (ب): اختلفوا.

(٦) هو محمد بن المستنير، قرأ على سيبويه وعيسى بن عمر، جعله الرشيد مؤدباً للأمين، توفي سنة ٢٠٦هـ [ترجمته في: نزهة الألباء ٣١٩، وإنباه الرواة ٣/١١٩].

(٧) انظر: الإيضاح للزجاجي ٧٠، و اللباب ١/٥٥، والتبيين ١٥٦، وانظر: الكليات ٣٧٨.

(٨) الكتاب ٣/١.

(٩) انظر: التذليل والتكميل ١/١٨٦ [د].

(١٠) وأجاب السيرافي بذلك، انظر: شرح السيرافي ١/٦٤-٦٥ [ط].

(١١) في (ب): زال.

(١٢) هو القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي، صدر الأفاضل، برع في علم العربية؛ من مصنفاته: التخمير في شرح المفصل، المفصل، توفي ٦١٧هـ [ترجمته في: معجم الأدباء ١٦/٢٣٨٨-٢٥٣، والبلغية ١٤١، والبلغية ٢/٢٥٢ - ٢٥٣].

بإاء المتكلم، ونحو: (دمشقي)، و(ضاربه)، وما أتبع، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(١) بكسر الدال، والمضارع المتصل به إحدى النونين. وأما الضرب الذي لا يعرض له [٥٢ب] عند التركيب البناء فهو الحرف والفعل الماضي والأمر وأسماء الأفعال والأصوات المختلفة والأسماء الجارية مجرى المبنى. وهو أيضاً ضربان: ضرب يجرى مجرى الحرف، كالمضمرات والمبهمات، والحكايات، وقَطُّ، وعَوَّض، وضرب يجرى مجرى المضمر، كالمنادى المفرد، وأما الجملة فسواء كانت اسمية أو فعلية فإنها من حيث هي جملة، غير معربة.

وأما المعرب الذي لا يظهر فيه إعراب، فنوعان: نوع يكون الظهور فيه باختيار المتكلم. وهو المعرب الموقوف عليه، والمحكى، ونوع لا يكون كذلك، وهو ضربان: ضرب في كل أحوال الإعراب كذلك، كالمقصور، وضرب في بعض أحواله، وهو ضربان: ضرب يستوجب امتناع الصرف، وضرب لا يستجبه، والذي^(٢) لا يستجبه: (القاضي)، والذي يستجبه ضربان: ضرب يدخله التثوين، ك(جوارٍ) في الحالتين، وضرب لا يدخله، كغير المنصرف [٣٠أ].

وليكن هذا آخر كلامنا في هذا الفصل، والله أعلم بالصواب، ونسأله المزيد من فضله؛ إنه الكريم الوهاب. وليَعْذِرُ الواقف عليه، والمحدِّقُ ببصيرته إليه، فإنني ألفتُه والقلب مقروح، والفؤاد [٥٣ب] بأسياف الهم مجروح، وقد أُصِبتُ^(٣) من الزمان بنال نكاياته^(٤) وأدْمَتْ جلدَ جلدِه جراحُ جنایاته^(٥)، وخلع عليه لباس الخمول والعطلة^(٦)، وأيسه حظه العجيب من الوُصلة^(٧). والمال قد مال، والأحوال حائلة^(٨)، والجار قد جار، والإخوان خُوَّان.

والله أسأل ألا يجعل حظي من هذا الأمر الشكوى، وأن يُطَلِّعني على حق العبودية، وسر الألوهية؛ فإنه أهل التقوى، ولا حول، ولا قوة إلا بالله^(٩)، وفرغت من تحريره في صفر من عام سبعين وسبعمائة. تم كتب هذه النسخة في يوم الخميس سادس شهر الله المحرم عام أربع وسبعين وسبعمائة، أحسن الله عقابها بمَنِّه وكرمه

(١) سورة الفاتحة من آية ٢، وهي قراءة الحسن وزيد بن علي، انظر: المحتسب ٣٧/١.

(٢) في (ب): فالذي.

(٣) في (ب) أصنَّته.

(٤) النال، والمنال، والمنالة: مصدر، بمعنى (العطاء) [انظر: تهذيب اللغة ٣٧١/١٥ - ٣٧٢، ومجمل اللغة ٣٦٣/٤]، و (النكاية): الهزيمة، والضر يصيب المرء [التهذيب ٣٨٢/١٠].

(٥) كذا في النسختين.

(٦) العطلة: الإهمال، يقال: قد عَطِلُوا، أي: أهملوا. [التهذيب ١٦٦/٢].

(٧) الوُصلة: السبب، والاتصال، وكل شيء اتصل بشيء فما بينهما وُصلة [التهذيب ٢٣٤/١٢ - ٢٣٥]، وهو يشكو من حظه الذي يمنعه من أن يتبوأ مكانه اللائق به.

(٨) حائلة: حاجزة مانعة، أي: عن أسباب السعادة.

(٩) بعده في (ب): ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً أبداً إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

على يد العبد الفقير الحقير الراجي رحمة ربه الخائف من عذابه، محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي، لطف الله تعالى به، آمين^(١).

(١) وبآخرها قراءة لمحمد بن الصائغ وتقرير للقبراطي؛ انظرهما في نماذج المخطوطتين.

الفهارس الفنية

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	رقم الصفحة	السورة	الآية
١	٢٧، ٦٦	الفاتحة	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ^(١)
٢٦	٦٣	البقرة	﴿مَا بَعُوضَةٌ﴾ ^(٢)
٣٨	٥٩	البقرة	﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ﴾ ^(٣)
٢٨	٣٠، ٢٩	آل عمران	﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾
١١٩	٥٥	المائدة	﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾
١٢٤	٥٦	الأنعام	﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾ ^(٤)
٦٥	٥٧	الأعراف	﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾
٢٤	٤٧	يونس	﴿كَأَنْ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ﴾
٣١	٥٠	إبراهيم	﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا﴾
٤٢	٣٤	إبراهيم	﴿لَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾
٦٩	٦٢، ٤١	مريم	﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾
٢٢١	٤٠	الشعراء	﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ نَزَّلُ الشَّيَاطِينَ﴾
٦	٤١	النمل	﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾
١٧	٣٤	النمل	﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ﴾
١٩	٤٧، ٣٩	القصص	﴿كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ﴾
٢	٤٨	الروم	﴿غَلِبَتِ الرُّومُ﴾
٤	٤٨	الروم	﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾
٥٤	٥٢	سبأ	﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾
٢ - ١	٢٨ - ٢٧	يس	﴿يس وَالْقُرْآنِ﴾
٢١	٢٨	غافر	﴿مِنْ وَاقٍ﴾
٢٣	٥٢	الذاريات	﴿إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾
١١	٥١	المعارج	﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾ ^(٥)
١١	٥٢	الجن	﴿وَأَنَا مِنَ الصَّالِحِينَ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾

(٢) قراءة الضحاك وابن أبي عتبة

(٤) وهي قراءة نافع والكسائي

(١) وهي قراءة الحسن وزيد بن علي

(٣) قراءة ابن محيصن

(٥) قراءة نافع الكسائي.

٢- فهرس الشعر والأرجاز^(١)

الصفحة	القائل	البحر	البيت
٤٧	نصيب بن رباح	الطويل	وإني وقفت اليوم والأمس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب
٣٢	ابن مالك	الرجز	وكل مضمّر له البنا يجب
٤٨	زيد بن الصعق أو ابن يعرب أو النابغة	الوافر	فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء القراح
٣٣	المعلوط بن بدل القرعي	الطويل	ورج الفتى للخير ما إن رأيت على السن خيراً لا يزال يزيد
٣٨	طرفة بن العبد	الطويل	ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي
٥٨		الطويل	فقام يذود الناس عنها بسيفه وقالت ألا لا من سبيل إلى هند
٣٣	الفرزدق	البيسيط	لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها إذن للام ذوو أحسابها عمرا
٥٠	الأعشى	مخلع البيسيط	ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار
٥٣	المرار بن سعيد الفقعسي	الكامل	أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالثغام المخلص
٤٨	لبيد بن ربيعة	الطويل	وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلوها وغدواً بلاع
٥٣	النابغة الزبياني	الطويل	على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت ألما أصح والشيب وازع
٥٥		الرجز	أما ترى حيث سهيل طالماً
٤١	منظور بن مرثد	الرجز	كأن بين فكها والفك
٣٣	الإمام الشاطبي	الطويل	وتثنيت الأسماء تكشفها وإن رددت إليك الفعل صادقت منها
٥٢	أبو قيس بن رفاعه أو ابن الأسلت	البيسيط	لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال
٥٣	حميد بن ثور	الطويل	ألا هيما مما لقيت وهيما وويحما لما لم ألق منهن ويحما
٦١، ٢٦	ابن مالك	الرجز	ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كأرض وسما
٥٣		الطويل	لاجتدبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبن كل حلِيم
٤٠	زيد الخيل	البيسيط	سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم؟
٥٧	أبو دهب الجمحي	البيسيط	وكيف أنساك لا أيديك واحدة عندي ولا بالذي أوليت من قدم
٥٠	لجيم بن صعّب أو ديسم بن طارق	الوافر	إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

(١) هذا بالإضافة إلى الأبيات الثلاثة التي أدار عليها الزركشي كتابه في ص ١.

٣- فهرس الكتب

رقم الصفحة	اسم الكتاب	رقم الصفحة	اسم الكتاب
٤٣	- شرح الإيضاح للعكبري	٢٧	- الإفصاح [لابن هشام الخضراوي]
٤٨ ، ٣٠	- شرح الإيضاح لابن هشام ^(١)	٣٩ ، ٣١ ، ٢٩	- الإيضاح لأبي علي الفارسي
٥٤ ، ٤٢ ، ٣٧ ، ٢٨	- شرح التسهيل لابن مالك	٤٢	- الأمالي لابن الحاجب
٣١	- شرح الجزولية لابن العطار	٥١ ، ٢٩	- الأمالي لابن الشجري
٦٢	- شرح الجمل للخفاف	٣٦ ، ٣٢ ، ٣١	- البسيط [لابن العلي]
٤٦	- شرح عمدة الحافظ لابن مالك	٤٠ ، ٣٨ ، ٣٧	- التسهيل لابن مالك
٤٦ ، ٤٤ ، ٣٨	- شرح الكافية الشافية لابن مالك	٢٨	- التلقين لأبي البقاء العكبري
٥٠	- العسكرية للفارسي	٣١	- التمام لابن جني
٦٢ ، ٥٦	- الغرة لابن الدهان	٥٤	- الجامع لعيسى بن عمر
٤١	- قواعد المطارحة لابن إياز	٣٦	- الخاطريات لابن جني
٣٨	- الكافية الشافية لابن مالك	٣٨ ، ٣٣	- الخصائص لابن جني
٥٦	- الكامل للمبرد	٦٢ ، ٤٣ ، ٣١ ، ٢٧	- الخلاصة لابن مالك
٢٨	- الكتاب لسبويه	٦١ ، ٣٧ ، ٢٦	- الدمشقيات لابن جني
٤٠	- الكشاف للزمخشري	٥٢	- شرح الإيضاح لابن الحاج
٦٣	- المحرر لفخر الدين الرازي	٤٥	- شرح الإيضاح لابن أبي الربيع
٣٦	- المفصل	٣٠	- شرح الإيضاح لعبد القاهر
		٦٢	

٤- فهرس الأعلام

رقم الصفحة	الاسم
٤٤ ، ٤٣ ، ٣٦	- الأخفش
٣٦	- الأصفهاني
٦٢ ، ٥٤ ، ٤١	- ابن إياز
٤٩ ، ٤٤ ، ٣٧ ، ٣٢	- بدر الدين ابن الناظم
٦٣ ، ٣٦	- ابن برهان
٥٦ ، ٥٤	- الجرّمي
٦٤ ، ٦٢ ، ٥٤ ، ٥٢ ، ٤٩ ، ٤٥ ، ٤٣ ، ٣٨ ، ٣٦ ، ٣٣ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٧	- ابن جني

(١) ولعله هو نفسه (الإفصاح) السابق ذكره، وليس هناك ما يدل على ذلك.

٤٥	- ابن الحاج
٤٤ ، ٤٢ ، ٣٢ ، ٢٩ ، ٢٨	- ابن الحاجب
٥٢	- الحرميان [نافع وابن كثير]
٥٣	- حميد بن ثور
٣٣ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٨	- أبو حيان
٦٥	- ابن الخباز
٣٧ ، ٢٩	- ابن الخشاب
٦٢	- الخفاف
٤٢	- الخليل
٦٢ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٣٩	- ابن الدهان
٥١	- الربعي
٥٠ ، ٣٠	- ابن أبي الربيع
٥٦ ، ٢٧	- الرماني
٥٦ ، ٤٧ ، ٤١ ، ٤٠	- الزجاج
٦٧ ، ٢٦	- الزركشي
٤٠ ، ٣٦ ، ٢٩ ، ٢٧	- الزمخشري
٤٢	- ابن السراج
٦٥ ، ٦٢ ، ٥٨ ، ٥٤ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤٠ ، ٣٧ ، ٣١ ، ٣٠	- سيبويه
٥٦ ، ٣٦ ، ٣١	- السيرافي
٣٣	- الشاطبي
٥١ ، ٢٩	- ابن الشجري
٤٥	- الشلوبين
٦٦	- صدر الأفاضل [الخوارزمي]
٥٧	- ابن الضائع
٥٢	- ابن عامر
٦٤ ، ٦٢ ، ٢٩	- عبد القاهر الجرجاني
٤٧	- العبدي
٥٧ ، ٣٠ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦	- ابن عصفور
٣١	- ابن العطار
٤٣ ، ٣١	- العكبري

٥٨ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٢ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٧ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩	- أبو علي الفارسي
٥٢	- أبو عمرو
٣٦	- عيسى بن عمر
٦٦ ، ٦٣	- فخر الدين الرازي
٣٧	- الفراء
٦٦	- قطرب
٥٢	- أبو قيس بن رفاعة
٤٦	- الكسائي
٦٥ ، ٥٤ ، ٥٠	- المازني [أبو عثمان]
٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٤٥ ، ٤٢ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٨ ، ٢٦	- ابن مالك
٦٢ ، ٥٦ ، ٥١	- المبرد
٢٩	- المطرزي
٥٤	- ابن معط
٢٩	- النيلي
٥٨ ، ٤٨ ، ٣٠	- ابن هشام

٥- فهرس الجماعات والطوائف

٣٠	- أصحابنا
٥٨	- الأصوليون
٦٦ ، ٦٥ ، ٦٢ ، ٥٩ ، ٥٦ ، ٤٦ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٣١	- أكثر النحاة
٦١ ، ٥٣ ، ٤٥	- البصريون
٦٢ ، ٤٦	- العرب
٥٥ ، ٥٣ ، ٤٥ ، ٢٨	- الكوفيون

٦- فهرس بأهم المصادر والمراجع

- الإبهاج في شرح المنهاج (ت سنة ٦٨٥ هـ) تأليف علي بن عبد الكافي السبكي (ت سنة ٧٥٦ هـ) وولده تاج الدين السبكي (ت سنة ٧٧١ هـ) تحقيق د/ أحمد جمال الزمزمي ود/ نور الدين صغيري - دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - دبي - الإمارات - ط ١ سنة ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م.
- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة للإمام الزركشي تحقيق سعيد الأفغاني - المكتب الإسلامي ط ٢ ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م.
- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) تحقيق د/ محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي - الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار - مطبوعات المجمع العلمي بدمشق - مطبعة الترقى سنة ١٣٧٧ هـ / ١٩٧٥ م.
- إشارة التعيين لعبد الباقي اليماني (ت ٧٤٣ هـ)، تحقيق عبد المجيد دياب - مركز الملك فيصل للبحوث، الرياض، ط ١ سنة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، راجعة فايز ترحيني - دار الكتاب العربي - الطبعة الثانية سنة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.
- الأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي ط مؤسسة الرسالة، ط ٣ سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي (ت ١٩٧٦ م)، دار العلم للملايين ط ٦ - بيروت سنة ١٩٨٤ م.
- الأغفال للفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تحقيق د/ عبد الله بن عمر الحاج - المجمع الثقافي - الإمارات العربية سنة ٢٠٠٣ م.
- الأمالي الشجرية لابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي - ط ١ سنة ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م، مطبعة الخانجي - القاهرة.
- الأمالي النحوية لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) تحقيق هادي حسن حمودي - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت ط ١ سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - دار الكتب المصرية ط ١ ١٩٥٠ م.
- إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) - دائرة المعارف العثمانية - تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان - صورتها دار الكتب العلمية - بيروت ط ٢ سنة ١٩٨٦ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية - بيروت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق حسن شاذلي فرهود - طبعة دار التأليف - القاهرة سنة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق موسى بناي العلي - مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٣م.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي - (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق مازن المبارك - دار النفائس ط ٦ سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- البحر المحيط لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ)، بعناية صدقي محمد جميل - دار الفكر - سنة ١٤٠٢هـ/١٩٩٢م.
- البحر المحيط في الأصول للزركشي (ت ٧٩٤هـ) - تحقيق عبد القادر العاني وآخرين - وزارة الأوقاف بالكويت سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- البداية والنهاية لابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق د/ أحمد عبد الوهاب فتيح - دار الفجر - القاهرة.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - دار الفكر - ط ١٩٧٩م.
- بقية الخاطريات لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق د/ محمد أحمد الدالي - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - مطبعة الصباح سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (ت ١٩٥٦م)، ترجمة عبد الحليم النجار وآخرين، بإشراف محمود فهمي حجازي - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٩م.
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى ٤٦٣هـ، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- التبصرة والتذكرة للصيمري (ت ٥٨٤هـ)، تحقيق فتحي أحمد مصطفى - دار الفكر - دمشق ط ١ سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق عبد الرحمن سليمان العيثمين، دار الغرب الإسلامي سنة ١٩٨٦م.
- التحفة الشافية في شرح الكافية لتقي الدين النيلي البغدادي، (د) بكلية اللغة العربية بالقاهرة د/ إمام حسن الجبوري - إشراف أ.د/ إبراهيم حسن، وأ.د/ السيد شرف الدين - مكتبة كلية اللغة بالقاهرة سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. برقم ١٩٣٤.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق د/ عباس مصطفى الصالحي - دار الكتاب العربي - بيروت ط ١ سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- التخمير في شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العيثمين - بيروت - دار الغرب الإسلامي ط ١ ١٩٩٠م.
- التذليل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) - الجزء الأول (د) بكلية اللغة العربية بالقاهرة. د/ مصطفى أحمد حباله ١٩٨١م، برقم ١٦٢٥ بإشراف أ.د/ عبد العظيم الشناوي، وأ.د/ محمد إبراهيم البنا.

- التذليل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) الجزء الخامس (د) بكلية اللغة العربية بالقاهرة د/ محمد محمود عبد الجواد عبد الله سنة ١٩٩٢م برقم ٢٨٣١ بإشراف أ.د/ إبراهيم حسن إبراهيم.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق محمد كامل بركات ط دار الكتاب العربي ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم - الزهراء للإعلام العربي، ط ١ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- التعليقة على كتاب سيويه لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي ط ١، مطبعة الأمانة.
- التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، حققه أحمد ناجي القيسي وآخرين مطبعة العاني - بغداد - ط ١ سنة ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لأبي محمد بن بري المصري (ت ٥٨٢هـ)، تحقيق عبد العليم الطحاوي - الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ١ سنة ١٩٨١م.
- تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠هـ) تحقيق محمد على النجار وآخرين - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق أحمد محمد عزوز - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ط ١ ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي - دمشق، دار المأمون ط ١ سنة ١٩٨٤م.
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) وضع حواشيه خليل المنصور - منشورات دار الكتب العلمية ط ١ سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الخاطريات لابن جني (ت ٣٢٨هـ) حققه على نو الفقار شاکر - دار الغرب الإسلامي - ط ١ (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جني (ت ٣٢٨هـ) تحقيق محمد علي النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ٣، ١٩٨٦م.
- خلاف ابن الضائع مع ابن عصفور من خلال شرح الأول لجمل الزجاجي (د) في مكتبة كلية اللغة العربية - د/ خالد عمر عبد الرحمن، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الفتاح سليم سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر (ت ٨٥٢هـ) حققه محمد سيد جاد الحق - دار الكتب الحديثة - مصر.
- الدر المصون للسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم. دمشق ط ١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ديوان الأعشى، ط دار بيروت، لبنان.
- ديوان حميد بن ثور ، صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية ١٩٩٧م.

- ديوان النابغة الذبياني - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر. د.ت.
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ) دار البشائر الإسلامية ط ٤ سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف.
- سر صناعة الإعراب لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٩٨٥م.
- سلاسل الذهب للزركشي (ت ٧٩٤هـ) تحقيق محمد المختار الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة ط ١ سنة ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) - دار الفكر - بيروت.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل - بيروت - د.ت.
- شرح ألفية ابن معط لابن القواس (ت ٦٩٦هـ)، تحقيق علي موسى الشوملي - مكتبة الخريجي - الرياض ١٩٨٥م.
- شرح التسهيل لابن مالك (ت ٧٦٢هـ) تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون، مكتبة هجر ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن الضائع، النصف الأول (د) في كلية اللغة العربية بالقاهرة د/ يحيى علوان البلداوي، بإشراف أ.د/ فايز زكي دياب ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، الشرح الكبير، تحقيق د/ صاحب أبي جناح، ط العراق سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- شرح ديوان طرفة بن العبد ، للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال - دمشق سنة ١٩٧٥م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت ٤١هـ)، حققه د/ إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء - سلسلة التراث العربي - الكويت سنة ١٩٦٢م.
- شرح الرضى على الكافية (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا.
- شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (ت ٧٩٠هـ) (د) في كلية اللغة العربية بالقاهرة - د/ طاهر محمود مسعود برقم ٩٤٢، بإشراف أ.د/ أحمد حسن كحيل.
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري - مطبعة العاني - العراق - بغداد ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق عبد المنعم هريدي، نشر مركز البحث العلمي بمكة المكرمة سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، تحقيق محمود فهمي حجازي ط ١، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت ٣٦٨هـ) الجزء الرابع (د) في كلية اللغة العربية بالقاهرة د/ سيد جلال حسنين برقم ٢٠٠٠ سنة ١٩٨٣م.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ)، حققه د/ فائز فارس - السلسلة التراثية - الكويت ط ١ سنة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوين (ت ٦٤٥هـ)، تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) - تحقيق د/ جمال عبد العاطي مخيمر - مكتبة نزار الباز - مكة المكرمة - الرياض ط ١ سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- شعر نصيب بن رباح، جمع وتحقيق د/ داود سلوم - بغداد سنة ١٩٦٨م.
- الصحاح للجوهري (ت ٤٠٠هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ط ٣ سنة ١٩٨٤م.
- طبقات القراء لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، مكتبة المتنبى، القاهرة.
- طبقات المفسرين للحافظ شمس الدين محمد بن علي الداودي (ت ٩٤٥هـ)، تحقيق علي محمد عمر - مكتبة وهبة ط ١ سنة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، نشر برجستراسر، مكتبة المتنبى - القاهرة.
- الفصول في العربية لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت ٥٦٩هـ) حققه د/ فائز فارس - مؤسسة الرسالة - دار الأمل - ط ١ سنة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.
- في فهرسة المخطوطات - مدخل وقضايا، ندوة قضايا المخطوطات - معهد المخطوطات - القاهرة ١٩٩٩م تنسيق وتحرير فيصل الحفيان.
- القواعد في اللغة لابن إياز (ت ٦٨١هـ)، (د) في مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة د/ محمد السيد متولي البغدادي برقم ١٧٠٠ بإشراف أ.د/ طه الزيني سنة ١٩٨١م.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) الجزء الأول (د) في كلية اللغة بالقاهرة د/ فيصل الحفيان برقم ٥٧٦٢، بإشراف أ.د/ إبراهيم حسن إبراهيم سنة ١٩٩٩م.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع - الجزء الثاني (د) في كلية اللغة العربية بالقاهرة د/ أحمد مهدي السيد/ برقم ٣٠٥٨ - إشراف أ.د/ صبحي عبد الحميد سنة ١٩٩٤م.
- الكامل في الأدب للمبرد (ت سنة ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر - القاهرة.
- الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت ط ١.
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق د/ محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (ت ٥٢٨هـ) دار الريان للتراث - ودار الكتاب العربي - بيروت - صححه مصطفى حسين أحمد ط ٣ سنة ١٩٨٧م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) استانبول سنة ١٩٤١م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق غازي مختار وعبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر - بيروت - ودار الفكر - دمشق ط ١ سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظر (ت ٧١١هـ)، ط دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي - بيروت، ط ٢ سنة ١٩٩٧م.

- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، (ت ٣١٦هـ)، تحقيق هدى قراعة - مكتبة الخانجي - القاهرة.
- المتبع في شرح اللع للعكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق د/ عبد الحميد حمد الزوي، منشورات جامعة قاربيونس - بنغازي ط ١ سنة ١٩٩٤م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين - ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- المحصول في شرح الفصول لابن إياز (ت ٦٨١هـ) (د) في كلية اللغة العربية بالقاهرة د/ محمد صفوت محمد علي، إشراف أ.د/ عبد العظيم الشناوي.
- المحصول في علم أصول الفقه للفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق د/ طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود - المملكة العربية السعودية.
- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، نشره برجستراسر مكتبة المتنبي بالقاهرة.
- المرتجل لابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، تحقيق علي حيدر، دمشق سنة ١٩٧٢م.
- المسائل الحلبيات للفراسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق حسن هنداي، دار القلم، دمشق ط ١ سنة ١٩٨٧م.
- المسائل العسكرية للفراسي، تحقيق د/ محمد الشاطر - مطبعة المدني - مصر، ط ١ سنة ١٩٨٢م.
- المسائل المنثورة للفراسي، تحقيق مصطفى الحديري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) تحقيق د/ محمد كامل بركات، منشورات جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة سنة ١٩٨٠م.
- المصباح في علم النحو للمطرزي (ت ٦١٠هـ)، تحقيق مقبول على النعمة، دار البشائر ط ١، سنة ١٩٩٣م.
- معاني القرآن للأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، ط ١، سنة ١٩٨٥م.
- معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق مقبول على النعمة، دار البشائر ط ١، سنة ١٩٩٣م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت ٣٠٦هـ) تحقيق د/ عبد الجليل شلبي. دار الحديث القاهرة ط ٢، سنة ١٩٩٧م.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة - مكتبة المثني ودار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- مغنى اللبيب لابن هشام (ت ٧٤٨هـ) تحقيق د/ عبد اللطيف الخطيب - السلسلة التراثية - الكويت، ط ١ سنة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الجيل - بيروت - لبنان ط ٢.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تحقيق د/ كاظم بحر المرجان - دار الرشيد - العراق.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواربي وعبد الله الجبوري، رئاسة الأوقاف العراقية، بغداد ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
- النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ) ط مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة المدني ١٩٦٧م.

- نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان للخطيب الجوهري الصيرفي (ت ٩٠٠هـ) تحقيق د/ حسن حبشي - مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٧٠م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، (ت ٩١١هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية ط ١ سنة ١٩٩٨م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس - بيروت سنة ١٩٧٧م.

٧- فهرس الموضوعات

٢ - ١	المقدمة.....
٢٤ - ٣	القسم الأول: الدراسة.
٩ - ٤	المبحث الأول: ترجمة الإمام الزركشي
	المطلب الأول: التعريف به، ويشمل:
٤	أ - اسمه ونسبه ومولده.....
٥	ب- ألقابه. ج- رحلته وشيوخه
٦	د- تلاميذه. هـ - وفاته.....
	المطلب الثاني: حياته العلمية وآثاره، وتشمل:
٧-٦	أ- ثقافته الواسعة ب- صفاته وأخلاقه.....
٩-٧	ج- آثاره المطبوعة والمخطوطة.....
١٧-٩	المبحث الثاني: كتاب (تأصيل البنى) للزركشي.
١٤-٩	- المطلب الأول: مادة الكتاب ومنهجه.....
١٦-١٤	- المطلب الثاني: مصادره في كتابه.....
١٧-١٦	- المطلب الثالث: توثيق نسبة الكتاب إلى الزركشي.....
	-المبحث الثالث: بين يدي التحقيق:
١٩-١٨	أ- وصف النسختين المعتمدين في التحقيق.....
١٩	ب- منهج التحقيق.....
٢٤-٢٠	ج- نماذج من المخطوطتين.....
٦٧-٢٥	- القسم الثاني: التحقيق.
٢٦	- حصر الكلام على أبيات بناء الأسماء في ثلاثة مقامات.....
٢٦	- المقام الأول: انقسام الاسم إلى معرب ومبني، والكلام عليه.....
٣٠-٢٦	- صور الوسطة بين الإعراب والبناء، وبيان مذهب ابن مالك وغيره في الجواب عنها..
	- المقام الثاني: دعوى ابن مالك أن المقتضى لبناء الاسم هو شبه الحرف فقط، واعتراض
٣٠	أبي حيان عليه.....
٣١-٣٠	- حصر علة البناء في شبه الحرف هو قول سيبيويه وغيره.....
٣١	- المشهور تعدد علل البناء.....
٣٢-٣١	- الاعتراض على هذه العلة، والجواب عنها.....
٣٢	المقام الثالث: تقسيم الشبه إلى ثلاثة أقسام.....

٣٢	- القسم الأول: الشبه الوضعي، وضابطه، وما يدخله من الأسماء
٣٣	- الاعتراض على ابن مالك في هذا القسم، والجواب عنه.....
٣٧-٣٤	- القسم الثاني: الشبه المعنوي، وضابطه، وما يدخله من الأسماء.....
٤٤-٣٧	- الاعتراض على ابن مالك في هذا القسم والجواب عنه
٤٥-٤٤	- القسم الثالث: الشبه الاستعمالي، وضابطه، وما يدخله من الأسماء.....
٤٥	- الاعتراض على ابن مالك بأنه ترك كثيرًا من المبنيات، مع أنه ليس فيها شيء من هذه العلل...
٤٦-٤٥	- منها: الأسماء قبل التركيب، والجواب عنها.....
٤٨-٤٦	- و (أمس)، والكلام عليها.....
٤٩-٤٨	- والغايات المقطوعة عن الإضافة، والجواب عنها.....
٥٠-٤٩	- والمنادي المفرد العلم، والكلام عليه.....
٥١-٥٠	- ومشكلة الاسم لما وقع موقع المبنى، وأقوال النحويين منها.....
٥٦-٥١	- والمضاف إلى غير متمكن من الظروف والأسماء المبهمه، وشواهدا والجواب عنها.
٥٩-٥٦	- والنكرة مع (لا) النافية للجنس، وأقوال النحويين في علة بنائها.....
٥٩	- والمضاف إلى المتكلم، وجوابه.....
٥٩	- والمركب تركيب المزج من الأعداد.....
٥٩	- والمركب من الظروف، والعلم المختوم بـ (ويه).....
٦٠	- العوارض التي توجب بناء الاسم كالتركيب والتعريف، وقطع الإضافة، والمشابهة اللفظية....
٦١	- الكلم المعربة التي يدخلها البناء لها حالتان.....
٦١	- لا يرد على ابن مالك علل البناء في الأفعال والحروف.....
٦٢	- الأسباب التي نكرها ابن مالك موجبة لبناء الاسم، والجواب عن ذلك.....
٦٣-٦٢	- ادعاء بعضهم وجود أسباب أخرى تقتضى بناء الاسم.....
٦٣	- العلة في كون شبه الحرف وحده مقتضىً للبناء.....
٦٤-٦٣	- الخلاف في الإعراب، وهل هو لفظي أو معنوي؟.....
٦٤	- أصل البناء على السكون، وسبب العدول عنه إلى غيره.....
٦٥-٦٤	- الكلام على الحركات. ومخارجها.....
٦٦-٦٥	- الخلاف في الحركات الإعرابية والبنائية أيهما أصل؟.....
٦٧-٦٦	- ذكر ضابط منسوب لصدر الأفاضل.....
٦٧	- نهاية المخطوطة.....
٨٣-٦٨	- الفهارس الفنية.....

٦٩ فهرس الآيات القرآنية.
٧٠ فهرس الشعر والأرجاز.
٧١ فهرس الكتب.
٧٣-٧١ فهرس الأعلام.
٧٣ فهرس الجماعات والطوائف.
٨٠-٧٤ فهرس بأهم المصادر والمراجع.
٨٣-٨١ فهرس الموضوعات.